وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة العربي التبسي – تبسة –

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

دور المتغير الديني في توجيه السياسة الخارجية الإيرانية تجاه لبنان (2011-2019)

مذكرة تخرج مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية (تخصص : دراسات إستراتيجية و أمنية)

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: دراسات إستراتيجية و أمنية

إعداد الطالبين:

*سليم مسعي

*عمار قريزة

إشراف الأستاذة:

د. مليكة قادري

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم و اللقب	الرتبة العلمية	الصفة
غنية هاني	أستاذ مساعد – أ –	رئيسا
د.مليكة قادري	أستاذ محاضر – أ –	مشرفا و مقررا
أمير عباد	أستاذ مساعد – أ –	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2020/2019

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

بسم الله الرحمن الرحيم

" قال له موسى هل اتبعك على أن تعلمن مما علمت رشدا "

الشكر أولا دائما لله عز وجل على ما تفضل و تنعم به في تيسير هذا البحث .

كما أتقدم بخالص الشكر للمشرفة على هذا العمل

الأستاذة الدكتورة " **مليكة قادري** "

التي كانت لتوجيهاتها القيمة الأثر الأكبر في أن يكون هذا العمل الأكاديمي الوجه الذي أصبح عليه والشكر موصول للأستاذة الأفاضل في لجنة المناقشة آملين أن نكون عند حسن ظنهم بنا

الإهداء

إلى جنتي .....أمي .

إلى من أفتخر باسمه .....أبي رحمه الله .

إلى شريكة عمري..... زوجتي .

إلى قرة عيني.....أولادي .

إلى إخوتي وأخواتي .

إلى من يترقبون نجاحي وتألقي .

إلى كل من ساندني من قريب ومن بعيد في هذا العمل .

سليم

إهـــداء

الحمد لله الذي ليس لقضائه دافع ، ولا لعطائه مانع ولا لصفته صانع وهو الجواد الواسع الذي نصرنا و أعطانا من فضله فأنار عقولنا بالعلم وهدانا إلى نور التعليم لنكشف بأيدينا عن بعض مغاليق هذا الوجود ، الحمد لله دوما وأبدا على ما حصلنا عليه من نعم وخيرات

أهدي ثمرة جهدي هذا إلى من بوجودها وجدت وبدونها لست شيئا " أمي " التي ولدت وأمي التي ربت ، حفظها الله و أطال في عمرها.

كذلك إلى روح أبي و ابنة أختي " هديل " رحمهما الله و أسكنهما فسيح جنانه .

و إلى زوجتي المصون حفظها الله و رعاها و أدام أيام العمر بيننا .

إلى أخي و أخواتي و أولاد أخوتي أهديهم ثمرة عملي هذا .

إلى كل عائلتي الكريمة من أعمام و أخوال و أصهار أدامهم الله في حياتي و جعلني دائما مصدر فخر و اعتزاز لهم .

إلى أصدقائي و إلى كل من يعرفني من قريب أو من بعيد .

إلى من قاسمني انجاز هذا العمل المتواضع زميلي " مسعي سليم "

إلى فرع العلوم السياسية تخصص دراسات إستراتيجية و أمنية ، وكل زملائي و زميلاتي دفعة 2020 إلى كل من سهي قلمي عن ذكره

وفق الله الجميع وشكرا

قريزة عمار

الملخص :

تعتمد السياسة الخارجية الإيرانية تجاه لبنان والتي رسمت منذ قيام الثورة الإسلامية الإيرانية على أبعاد ولعلى أهمها البعد الديني ويبدو تأثيره واضحا في السياسة الخارجية الإيرانية ,لاسيما بعد نجاح الثورة الإسلامية الإيرانية .

ولقد تم التعمق في هذا البعد من خلال دراسته في السياسة الخارجية للنموذج الإيراني تجاه لبنان , باعتبار إيران بلد له بعد تاريخي وعمق حضاري تطبعه المذهبية الشيعية الفارسية، والتي أرادت من خلالها تصدير ثورتها وبسط نفوذها بالاعتماد على المذهب الشيعي كأحد عناصر الهوية الإيرانية لتمرير وتصدير مشروعها وحماية مصالحها وتعميمها فانتهجت إيران إستراتيجية تقوم بنسج علاقتها مع كيانات غير دولاتية لمساعدتها في ترقية مصالحها تجسيد أهدافها والعمل على تمرير نفوذها الإقليمي على نحو واسع خاصة في لبنان وذلك من خلال إنشاء كيان شيعي توسعي موال لها متجاوز للحدود القومية يمتد من إيران إلى لبنان في صورة إمبراطورية فارسية منبعثة من جديد شعارها القومية الإيرانية ودعم التشيع.

Abstract

The Iranian foreign policy depends on Lebanon's direction, and perhaps the most important of which is the religious dimension that was drawn since the Iranian Islamic revolution, and its influence seems clear in the Iranian foreign policy, especially after the success of the Iranian Islamic revolution. This dimension has been deepened by studying Iranian foreign policy the Iranian model toward Lebanon, considering Iran, a country with a historical dimension and a cultural depth, with its Persian Shiite denominational style. The Iranian government, through which it wanted to export it.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

	الصفحة
الشكر	-
الإهداء	-
الملخص	-
فهرس المحتويات	-
فهرس الجداول	-
مقدمة	7-1
الفصل الأول : الإطار ألمفاهيمي للدراسة	35-9
المبحث الأول : مفهوم السياسة الخارجية	22-9
المطلب الأول: تعريف السياسة الخارجية	11-9
المطلب الثاني: محددات السياسة الخارجية	18-11
المطلب الثالث : أهداف و سمات السياسة الخارجية	22-18
المبحث الثاني : ماهية الدين	29-23
المطلب الأول: مفهوم الدين	26-23
المطلب الثاني: النظريات المفسرة للدين	29-26
المبحث الثالث : علاقة الدين بالسياسة الخارجية	34-3
المطلب الأول: البعد الديني و تغيير طبيعة دراسة السياسة الخارجية	32-30
المطلب الثاني: تأثير البعد الديني على السياسة الخارجية	34-32
خلاصة الفصل الأول	35
الفصل الثاني: تأثير المنطلق الديني على السياسة الخارجية الإيرانية	81-37
المبحث الأول: التطور التاريخي للسياسة الخارجية الإيرانية	42-37
المطلب الأول: السياسة الخارجية في فترة حكم الشاه البهلوي	39-37
المطلب الثاني: السياسة الخارجية الإيرانية بعد نجاح الثورة الإسلامية 1979م	42-40
المبحث الثاني: محددات السياسة الخارجية الإيرانية	64-43
المطلب الأول: المحددات الداخلية للسياسة الخارجية الإيرانية	56-43
المطلب الثاني: المحددات الخارجية للسياسة الخارجية الإيرانية	64-57

فهرس المحتويات

	الصفحة
المبحث الثالث : مؤسسات صنع السياسة الخارجية الإيرانية و آلياتها	75-65
المطلب الأول: مؤسسات صنع السياسة الخارجية الإيرانية	68-65
المطلب الثاني: آليات تنفيذ السياسة الخارجية الإيرانية	75-69
المبحث الرابع : البعد الديني في السياسة الخارجية الإيرانية	80-76
المطلب الأول : اثر البعد الديني في الفكر السياسي الإيراني	77-76
المطلب الثاني: النظريات الدينية المفسرة للسياسة الخارجية الإيرانية	80-78
خلاصة الفصل الثاني	81
الفصل الثالث : العلاقات الإيرانية اللبنانية في ظل التوجهات الدينية (2011-2019)	104-83
المبحث الأول : العلاقات الإيرانية اللبنانية	91-83
المطلب الأول: الجذور التاريخية للعلاقات الإيرانية اللبنانية	86-83
المطلب الثاني: أسباب الاهتمام الإيراني بلبنان	88-86
المطلب الثالث: تطور النفوذ الإيراني في لبنان	91-88
المبحث الثاني : التوجه الديني للسياسة الخارجية الإيرانية في لبنان	98-92
المطلب الأول: الآليات الناعمة لتنفيذ السلوك الخارجي الإيراني تجاه لبنان	94-92
المطلب الثاني: الدعم الإيراني لحزب الله	98-94
المبحث الثالث : مؤثرات العامل الديني على العلاقات الإيرانية اللبنانية	103-99
المطلب الأول: المؤثرات الداخلية	102-99
المطلب الثاني: المؤثرات الخارجية:	103-102
خلاصة الفصل الثالث	104
الخاتمة	107-106
قائمة المصادر و المراجع	118-109

فهـــــــرس الجـــــــداو ل

الرقم	**عنوان الجدول**	**الصفحة**
01	يوضح الموقع الجغرافي لإيران	46
02	تطور إنتاج النفط و الغاز و الاحتياطات الإيرانية	49
03	بعض الإحصاءات للقوات و الأسلحة الإيرانية	51
04	الإنفاق العسكري الإيراني و نسبته من الإنتاج المحلي	54
05	نسبة الشيعة في بعض الدول العربية سنة 2009	73

مقـــــــدمـــــــة

مقدمة :

لقد شهدت منطقة الشرق الأوسط بروز مؤثر إقليمي جديد ، يحمل من المقدرات والإمكانيات والطموحات والمؤشرات ما يؤهله ليصبح قوة إقليمية فعالة وكبرى في المنطقة ألا وهو إيران.

بإلقاء الضوء على التوجهات الكبرى لهذه الدولة على المستوى الإقليمي ، نجدها قد بدأت بتغيير سلوكها في التعامل مع دول الجوار ودول منطقه الشرق الأوسط عامة ، باعتمادها على الجمع بين أبعاد متباينة منها العقائدي الديني ومنها المذهبي ، ومنها القومي الفارسي كلها مطروحة طرح برغماتي ، بادراك واضح للواقع الإقليمي والعالمي لكي يكون لها سلوك خارجي مخالف وفريدا من نوعه.

لقد ارتكزت السياسة الخارجية في توجهاتها لدولة إيران على عدة أبعاد أهمها البعد الديني بما يحمله من خصوصية وحساسية ، وهو يمثل احد الأدوات والأهداف التي تعتمد عليها إيران في سلوكها الخارجي ، لان المؤسسة الدينية هي المهيمنة على عملية صنع القرار وتعتمد على هذا البعد لتنفيذ مشروعها ، ولعلا أهم هذه الدول التي توجه إيران سلوكها الخارجي نحوها هي لبنان، لهذا هدفت الدراسة للتعرف على السياسة الخارجية الإيرانية وتأثير البعد الديني فيها على دولة لبنان في الفترة الممتدة من 2011 الى 2019.

1ـ أهداف الدراسة:

يهدف موضوع الدراسة إلى تحليل و دراسة السياسة الخارجية الإيرانية ببعدها الديني اتجاه لبنان ، كمحرك وكأداة في ذلك بعد أن شهدت المنطقة العربية بشكل عام ودولة لبنان بشكل خاص تأزما للأوضاع الداخلية، مما استغله الطرف الإيراني لتمرير وتنفيذ مشروعه باستعمال المنطلق الديني و الذي يعتبر نقطة هامة في ذلك ، والتي تتوافق مع خدمة مصالحه.

2ـ أهميه الدراسة:

ـ تنطلق في فهم وأهميه ومدى تأثير البعد الديني في السياسة الخارجية.

ـ كذلك العمل على معرفة السياسة الخارجية من الجانب العقائدي الديني باستعراض التفسيرات النظرية لهذا المنطلق .

ـ التعرف على هذا المنطلق ومدى تأثيره في السياسة الخارجية الإيرانية من جهة وتأثيره في غيره كلبنان من جهة أخرى.

3ـ دوافع اختيار الموضوع :

الدوافع **الذاتية:**

ـ الرغبة الذاتية في معرفة ودراسة الجانب الديني في سياسات الدول الخارجية التي تعتبر مادة دسمة لدى الطالب للبحث والدراسة .

ـ لما تقدمه مثل هكذا مواضيع في إعادة تصحيح المفاهيم الخاطئة وإعادة تشكيل مفاهيم أخرى.

ـ تقوم بإضافة معارف أخرى للباحثين للتخصص في شؤون دول الشرق الأوسط .

ـ محاولة إثراء المكتبة الجزائرية بمثل هذه المواضيع النادرة.

الدوافع الموضوعية:

ـ الرغبة في البحث عن الأبعاد القيمية التي همشت ولو نوعا ما في دراسة العلاقات الدولية أهمها البعد الديني و الذي لم يكن محل الاهتمام و الدراسة في سياسات الدول .

ـ القرب الجغرافي لإيران مع لبنان الذي تتقاسم معه إقليم هو الشرق الأوسط ، مما أعطاها فرصة التأثير في المنطقة من خلال سياساتها ، كون لبنان جزء من أمن إيران ولها فيها مصالح.

ـ محاولة معرفة مدى تأثير البعد الديني في السياسة الخارجية الإيرانية تجاه لبنان وكيفية التعامل مع هذا البعد من طرف صانع القرار، وصياغة السلوك الخارجي تجاه الطرف الآخر و معرفه عواقب هذا التأثير.

4ـ إشكالية الدراسة :

تدور الإشكالية الجوهرية لهذه الدراسة حول محاولة تفكيك وتحليل سياسة الخارجية الإيرانية ومن اجل معرفة احد الأبعاد التي توجه سياستها الخارجية تجاه دوله لبنان ، لما تم ذكره سنعالج الإشكالية التالية:

إلى أي مدى يمكن أن يؤثر البعد الديني في السياسة الخارجية الإيرانية على العلاقات مع دوله لبنان في ظل التوجهات الإستراتجية الإيرانية جديدة في الفترة 2011-2019؟.

وتدخل ضمن هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية:

ـ ما هي المحددات التي توجه و تتحكم في السياسة الخارجية الإيرانية؟

ـ كيف يؤثر البعد الديني في تشكيل السلوك الخارجي لإيران؟

ـ كيف كانت العلاقات الإيرانية اللبنانية في ظل الإستراتيجية الإيرانية في المنطقة؟

ـ ما هو الدور الذي لعبه الدين في تحديد العلاقات الإيرانية اللبنانية؟

5ـ فرضيات الدراسة:

نحاول في هذا البحث الإجابة على الإشكالية السابقة على ضوء الفرضيات التي نصوغها كما يلي :

ـ تلعب المبادئ والمعايير الأيديولوجية دورا بارزا في رسم السياسة الخارجية الإيرانية في شكلها العام منذ الثورة الإسلامية إلى يومنا هذا.

ـ تقديس إيران لمبادئ الثورة الإسلامية والمرجعية الشيعية والاعتزاز بالقومية الفارسية دفع بها إلى تمرير وتصدير هذه الثروة إلى دول المنطقة وخاصة لبنان.

ـ يلعب البعد الديني دورا أساسيا في تحديد السياسة الخارجية الإيرانية تجاه لبنان .

6ـ حدود الدراسة :

الحدود الزمانية:

ينطلق البحث من تتبعه لتأثير البعد الديني في السياسة الخارجية الإيرانية تجاه لبنان في الفترة الممتدة من 2011 إلى 2019 ،على اثر بروز مفهوم البعد الديني في ظل سعي ايران للتوسع و بسط النفوذ في منطقة الشرق الأوسط ودوله لبنان خاصة .

الحدود المكانية :

يرتكز موضوع الدراسة في الشرق الأوسط مما يجعل الحدود المكانية مقسمة بين إيران ولبنان ، وستعمد الدراسة على لبنان مع التركيز على جنوبها ،و التي تشهد وتبنت أهداف السياسة الخارجية الإيرانية.

7ـ الإطار المنهجي الدراسة:

بما إن كل دراسة تسعى إلى المعرفة والوصول إلى حقائق علمية مفيدة فقد ارتأينا الاعتماد على مقاربة منهجية تمثلت في :

ـ **المنهج التاريخي:** اعتمدنا على المنهج باستعانتنا به في دراستنا لطرح معطيات تاريخية لتفسيرها وتحليلها بما يخدم الموضوع ، من خلال أهم المراحل التي مرت بها السياسة الخارجية الإيرانية.

ـ **المنهج الوصفي:** ويتجلى في استعمالنا لهذا المنهج في هذه الورقة البحثية من خلال سرد وصف وتحليل أهم العناصر المرتبطة بالسياسية الخارجية والبعد الديني ، ومحددات السياسة الخارجية تجاه لبنان.

8ـ الدراسات السابقة :

بفعل القرب التاريخي و الديني لإيران مع لبنان ، كثر الاهتمام بموضوع السياسة الخارجية الإيرانية و بالتحديد تجاه لبنان ، دفعنا للاستعانة ببعض المراجع التي نذكر منها :ـ

ـ دراسة : كتاب نوري النعيمي : السياسة الخارجية الإيرانية 1979-2011 والذي تناول الأسس النظرية و العلمية للسياسة الخارجية الإيرانية و الإبعاد المؤثرة في السياسة الخارجية و إلقاء الضوء على الفترات التي مرت بها السياسة الخارجية، وكذلك الحديث عن الإبعاد المؤثرة في السياسة الخارجية الإيرانية .

ـ دراسة : كتاب سماح عبد الصبور : القوة الذكية في السياسة الخارجية ـ دراسة أدوات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه لبنان 2005-2013 تناول الكتاب دراسة مفهوم القوة الناعمة في واقع السياسة الخارجية ، وتنظر الدراسة الى الفواعل و الواقع الدولي و تحركات

إيران ، باستخدامها أدوات القوة الناعمة الممثلة في موضوع الدراسة ألا وهو البعد الديني وكيفية استخدامها في مجال السياسة الخارجية ، و الموجهة إلى منطقة لبنان بالتحديد .

ـ دراسة كتاب : وليد عبد الحي : ايران مستقبل عام 2020 ، وصدر عن مركز الجيرة للدراسات عان 2009 وتناول هذا الكتاب التحولات الكبرى ومن بينه المجتمع والنظام السياسي الإيراني وانعكاساته هذه التحولات على السلوك السياسي الخارجي الإقليمي والدولي للدولة الإيرانية ، بالإضافة إلى ذلك حاول هذا الكتاب تحديد الاتجاهات الكبرى لتفاعلات العلاقات الدولية ومدى انعكاساتها سلبا على السلوك السياسي الخارجي الإيراني وتطرق هذا الكتاب في الأخير إلى المكانة الإقليمية لإيران في حدود 2020.

9ـ صعوبات الدراسة :

واجهت في إعداد هذا العمل عدة صعوبات يجب التنويه إليها أبرزها :

ـ ندرة المادة العلمية المتخصصة وخاصة باللغة العربية فيما يخص سياسة إيران الخارجية تجاه دول المشرق وخاصة لبنان.

ـ الندرة في الكتب والمراجع وهذا راجع لافتقار المكتبة الجامعية للكتب التي تخدم موضوع الدراسة.

كل المراجع التي اعتمدنا عليها وكلفتنا جهد كبير من الانترنت وهذا يعود إلى عدم قدرتنا إلى أخذ بعض الكتب من المكتبة الجامعة والسبب هو الوضع الصحي، فيروس كورونا.

10ـ تبرير خطة الدراسة:

لمعالجة موضوع " تأثير البعد الديني في السياسة الخارجية الإيرانية تجاه لبنان " ، والإجابة على الإشكالية المطروحة واختيار فرضيات الدراسة بنينا خطة ، يمكن أن تستجيب وتتوافق

مع موضوع الدراسة وعليه جاء تقسيمنا للبحث من خلال ثلاث فصول فضلا عن مقدمة وخاتمة سنتطرق فيما يلي :

تم تكريس الفصل الأول لضبط تصور واضح بخصوص المفاهيم المطروحة في السياسة الخارجية والدين والنظريات المفسرة له ، بحيث سيتم تحديد مفهوم واضح للسياسة الخارجية في المبحث الأول ، وذلك من خلال التطرق للتعاريف والمحددات وفي مبحث أخر يتم فيه التطرق إلى أهداف وسيمات السياسة الخارجية ، أما المبحث الأخير لهذا الفصل فقد تم تخصيصه لضبط مفهوم الدين والنظريات المفسرة له ، فسيتم في الفصل الثاني عرض أهم محددات السياسية الخارجية الإيرانية التي تساعدنا على فهم السياسة الخارجية الإيرانية أما المبحث الثاني بين كيف تتم صنع السياسة الخارجية الإيرانية وأهم مؤسساتها والآليات التي تستخدم في صنع السياسة الخارجية ، أما المبحث الثالث فقد خصص إلى المتغير الأهم في موضوع الدراسة ألا وهو البعد الديني في السياسة الخارجية الإيرانية، دور هذا العامل في السلوك الخارجي الإيراني مع ذكر أهم النظريات المفسرة لسياسة إيران الخارجية ، أما في الفصل الثالث فهذا الفصل الأهم والذي يعالج الجزء الأكبر من الدراسة حيث في المبحث الأول تناولنا فيه تاريخ العلاقات الإيرانية اللبنانية لما لها من أهمية تضيف الموضوع الصفة التاريخية ، أما المبحث الثاني والذي سيتم التركيز فيه عن الآليات أو الوسائل الناعمة التي تستعملها إيران لتنفيذ السياسة الخارجية عامة وتجاه لبنان خاصة ، والحديث عن المتغير الديني بإسهاب الذي يستعمل كأداة في سياسة إيران الخارجية تجاه لبنان ، دون نسيان المذهب الشيعي الذي يربط العلاقة بين البلدين أما المبحث الثالث والأخير من الفصل سيتم التركيز فيه على مؤثرات العامل الديني في العلاقات الإيرانية واللبنانية واهم النقاط التي انعكست جراء هذا التأثير .

الفصل الأول :

الإطار المفاهيمي للدراسة

يعتبر الإطار النظري لأي دراسة الفاصل المنهجي بين الدراسة الأكاديمية والدراسة العلمية للمواضيع وبين الدراسة السطحية والدراسة الوصفية، حيث أن اي دراسة تهدف للوصول إلى درجة عالية من الدقة العلمية لابد من توافرها على الخلفية والقاعدة النظرية للموضوع المعالج ، ومن خلال الفصل الأول نسعى لضبط مجمل المفاهيم المتعلقة بالسياسية الخارجية مع التطرق إلى بعض التعريفات التي تتمحور حول مفهوم السياسة الخارجية والمحددات في المبحث الأول ، أما المبحث الثاني فخصص إلى الحديث عن الأهداف والخصائص أما المبحث الثالث يتكلم عن ماهية الدين والنظريات المفسرة له .

المبحث الأول : مفهوم السياسة الخارجية

المطلب الأول: تعريف السياسة الخارجية

تعد ظاهرة السياسية الخارجية في الواقع ظاهرة معقدة ، وهذا ما يعطي تفسيرا لتعدد تعريفاتها وعدم وجود تعريف خاص ومتفق عليه للسياسة الخارجية إلا أنه من الممكن أن تقدم تعريف يأخذ ويلم بالخصائص الأساسية لعملية السياسية الخارجية ، قبل البدء يمكن إعطاء بعض التعاريف التي تعطي مفهوم للسياسة الخارجية ثم إعطاء تعريف إجرائي للسياسة الخارجية .

يعرفها حامد ربيع بأنها: جميع صور النشاط حتى ولم تصدر عن الدولة كحقيقة تضامنية، إن نشاط الجماعة كوجود حضاري أو التغيرات الذاتية لصور فردية للحركة الخارجية تنطوي وتندرج تحت هذا الباب الواسع الذي يطلق عليه اسم السياسة الخارجية.[1]

و يذهب ريمون أرون (RAYMOND ARON) بتركيزه على أدوات السياسة الخارجية إلى أنها فن تسيير التجارة مع الدول الدبلوماسية والإستراتيجية (فن الإقناع ، فن الإرغام)

[1] محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، (القاهرة : مكتبة النهضة العربية ، ط2، 1998)، ص 1 .

قد حدد للسلاح من باب التهديد على الأقل ، أما في زمن الحرب فلا تستغني السياسية عن الدبلوماسية .[1]

في حين يعرفها سبوري (SIBOURI) بأنها: " مجموعة الأهداف والارتباطات التي تحاول الدولة بواسطتها أن تتعامل مع الدول الأجنبية ومشكلات البيئة الدولية بأعمال النفوذ والقوة والعنف في بعض الأحيان ". [2]

و نجد أن كورت (Kurt) يعرفها على أنها : " برنامج يحدد مسلك الدولة تجاه دولة أخرى ، الغاية منه تحقيق أفضل الظروف الممكنة للدولة بالطرق السلمية التي لا تصل حد الحرب" . [3]

أما هود لسكي (HOOD LESKI) عرفها على أنها : " نظام الأنشطة الذي تطوره المجتمعات لتغيير سلوكات الدول الأخرى ، ولأقلمة أنشطتها طبقا للبيئة الدولية ، وفي هذا الإطار هناك نمطين من الأنشطة و هما : المدخلات والمخرجات ".

وحسب ريتشارد سنايدر (Richard Snyder) بأنها : " الدولة تحدد به شخص صانعي قراراتها من الرسمين ، ومن ثم فإن سلوك الدولة هو سلوك الذين يعملون باسمها وأن السياسة الخارجية عبارة عن محصلة القرارات من خلال أشخاص يتبنون المناصب الرسمية للدولة " [4].

---

[1] عبد العزيز جراد ، **العلاقات الدولية**، (الجزائر :موفم النشر ، ط1 ، 1992)، ص 114 .

[2] محمد السيد سليم ، **مرجع سابق** ، ص 08.

[3] عبد الناصر جندلي، **الإطار المفهوماتي والنظري للسياسة الخارجية**، محاضرات غير منشورة مقدمة لطلبة العلوم السياسية، قسم الماجيستر، جامعة باتنة، 2006، ص 03.

[4] أحمد نوري النعيمي ، **السياسة الخارجية**، (عمان: دار زهران للنشر والتوزيع ، ط1 ، 2012)، ص 21.

وأما محمد السيد سليم فيعرف السياسة الخارجية بأنها: " برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة البدائل البرنامجية المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي ". [1]

من خلال ما قدمنا من تعريفات للسياسة الخارجية يمكن تعريفها إجرائيا بأنها مجموعة من السلوكات والتوجهات التي تعتمدها دولة ما اتجاه محيطها الخارجي لأجل تحقيق أهداف مسطرة سواء كانت قصيرة ، أو متوسطة ، أو طويلة المدى،(دبلوماسية ، اقتصادية ، عسكرية ..) بحيث أن كل دولة تسعى لتحقيق أهدافها ومصالحها بحسب الوسائل و الإمكانيات المتاحة لها و توجيهها مباشرة إلى محيطها الخارجي .

المطلب الثاني: محددات السياسة الخارجية

لتحديد الأبعاد الرئيسية لمفهوم السياسة الخارجية ، يتطلب تحديد مجموعة من المتغيرات إذ يرتكز المنطق العلمي على افتراض أن السياسة الخارجية لا تتحدد ولا تتغير بفعل الصدفة و إنما استنادا إلى مجموعة من المتغيرات التي تتفاعل مع بعضها البعض ويمكن تقسيم تلك المتغيرات إلى ثلاث مجموعات أساسية و كذلك عناصر المقدرات المتمثلة في المحددات الجغرافية، و موارد طبيعية و محددات بشرية ومحددات شخصية وسياسية. و يمكن تحديدها كمايلي:

I. **المتغيرات الموضوعية** : يقصد بها تلك المتغيرات الكامنة في بيئة عملية من صنع السياسة الخارجية، مستقلة عن فهم صانع السياسة الخارجية لتلك المتغيرات وتشمل تلك المتغيرات نوعين:

[1] محمد السيد سليم، **مرجع سابق**، ص 12.

1. المتغيرات الداخلية :

هي متغيرات تقع داخل إطار الوحدة الدولية ذاتها، أي أنها مرتبطة بتكوينها الذاتي والبنيوي ولا تنشأ نتيجة التفاعل مع وحدات دولية أخرى، وتشمل:[1]

– المتغيرات الموضوعية القيادية: يقصد بها مجموعة الدوافع الذاتية في الخصائص الشخصية للقائد السياسي أو القادة السياسيين الذين يصنعون السياسة الخارجية، وتتميز هذه المتغيرات بأنها، بخلاف المتغيرات الموضوعية الأخرى، تنتج أثرها في السياسة الخارجية بشكل مباشر

– المتغيرات الموضوعية البنيوية: هي تلك المتغيرات المرتبطة بالتكوين البنيوي للوحدة الدولية، وتشمل الخصائص البنيوية والنظام السياسي للوحدة الدولية.

2. المتغيرات الخارجية:

وهي تلك المتغيرات الناشئة من البيئة الخارجية للوحدة الدولية اي الآتية من خارج نطاق ممارستها لسلطتها ، أو تلك التي تنشأ نتيجة التفاعل مع وحدة دولية أخرى ، وتشمل تلك المتغيرات النسق الدولي ، والمسافة الدولية ، والتفاعلات الدولية ، والموقف الدولي ، ويركز المتغير النسقي على تفسير سياسة الوحدة الدولية بالنظر إلى خصائص النسق الدولي، ومن ذلك تأثير حالة الاستقطاب والوحدات الدولية الأخرى المتعاملة معها ، وعلى سبيل المثال ، فإن المسافة الجغرافية أو التماثل الثقافي بين وحدتين دولتين يؤثر على سياسة كل منهما تجاه الأخرى ، كما أن متغير التفاعلات الدولية يختص بتفسير السياسة الخارجية للوحدة الدولية ، على ضوء سياسة الوحدات الأخرى تجاهها ، فمثلا السلوك ألصراعي المصري تجاه إسرائيل في مرحلة معينة على ضوء سياستها الخارجية من مرحلة سابقة، اما متغير الموقف الدولي فإنه يركز على الخصائص التي تميز سياق الموقف الخارجي الذي تصنع

[1] محمد السيد سليم ، **مرجع سابق** ، ص 137.

السياسة الخارجية في إطاره ، فموقف الأزمة الدولية مثلا ينتج مجموعة من الآثار المتميزة بالنسبة لعملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية .[1]

II. المتغيرات الوسيطة :

و يقصد بها تلك المتغيرات التي تتداخل في التأثير في شكل العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع. فأثر المتغيرات الموضوعية يتحدد بشكل معين بعملية صنع السياسة الخارجية بما في ذلك عملية صنع القرار و بالأخص متغيرات الأمن القومي الذي يؤثر ويتأثر في نفس الوقت بالسياسة الخارجية ، وتشمل المتغيرات الوسيطة المتغيرات المرتبطة بصنع السياسة الخارجية ، وهي تشمل هيكل وعملية صنع تلك السياسة بما في ذلك عملية صنع واتخاذ القرار، و تتفاعل في تحديد مختلف أبعاد السياسة الخارجية ويتسم هذا التفاعل بأنه تفاعل منتظم بمعنى انه يحدث طبقا لأنماط يمكن فهمها والتنبؤ بها ويحاول التحليل العلمي للسياسة الخارجية اكتشاف تلك الأنماط .[2]

III. المتغيرات النفسية :

تذهب هذه المتغيرات إلى فهم القائد السياسي صانع السياسة الخارجية للمتغيرات الموضوعية فهذه الأخيرة تنتج أثرا في السياسة الخارجية للوحدة الدولية كذلك فإن تأثير تلك المتغيرات يقتصر على مفهوم صانع السياسة الخارجية لها فإذا تصور أن الدولة تمتلك قوة عسكرية ضخمة بالمقارنة بقوة العدو فإنه سيتصرف في السياسة الخارجية على أساس هذا التصور حتى و لم يكن دولته تمتلك تلك القوة في الواقع.

[1] محمد السيد سليم، **مرجع سابق** ، ص 138.

[2] مرجع نفسه ، ص 140.

IV. المحددات الجغرافية :

تشمل المحددات الجغرافية مجموعة من العوامل الفرعية أهمها الموقع والمساحة والتضاريس والتي تؤثر بشكل مباشر على السياسة الخارجية ، فتأثيرها المباشر يكون من خلال تحديد قدرة الدولة على تنفيذ سياستها الخارجية ، وعلى مركزها الدولي ، أما تأثيرها الغير مباشر فيكون في تحديد نوعية ومدى الخيارات المتاحة للدولة ، فالدولة عند صناعة سياستها الخارجية،[1] و للموقع الجغرافي تأثير كبير على السياسة الخارجية للدولة فالدولة التي تتمتع بموقع استراتيجي كتحكمها في أهم طرق الاتصال والمرور الدولي هي أكثر فعالية وتأثير في مجريات الأحداث الدولية، أما الدولة التي تقع في إقليم يتسم بالأزمات السياسية والتوترات الأمنية فتآمرها يكون محدد و بذلك فإن الموقع الجغرافي له أهمية إستراتيجية، فالدول البحرية مثلا تمتع بقوة تجارية بحرية في الدفاع والهجوم على عكس الدول الداخلية التي ليس لها واجهة بحرية ، تعتبر أكثر عرضة للاعتراف الخارجي .[2]

V. الموارد الطبيعية :

تشمل الموارد الطبيعية مجموعة من مصادر الطاقة والمتمثلة في البترول ، الفحم ، الغاز الموارد النووية ، وغيرها من المعادن مثل الحديد ، القصدير ، النحاس ، المواد الغذائية كالقمح ، الذرة ، و توفر هذه الموارد للدولة زيادة في إقتصادها مما يساهم في استقلاليتها النسبية ، مما يعزز مكانتها ويجعلها فاعلا مؤثرا في العلاقات الدولية.[3] فالنفط مثلا من أهم الموارد التي كانت ولازالت تلعب دورا في تحديد العلاقات الدولية، و الدول النفطية لديها قدرة على التأثير في بعض مجريات الأحداث السياسية فالمقاطعة النفطية ضد

---

[1] محمد السيد سليم ، **مرجع سابق**، ص 150.

[2] عدنان السيد حسين، **نظرية العلاقات الدولية**، (بيروت: الجامعة اللبنانية، دار أمواج للطباعة و النشر، 2003)، ص 58.

[3] زايد عبد الله مصباح ، **القوة الخفية في السياسة الخارجية – دراسة تحليلية في أهمية الاستخبارات**–، (بيروت : دار الرواد، ط1 ،2009)، ص 138.

الدول المساندة لإسرائيل خلال حرب أكتوبر. خلقت أزمة اقتصادية للدول الصناعية الكبرى التي حرصت منذها في سياستها الخارجية على انتهاج سياسة تمكنها من المحافظة على استمرارية حصولها على البترول من الدول المنتجة له ، ويبرز هذا بشكل واضح في سياسات الدول الغربية تجاه منطقة ما يسمى بالشرق الأوسط وعلى وجه الخصوص السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية .

VI. المحددات البشرية :

إن الكم السكاني يرتبط بعامل الكيف حتى يكون للدولة تأثير في العلاقات الدولية ، إلا أن هناك دول ذات تعداد كبير من السكان مثل الهند و أند ونسيا ولكن ذلك لا يؤثر على سياستها الخارجية، كما أن عدد السكان قد لا يعد أساس للقوة العسكرية أمام التطور التكنولوجي فإسرائيل مثلا تمتلك جيشا من مجموع مكانها و لكنها تمتلك أحد أعلى معدلات التعبئة العسكرية في العالم [1].

ومن ناحية أخرى فإن الانفجار السكاني بدوره يشكل عبئا على الدولة ويعطل عجلة التنمية بها ، مما يضطر إلى الاعتماد على التمويل الخارجي ، وبالتالي الدخول في ارتباطات دولية قد تؤثر على سياستها الخارجية ، فالشعب الصيني عانى من تراجع فعالية في السياسة الدولية قبل قيام الثورة الشيوعية ، وذلك على الرغم من قوة عدده ، وقد استطاعت اليابان إن تجند جيشا متفوقا على الجيش الصيني في حرب عام 1894 على الرغم من أن الصين كانت تتفوق على اليابان ديمغرافيا بمقدار ثمانية أضعاف،[2] بالإضافة إلى حجم السكان فهناك مسألة توزيعهم في الدول من جنس الأصول العرقية والدينية .

---

[1] زايد عبد الله مصباح ، **مرجع سابق** ، ص 156.

[2] محمد السيد سليم ، **مرجع سابق**، ص ص، 156 – 157.

VII. المحددات الشخصية:

يجب التركيز على شخصية صانع القرار لأن العامل القيادي يلعب دورا مهما في عملية صنع القرار الخارجي خاصة في دول العالم الثالث ، وذلك بحكم المعطيات والظروف التي تتسم بها تلك الدولة ، بحيث أن شخص الرئيس يمثل فيها العامل الحاسم في عملية صناعة القرار، وبما أن القرارات الصادرة عن الوحدة الدولية هي في النهاية من صنع شخص أو مجموعة أشخاص ، كان تأثير صالح القرار كبير، فاتخاذ أي موقف خارجي يتوقف على طبيعة معتقدات و تصورات صناع القرار و كيفية تقييمهم للموقف.[1]

وحسب الواقعيون فإن السياسة الخارجية الدولية هي قبل كل شيء السياسة التي يقوم بها رئيس الدولة أو رئيس السلطة التنفيذية.[2]

ومع ذلك فإن هناك مجموعة من الشروط والمتغيرات التي تحدد درجة ونوعية تأثير المحددات الشخصية على السياسة الخارجية منها درجة اهتمام صانع القرار بشؤون السياسية الخارجية فكلما زاد أثر المتغيرات الشخصية في عملية صنع السياسة الخارجية كما هو الحال في النظم التسلطية التي تكون فيها سلطة القائد السياسي في إدارة السياسة الخارجية المطلقة .[3]

وتؤثر الشخصية الكاريزمية للقائد السياسي على أسلوب تعامله مع السياسية الخارجية ويقصد بالدوافع الذاتية مجموعة العوامل المرتبطة بالحاجات الأساسية (المادية ، المعنوية)

---

[1] عدنان السيد حسين ، **مرجع سابق** ، ص 282.

[2] لويد جنسن ، **نظرية السياسة الخارجية**،ترجمة: وليد عبد الحي، (السعودية: عمادة شؤون المكتبات ، 1989)، ص 36.

[3] Batiestilla Ravio . **Les Théories Des Relation Internationales** .Paris .1998 . P10.

للإنسان والتي تدفع الفرد إلى التصرف بشكل معين كالدوافع نحو القوة والحاجة إلى الانتماء والحاجة إلى الإنجاز واحترام الذات والنزعة نحو السيطرة والخضوع وغيرها .[1]

VIII. المحددات السياسية :

تلعب المحددات السياسية دورا مؤثرا في السياسة الخارجية فالنظم الديمقراطية عادة ما تعكس سياسات خارجية سليمة وهي نظم تتسم بالتعددية الحزبية وارتفاع المشاركة السياسية عكس الأنظمة التسلطية التي تعكس سياسيات عدوانية مرتبطة لشخصية القائد السياسي وهناك من يرى أن الأنظمة السياسية ذات الطبيعة التسلطية هي أكثر نجاحا في مجال السياسة الخارجية من النظم السياسية ذات الطبيعة الديمقراطية ، لأن الأولى أكثر قدرة على التحرك الديناميكي في عملية صنع القرار ، وأكثر دقة في أدوات الاتصال والفاعلين الديمقراطية ، التي اتسامها بالقدرة على ضمان سرية المعلومات وعدم تسريبها خارج دائرة وأجهزة وقنوات عملية صنع السياسة الخارجية ويلعب الاستقرار السياسي دورا فاعلا في تبلور السياسة الخارجية للدولة ، بحيث يعمل هذا الاستقرار على تفرغ الدولة لصياغة سياسة خارجية تحقق أهدافها .[2]

كما أنه عند توفر الموارد السياسية للنظام السياسي من عدمه له تأثير قوي على السياسة الخارجية والمقصود بالموارد السياسية هو القدرات المتاحة للنظام السياسي في ميدان صنع السياسة الخارجية ، وتتمثل أساس في حجم الأنشطة الاجتماعية التي يسيطر عليها النظام على توظيفها في ميدان السياسة الخارجية ، وهذا بالإضافة إلى درجة التأييد الشخصي التي يتمتع بها النظام السياسي ، بحيث يؤثر هذه المتغيرات الثلاثة في قدرة النظام على الحركة في مجال السياسة الخارجية .[3]

---

[1] محمد السيد سليم ، **مرجع سابق** ، ص 385.

[2] زايد عبد الله مصباح ، **مرجع سابق** ، ص 156 .

[3] محمد السيد سليم ، **مرجع سابق** ، ص ، ص ، 226 – 227 .

IX. المحددات العسكرية :

يعتبر المحدد العسكري المؤشر الرئيسي لقوة الدولة والأداة الفعالة لتحقيق أهدافها الخارجية فتوفر الدولة على ترسانة عسكرية ضخمة وعلى قيادات عسكرية متطورة يمكنها من الحصول على مختلف الأسلحة الذكية والمدمرة مع توفير عقيدة عسكرية فعالة ، كل هذا يعطي للدولة وزن وهيبة دوليين ويساعدها على تحقيق أهداف السياسة الخارجية سواء عن طريق الترهيب أو شن الحروب .[1]

المطلب الثالث : أهداف و سمات السياسة الخارجية

يعرف الهدف في السياسة الخارجية بأنه : الغايات التي تسعى الوحدة الدولية إلى تحقيقها في البيئة الدولية ، الذي يرمي صانع القرار من تحقيقه ، هو عبارة على دور ما يتصوره صانع القرار للظروف والأوضاع التي يسعى إلى تحقيقها بواسطة التأثير على معطيات المحيط الخارجي .

من الصعوبة بمكان تحديد أهداف أية دولة من الدول في السياسة الخارجية ، إذ أن ما يعد هدفا لدى وحدة دولية قد يكون وسيلة لدى الوحدة الدولية نفسها في حقبة زمنية أخرى ذلك تختلف درجات تحديد أهمية الأهداف من وحدة دولية إلى أخرى ويعزي النسب في ذلك إلى تباين العناصر التي تسهم في بلورة وتحديد الأهداف ، ومن ثم فإن تحليل ذلك ينبغي من التمييز بين المفاهيم .[2]

---

[1] محمد فهمي عبد القادر : **المدخل إلى الدراسة الإستراتيجية**، (عمان : دار المجدلاوي للنشر و التوزيع ، 2006)، ص 46.

[2] زايد عبد الله مصباح ، **مرجع سابق** ، ص 60 .

وعلى العموم فإن أهداف السياسة الخارجية تعكس تصور الدولة لمحيطها وإمكانياتها ومستقبل العلاقات الدولية ، وهو التصور الذي يعبر عنه الأشخاص المخولون رسميا لصنع سياسات الوحدة الدولية .

تتضمن السياسة الخارجية مجموعة من الأهداف ، التي تعكس القيم والمصالح المحورية الوحدة الدولية ويقصد بالأهداف الغايات التي تسعى الوحدة الدولية لتحقيقها في البيئة الدولية بمعنى الوحدات التي ترغب الدولة إلى تحقيقها في البيئة الخارجية ، من خلال تخصيص بعض الموارد لذلك .[1] في ضوء معايير الأهمية والبعد الزمني والطبيعة والعلاقات يصبح من الممكن تحديد و تصنيف الأهداف حسب المعايير الآتية:

I. أهداف إستراتيجية عليا:

وهي الأهداف التي يساوي تحقيقها و أهميتها وجود الدولة و النظام ذاته ، بحيث قد تكون علة وجود الدولة أحيانا كالسيادة الوطنية وحماية الحدود ، بل يعني البقاء المادي والمعنوي ، وديمومة وظائفها الداخلية والخارجية وكذلك استمرار محافظتها على أمنها القومي لكل مفرداته ، ولا يمكن لصانع القرار المساهمة على الأهداف الإستراتيجية العليا ، أو التخلي عنها ، وأن أي تقصير في تنفيذها سيؤدي إلى الوصف بوجود الدولة وزوالها ، وأن عدم انجازها بشكل كامل سيؤول على تعثر الوظائف الأساسية للدولة فضلا عن خروقات في أمنها ومسيرتها التنموية و بنائها الحضاري والثقافي و ما ينتج عنه عدم قدرة الدولة على المحافظة على كيانها .[2]

[1] محمد السيد سليم، **مرجع سابق** ، ص 40 .

[2] صالح عباس الطائي، **المدخل إلى السياسة الخارجية –دراسة في السلوك السياسي الخارجي–**، (بغداد: مطبعة الكتاب، ط1 ، 2014)، ص 182 .

II. أهداف إستراتيجية متوسطة المدى :

وهذه الفئة تفرض إحداث تغيير في البيئة الخارجية للدولة والأخيرة يتوجب عليها الالتزام بها و المثال على مثل هذه الأهداف بناء النفوذ السياسي في العلاقات الخارجية ، والتقدم بدور متميز في البيئة الخارجية ، وخدمة المصالح العامة للدولة .

وقد يدخل أحيانا صناع القرار في مساومات لاختيار بدائل عنها ويترددون عن الدخول في حروب من أجل انجازها ، ولكنها لا تتصف بطابع الإلحاح الذي يميز الأهداف الإستراتيجية العليا ، كما أنها تتضمن تحديد مطالب محددة إزاء وحدات دولية أخرى . [1]

III. أهداف هامشية:

وهي الأهداف التي لا تقوم الدولة عادة بتعبئة قدراتها لاستثمارها من أجل خدمة هذه الأهداف ، تعكس هذه الأهداف رؤيا معينة لبيئة النظام الدولي، كالنظام الاقتصادي الدولي أو النظام الإقليمي المباشر مثل أوروبا الموحدة .[2]

من جانب آخر تتصف السياسة الخارجية بمجموعة من السمات التي يمكن ابتداء منها توصيف السياسة الخارجية لمختلف الوحدات الدولية وتفاعل هذه العناصر يساعد على تحديد هاته السمات أو الخصائص أو بالأحرى المميزات وتتمثل في: [3]

1-الطابع الواحدي للسياسة الخارجية: أن السياسة الخارجية تنصرف إلى سياسة وحدة الدولة أي البرامج التي تنتهجها تلك الوحدة إزاء الوحدات الدولية الأخرى ، وهذا البعد ما يميز السياسة الخارجية على العلاقات الدولية. فالعلاقات الدولية ليست المجموع الكمي للسياسات الخارجية ، بل هي علاقات التفاعل السياسي التي تدخل في نمط من الصراع

---

[1] أحمد نوري النعيمي، **مرجع سابق** ، ص ص، 153-157 .

[2] محمد السيد سليم، **مرجع سابق**، ص 144.

[3] مرجع نفسه، ص 77.

والتعاون بين دولتين أو أكثر ، فمجرد المقارنة بين المفاهيم والتعاريف يبدو هناك تباين واضح لعملية الاتصال بين الوحدة الدولية وتفاعلها إقليميا ، عالميا ، والسياسة الخارجية هي سياسة وحدة دولية واحدة لا يعني بالضرورة أن تلك الوحدات تنفذ سياستها الخارجية مستقلة عن غيرها من الوحدات أو تلك الوحدة لا تتأثر يغرها من الوحدات في صياغة تلك السياسة .

2-الطابع الاختياري للسياسة الخارجية: يعني أن المواقف والحالات الدولية المرتبطة بالسياسة الخارجية عادة ما تكون متعددة الأوجه وهو ما يترك للدول مجالا معتبرا عن حرية التصرف والمناورة ، فكل موقف دولي يعزز على الأقل بديلين تتفرع عنهما حملة من البدائل فالصياغة الحقيقية للسياسة الخارجية قد تمت من خلال هؤلاء الذين يدعون أنهم ، رسموا تلك السياسة وليس آخرين خارج النظام السياسي .

3-الطابع الهدفي للسياسة الخارجية: يتضح أن السياسة الخارجية تتضمن مجموعة من الأهداف محددة لها علاقة بالقيم والمصالح الأساسية للدول ، ولتحقيق تلك الأهداف يجب تخصيص بعض الموارد المتاحة ، فالسياسة الخارجية ليست مجرد رد فعل للبيئة الخارجية ولكنها بالأساس عملية تنطوي على محاولة التأثير على البيئة الخارجية ، ولا يمكن أن تتصور وجود سياسة خارجية خالية من مجموعة أهداف والظاهران السياسة الخارجية كعملية هدفية يمكن تصوره لكن ببعض المزايا الرئيسية في تحليلها و هي:

– أنه يسمح بالتمييز بين السياسة الخارجية وبين مجموع التفاعلات التي تحدث بين الوحدة الدولية وبيئتها الخارجية ، فالسياسة الخارجية هي مجرد واحد من الروابط التي تنشئها الوحدة الدولية مع بيئتها.

– أن تحديد أهداف السياسة الخارجية يسمح لدارسي السياسة الخارجية بتصور السياسات الممكن إتباعها ، وذلك أن تحديد مجموعة من الأهداف ينطوي على تمديد نطاق البدائل المتاحة لتحقيق تلك الأهداف .

– أن تحديد أهداف السياسة الخارجية للوحدة الدولية يسمح بتقويم أداء تلك الوحدة.

المبحث الثاني: ماهية الدين

الدين هو ذلك الفضاء الملهم ، وهو جوهر الحضارات الإنسانية عبر العصور ويضل الدين أحد المنجزات البشرية التي تضافرت الفطرة فيها ، الفطرة التي فطر الله الناس عليها ، ولعل هذا ما يدعونا بداية إلى تعريف الدين لغة واصطلاحا حتى يتضح الصورة في ما يتعلق بمعنى الدين والمقصود باللفظ ذاته لغة واصطلاحا .

المطلب الأول: تعريف الدين

إن فهم معنى الدين بتتبع لغويا واصطلاحيا ليمكننا بالإفادة في إعطاء صورة عامة عن الإطار الذي تشكلت في ضوءه جملة التعريفات المختلفة للفظة الدين في الفكر الإنساني بإعتبارها كلمة تنطوي على معاني عدة ومشعبة تصل لحد إستعمالها بمعاني متباعدة ومتناقضة أحيانا .

I. التعريف اللغوي للدين :

الدين كما عرفه المعجم الوجيز هو اسم لجميع ما يتدين به وجمعه أديان أما المعنى الحرفي للفظة الدين فلها معاني شتى عند العرب ، يقال : دانه دينا أي جازه ومصداق ذلك قوله تعالى : " إنا لمدينون " أي " مجزيون محاسبون على أفعالنا " .

والدين : الجزاء والدين : الحساب ك كما في قوله تعالى " مالك يوم الدين " والدين : الطاعة وقد دنته ودنت له ، أي طعنته ، والجمع : الأديان ، والدين : العادة و الشأن كما قول العرب : ما زال ذلك ديني وديدني أي عادني.[1]

[1] مجمع اللغة العربية، **المعجم الوجيز**، (القاهرة: الهيئة العامة لشؤون المطابع ، طبعة 2009)، ص 241.

وفي التدفق اللغوي لكلمة الدين نجده يعني: [1]

أ – الحاكمية والسلطة العليا .

ب – الطاعة والأذغان لتلك الحاكمية .

ج – النظام الفكري والعلمي المتكون تخت سلطات تلك الحاكمية .

د – الجزاء المتربي عن الطاعة أو عدمها.

مجمل القول في هذه المعاني اللغوية أن كلمة (الدين) عند العرب كذلك تشير إلى علاقة بين طرفين يعظم أحدهما الأحد ويخضع له ، وصف بها الطرف الأول كانت خضوعا ، وإذا وصف الطرف الثاني كانت أمرا وسلطانا وحكما إلزاما وإذا نظر لها إلى الرباط الجامع بين الطرفين كانت هي الدستور المنظم لتلك العلاقة أو المظهر الذي يعبر عنها .[2]

II. التعريف الاصطلاحي للدين:

تتعدد التعريف الاصطلاحية للدين حسب وجهة النظر الذي يؤمن بها ويعتقد فيها صاحب التعريف ، فالفلاسفة المحدثون أكدوا على عدة معان للدين منها " أنه جملة من الادراكات والاعتقادات والأفعال الحاصلة للنفس من جراء حبها لله ، وعبادتها إياه ، وطاعتها لأوامره " .

[1] مراد زعيمي، **النظرية العلم اجتماعية برؤية إسلامية**، رسالة دكتوراه غير منشورة، (جامعة قسنطينة: معهد علم الاجتماع 1997) ص 228.

[2] يوسف القرضاوي، **الدين والسياسة**، (لندن: المجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث، 2007)، ص 11 .

وهو أن الدين هو الإيمان بالقيم المطلقة والعمل بها كالإيمان بالعلم أو الإيمان بالتقدم أو الإيمان بالكمال ، والإيمان بالإنسانية ، ومنها أن الدين مؤسسة اجتماعية تضم أفرادا يتكون بالصفات التالية: [1]

أ – ميولهم لبعض الأحكام المشتركة وقيامهم ببعض الشعائر .

ب – إيمانهم بقيم مطلقة وحرصهم على تأثير هذا الإيمان وحفظه .

ج – اعتقادهم ان الإنسان متصل بقوة روحية أعلى منه .

مجمل القول في هذه المعاني اللغوية أن كلمة (الدين) عند العرب كذلك تشير إلى علاقة بين طرفيين يعظم أحدهما الأحد ويخضع له ، فإذا وصف بها الطرف الأول كانت خضوعا ، وإذا وصف الطرف الثاني كانت أمرا وسلطانا وحكما وإلزاما وإذا نظر لها إلى الرباط الجامع بين الطرفين كانت هي الدستور المنظم لتلك العلاقة أو المظهر الذي يعبر عنها .

1/ تعاريف الأنثروبولوجيين : و التي يمكن جمعها على سبيل المثال لا الحصر في: [2]

- دين تايلور(Dean Taylor) : الدين هو الاعتقاد بوجود كائنات روحية .
- ماكس مولر(max Müller) : الدين هو محاولة التعبير عما لا يمكن تصوره والتطلع إلى الله بإعتباره الكامل المطلق النهائي .
- جيمس فريز(James freezer) : الدين : هو الاعتقاد في قوة غيبية غير مشخصة .

---

[1] **المعجم الفلسفي** ، جميل صليبا (بيروت: دار الكتاب اللبناني ، المجلد الأول ،1978)،ص ص،572.573.

[2] مليكة قادري، **مفهوم الحرب العادلة في السياسة الخارجية الأمريكية – دراسة حالة التدخل الأمريكي في العراق**–، أطروحة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم السياسية، (جامعة باتنة : كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2009)، ص 57

- رافيل(Rafael) : الدين : هو توجيه الإنسان لسلوكه ، وفقا لشعوره بالصلة بين روحه وبين روح خفية ، يعترف لها بالسلطان عليه وعلى سائر الكائنات الأخرى يحاول ان يكون على صلة دائمة بها".

2/ تعريفات الفلاسفة: أما عند بعض فلاسفة العصر الحديث فهو كمايلي: [1]

ايمانويل كانط (Emmanuel Kant) : الدين هو الشعور بواجباتنا من حيث كونها قائمة على أوامر الاهية سامية .

هاربرت سبانسر (Herbert spencer): تعبر الأديان عن اقتناع ضمني بأن وجود العالم بما فيه وبما يحيط به ، يعتبر شيء غامضا يتعذر تفسيره.

أما الشيوعيون يعتقدون أن الدين أفيون الشعوب فالدين حسبهم ذا أهمية وقوة تأثير على الشعوب وتحركها فهو العصا السحرية التي اقتنها جهة حاكمة أمكنها التحكم في شعوبها ، فالدين هو أحد أهم ، المكونات للبعد الحضاري والثقافي لأي شعب أو أي أمة ، كما أن تأثير الدين بناء وتعاقب واستمرارية الحضارات الإنسانية يبرر من خلال كونه يمارس على نطاق شعبي وليس نخبوي.[2]

المطلب الثاني : النظريات المفسرة للدين

إن البحث عن تفسير الدين وأصله ليس بالأمر الجديد، و لقد قادنا الاطلاع على النظريات المفسرة للدين ، التي تصنيفها في زمرتين ، الأولى عقلانية (كلاسيكية) فيما تؤكد الثانية على الغير عقلانية ، وينتهي كل الاتجاهين إلى طرح هو أن الدين لا يتبع إلا

[1] نبيل محمد توفيق السمالوطي، **الدين والبناء الاجتماعي**، الجزء الثاني، (جدة: دار الشروق للنشر والتوزيع والطباعة ، ط1 1981)، ص 24.

[2] مليكة قادري، **مرجع سابق**، ص ص 57- 58.

من وهم حلقة خيال البشر أو عواطفه عبر التاريخ ، وأنه لا يعكس بأنه حال خبرة تذهب إلى عالم الحقيقة وتوصلنا في النهاية إلى استقصاء المعنى الحقيقي للدين.

I. الاتجاه العقلاني (الكلاسيكي):

إن الاتجاه العقلاني الذي يبقى حتى الآن نظرية كلاسيكية تتمتع ببعض القبول ، يرى من خلاله الفيلسوف الاجتماعي البريطاني هربت سبنسر Herbert spencer أن البشرية قد مرت في مراحلها الأولى بزمن لم تعرف من خلاله الدين ، ثم بدأ الدين بالسكون عندما أخذت الجماعات البشرية بتقديس أرواح أمواتها الراحلين ، وتحولت أرواح هؤلاء الأسلاف المبجلين إلى آلهة ، تمركز الدين حولها وابتدأ بها ، ثم جاء الأنثروبولوجي تايلور فطور هذه الفكرة المركزية في مذهب سبنسر ، ووضع الأسس النظرية المتكاملة للنظرية الارواحية ، فمن فكرة الروح التي طورها الإنسان القديم انطلاقا ثم مراقبته لأحلامه انتقل تايلور إلى الربط بين فكرة الروح وتطور مفهوم الآلهة ونشوء الدين، ومن فكرة الأرواح البشرية ، انتقل تايلور إلى فكرة الأرواح الحالة في مظاهر الطبيعة ، لذلك فقد نقل إيمانه بأرواح البشر إلى الإيمان بأرواح المظاهر الطبيعية ، وفسر ما يراه من حركة هذه المظاهر بالأرواح التي تسكنها ، وبذلك فالدين عند تايلور إنما ينشأ نتيجة تأمل في العمليات النفسية للإنسان ، وبشكل خاص فإن التأمل في الأحلام هو الذي يقود إلى افتراض وجود الروح ، إلى عبادة أرواح الأسلاف ومظاهر الطبيعة، وبذلك يكون الدين قد نشأ في تفسيره على عدة مفاهيم ذهنية التي تكونت نتيجة التفكر والتأمل.[1]

النظرية الرئيسية الأخرى في الاتجاه العقلاني هي النظرية الطبيعانية ، وقد جاء أصحابها من صفوف الباحثين في أديان الحضارات الكبرى ، وقد ساهم في صياغة هذه النظرية عدد من الباحثين أمثال الألماني كوهن(A . KUHN) عام 1859 والفرنسي ميشال

[1] فراس السواح، **دين الإنسان**، (دمشق : دار علاء الدين للنشر والتوزيع ، ط 04 ، 2002) ، ص 313.

بريال (M .BREAL)عام 1863 ولكن المسؤول الأخير عن صياغتها بشكل واضح وأكثر تأثيرا على العصر هو الباحث ماكس موللر (MAX . MULLER) عام 1878 حين ظهر الموقف العقلاني في تفكيره على أن الاعتقاد الديني لا يتضمن عنصرا لا يقوم على الإدراك الحسي والتصور المسبق لكن ما هي المدركات الحسية التي قادت إلى تكوين الدين؟ ينطلق موللر في دراسة أسفار الفيدا السنسكريتية في الهند ، فيجد أن معظم أسماء الآلهة الهندو – أوروبية ، هي الكلمات دالة على ظواهر طبيعية ، يخلص موللر إلى القول بأن العواصف الدينية في أشكالها الأولى إنما نشأت نتيجة انتشار جاءت في عالم الطبيعة ، فقد أدهشت مشاهد الطبيعة المتنوعة والمتغير إنسان العصر القديم وزرعت في نفسه بذور الإحساس الديني ، كما يرى موللر أن الدين بشكله المنظم لا يبتدئ بالفعل إلا عندما تخرج مظهر الطبيعة في حالتها المجردة إلى الذهن إلى حالة الفعل ، باعتبارها كائنات روحية تحيا وتفكر وتؤثر في الخارج ، ذلك أن الدين الحقيقي هو أفكار وممارسات تتمحور حول شخصيات مستقلة ذات هيئة وكيان ، تنتمي إلى عالم الإعجاز الذي طرحته المواجهة مع الطبيعة لقد وجد العقلانيون في الدين نظاما من الأفكار تنطلق من واقعة بيولوجية مثل: الأحلام وواقعة طبيعية مثل ظاهرة ما من ظواهر طبيعية مؤثرة ، وهم يؤكدون أن فكرة الألوهية تنشأ في الذهن نتيجة التأمل في موضوع ما.[1]

II. الاتجاه الغير عقلاني

إن النظرية الغير عقلانية تذهب إلى أن الدين انعكاسا للعواطف الإنسانية و الاستجابة إلى تأملات ذهنية، يرى أصحاب هذا الاتجاه أن العواطف يذهب وجودها وراء الدين إلى عاطفتين أساسيتين عند البشر هما الخوف والطمع ، أي أن منتهى مخاوف الإنسان هو خوفه من الموت ، ومنتهى طمعه هو الاستمرار والخلود بعد الممات ، لقد توصل أهل هذه

[1] فراس السواح، **مرجع سابق**، ص 317 .

النظرية إلى القول بأن الحس الديني هو نتاج ثانوي لعاطفة الخوف من الموت وعاطفة الخلود وأن مفهوم الأولوهية لم يترسخ إلا لكي يضمن الإنسان لنفسه خلاصا و بقاءا أبديا.[1]

ينظر فرويد (Freud) إلى الدين على أنه شيء مخدر يعطي معنى زائف لعالم بلا قلب، ويرى كذلك أن بقاء واستمرار الدين وجها لوجه للتفسيرات العلمية شيء طبيعي ولأن الدين له القدرة على إشباع رغبات الإنسان فهو يمزج بين الحس الديني و الحاجة إلى الإله المشخص الذي يقوم مقام الأب ، ويرى هناك صراعا بين الميول الغريزية وبين الميول الإنسانية ، أي أن هناك صراع بين الدوافع الذاتية الفردية وبين الدوافع الغيرية الجماعية وعادة ما ينتهي بغلبة الدوافع الإنسانية والحد من فاعلية الميول العدوانية الغريزية ، على هذا الأساس يميز فرويد(Freud) بين الجانب الفطري الموروث من الدوافع الغريزية في صورتها الهمجية وبين الجانب المكتسب، وهو لا يميز بين الدين والتشريع فيرجع ظهور الدين إلى بدايات ظهور التشريع .[2]

[1] محمد أحمد بيومي، **علم الاجتماع الديني ومشكلات العالم الإسلامي**، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية ، ط2 ، 1985)، ص 127.

[2] محمد احمد بيومي ،**مرجع سابق** ، ص 128 .

المبحث الثالث:علاقة الدين بالسياسة الخارجية

أنهى مؤتمر واستفاليا 1648م حربا دموية دينية بين الكاثوليك و البروتستانت دامت لسنوات و كان بداية لظهور الدولة الأمة أو الدولة في شكلها الحالي من جهة و ساهم في تراجع دور الدين في العلاقات الدولية و تكريس العلمانية خاصة في النظم الغربية من جهة أخرى و منذ ذلك التاريخ استبعد الدين عن السياسة و حتى وجوده في حالات كثيرة كان محاط بالتعتم لكن بعد نهاية الحرب الباردة عاد الدين للساحة الدولية وأصبح احد أهم المداخل التي تعتمد لتفسير سلوك الدول سواء الداخلي أو الخارجي. و هو ما سنحاول تحديده من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: البعد الديني و تغيير طبيعة دراسة السياسة الخارجية

كان لتزايد الاهتمام بالبعد الديني في دراسة وتحليل السياسة الخارجية، في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، العديد من التأثيرات على طبيعة هذه الدراسة على عدة مستويات، سواء ما يتعلق منها بالفواعل الرئيسة في السياسة الخارجية، أو في العمليات التي تقوم عليها، و كذلك في القضايا التي تتصدى لها، سواء كانت هذه القضايا جديدة ذات بعد ديني أو قضايا تقليدية تصاعد الاهتمام بالبعد الديني فيها وسوف نرى العديد من المفاهيم التي تغيرت وتكيفت مع طبيعة السياسة الخارجية بظهور الدين[1]. و من المستويات التي أثر عليها البعد الديني نجد:[2]

[1] عصام عبد الشافي، البعد الديني في السياسة الخارجية : جدالات الفكر والحركة، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد 191 ، (يناير 2013)، ص 12.

[2] المرجع نفسه ، ص13 .

I. الفاعلون الدوليون:

في إطار التعريف الحديث للسياسة الخارجية، وخاصة وفق مقولات منظور المجتمع العالمي، يتم تعريف وحدات هذه السياسة، أي الفاعلين المؤثرين فيها، طبقا لمعيار الاستقلال ، أي القدرة على صياغة وتطبيق برنامج عمل قادر على التأثير في مسار السياسة الخارجية، وبالتبعية في مجرى العلاقات الدولية وبشكل لا يمكن التنبؤ به بمجرد معرفة خصائص الوحدات الأخرى، وذلك في إطار تنظيمي معين في إطار هذا التعدد للفاعلين المؤثرين في السياسة الخارجية.

برز تأثير البعد الديني من خلال وجود فاعلين غير حكوميين داخليين، وعرب قوميين، ممن لهم توجهات قيمية ودينية، كان لهم تأثير واضح ليس فقط على السياسة الخارجية للدول التي ينطلقون منها أو ينتمون إليها، ولكن في العديد من الدول، كما برز تأثير التيارات الدينية في تشكيل توجهات ورؤى العديد من الوحدات الفاعلة في السياسة الخارجية، هذا جانب تأثير المنظمات المعنية بحقوق الإنسان وحرياته، سواء الوطنية أو الدولية غير الحكومية، والتي تنطلق من اعتبارات قيمية، على سياسات العديد من الدول، وخاصة عند استخدام هذه القضية كورقة للضغط على بعض الدول لتغيير أو تعديل سياساتها الخارجية.

II. العمليات:

كان تصاعد الاهتمام بالبعد الديني في السياسة الخارجية من أكثر الركائز التي تقوم عليها هذه السياسة بروزا، وفق للمنظور الراهن، ومن أهم العمليات التي شكل البعد القيمي الديني ركيزتها الأولى القوة المرنة، والدبلوماسية العامة والتدخل الإنساني

III. القضايا:

ساعد الاهتمام بالأبعاد الدينية في دراسة السياسة الخارجية، على بروز مجموعة من القضايا الجديدة، التي تشكل هذه الأبعاد محورا في تكييفها، وتحديد طبيعتها وخصائصها،

كقضايا حرب الأفكار رئيسا والتغيري الثقافي، والدفاع عن الحقوق والحريات الإنسانية، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فقد ساعد هذا الاهتمام، على إثارة منظري السياسة الخارجية للبحث عن موقع هذه الأبعاد في القضايا الصلدة التقليدية للسياسة الخارجية.

المستويات الثالثة السابقة الذكر هي التي استطاع الدين أن يتداخل معها بشكل كبير، خاصة بعد الحرب الباردة أين تغيرت النظرة للسياسية الدولية.

المطلب الثاني: تأثير البعد الديني على مكونات السياسة الخارجية.

تكشف المقاربة الدقيقة لما تقوم عليه السياسة الخارجية تحليلا و ممارسة من مكونات وأبعاد، عن وجود أثريات فاعلة للبعد الديني في هذه المكونات، وذلك على النحو التالي:

I. البعد الديني و أدوار السياسة الخارجية:

تتبنى الدول في سياساتها الخارجية العديد من الأدوار، وفقا لرؤيتها مكانتها وقدراتها و إمكاناتها التأثيرية، وتتمثل هذه الأدوار في قاعدة الثورة العالمية، المعادي للاستعمار والمؤيد لحركات التحرير، والمستقل النشط، والمعادي للشيوعية، ورجل الشرطة العالمي، والموازن الدولي، والوسيط الدولي، وصنع السلام العالمي، والقائد التنموي، والجسر الدولي، والحليف المخلص، والنموذج، وصنع التنمية الداخلية، والمدافع الإقليمي، وقائد التكامل الإقليمي.

وفي إطار هذه الأدوار يبرز تأثير البعد الديني بصورة مباشرة في دور المدافع عن العقيدة كالذي مارسته فرنسا في القرن التاسع عشر الميلادي، وكل من المملكة العربية السعودية والفاتيكان في القرن العشرين والدولة المدافعة عن العقيدة هي التي تتسم بوجود وعاء عقيدي يستوعب اختصاصاتها، استيعاب وجود وتأسيس واستيعاب ناشط ومسار، فإن هي ارتضت أن يكون للوعاء العقيدي شريك آخر يستوعب وجودها ومسارها أو قبلت

بإقصاءه، مانحة الأولوية في اختصاصاتها لمكون آخر، فإنها تكون قد وضعت عقيدتها موضع التشكيك والتساؤل.[1]

II. البعد الديني و قضايا السياسة الخارجية:

تتنوع قضايا السياسة الخارجية، وفق المنظور التقليدي لهذه السياسة حيث تتضمن هذه القضايا: قضايا أمنية عسكرية، وقضايا سياسية دبلوماسية، وقضايا اقتصادية تنموية وقضايا ثقافية وعلمية ورمزية و في إطار هذه القضايا، يؤثر البعد الديني في تشكيل توجهات وسياسات الدولة نحو هذه القضايا، من حيث كونه إطارا مرجعيا عند صياغة هذه التوجهات وتلك السياسات، من ناحية وكونه أداة لتنفيذ هذه السياسات وتحقيق أهدافها من ناحية ثانية، وكونه مصدرا للعديد من القضاياالجديدة التي يفرضها على أجندة هذه السياسة من ناحية ثالثة.[2]

III. البعد الديني ومحددات السياسة الخارجية:

تتمثل محددات السياسة الخارجية بدرجة رئيسة في الخصائص القومية، وطبيعة النظام السياسي ومكوناته، النسق الدولي، المسافة الدولية والتفاعلات الدولية، الموقف الدولي والقائد السياسي، حيث يبرز البعد الديني كأحد العوامل الأساسية في تشكيل الخصائص القومية وتحديد طبيعة النظام السياسي، واكتساب الدولة مكانة معينة في النسق الدولي، وفي صوغ وتوجيه التفاعلات الخارجية للدولة وفي صياغة وتشكيل البيئة النفسية للقائد السياسي.[3]

---

[1] عصام عبد الشافي، **البعد الديني في العلاقات الدولية –الماهية و التأثير–**، (الإسكندرية: وحدة الدراسات المستقبلية، 2014) ، ص 67.

[2] محمد السيد سليم ، **مرجع سابق** ، ص 107.

[3] عصام عبد الشافي ، **مرجع سابق** ، ص 66.

IV. البعد الديني وأهداف السياسة الخارجية:

تتمثل أهداف السياسة الخارجية في الظواهر والعلاقات التي ترغب الدولة في التأثير فيها ويف أوضاعها المستقبلية، ومن بين أهم الأهداف التي يظهر فيها التأثير المباشر للبعد الديني السعي حنو الدعوة أو التبشير بدين معين، أو نشر أيديولوجيا أو قيم معينة وتحقيق المكانة والهيبة الدولية، وفي حالة معينة يوجد ارتباط وثيق بني مقدرة الدولة على دعم أمنها القومي، وبني إبقائها على بعض الدول ملتزمة أيديولوجيتها، إذا ما كان هذه الدول تأثيرات إستراتيجية معينة على احتياجاتها ومتطلباتها الأمنية وقد يتخذ الأهداف المتعلقة بترويج بعض الدول أيديولوجيتها في الخارج عدة و سائل لتحقيقه ومنها: الدعاية الموجهة لدول معينة، أو تشجيع الثورات التي تتبع نهجا إيديولوجيا مماثلا، أو مساندة تلك التنظيمات أو الأحزاب أو الحركات التي أتخذ بإيديولوجية هذه الدولة[1].

[1] عصام عبد الشافعي ، **مرجع السابق** ، ص 66 .

خلاصة الفصل :

استنتاجا لما تطرقنا له في هذا الفصل نستنتج ما يلي:

– تطور السياسة الخارجية للدول وقد أصبحت تستعمل البعد الديني تأخذ الأدوات والوسائل المهمة التي تحرك سلوكها الخارجي تجاه الدول.

ـ أصبح الدين كمتغير في العلاقات الدولية بعد أن تراجع دور العوامل المادية وخلفتها العوامل القيمية أصبح يمارس وظائف مهمة في العلاقات الدولية والسياسات الخارجية ومنها التعبئة السياسية .

ـ بروز الدوافع الدينية منها قيام عدد من الدول على أسس دينية، وتعدد الجمعيات خصوصا منها قيام عديد من الدول على أسس دينية، وتعدد الجمعيات والتيارات والكيانات الدينية العابرة للقوميات.

الفصل الثاني :

تأثير منطلق الديني على السياسة الخارجية الإيرانية

عرفت إيران منذ أن نجحت ثورتها الإسلامية عام 1979 م، تغير عميق وهذا بإعادة هيكلة طبيعة نظامها السياسي وإعطائه صورة دينية وعقائدية منهجية، فبعد ظهور تحولات إقليمية دولية جديدة ، عرفت السياسة الخارجية الإيرانية تغير واسع، كرسم أهدافها وأولويات نشاطها ، بالاعتماد على بعد من الأبعاد الهامة ورسم سياستها الخارجية، وسنحاول في هذا الفصل إلقاء الضوء على التطور التاريخي للسياسة الخارجية الإيرانية ، وكذلك إلى محدداتها لإعطاء أو إضفاء صورة واضحة للسياسة الخارجية الإيرانية، دون إغفال لكيفية صنع السياسة الخارجية،كلها في إطار تحديد أثر البعد الديني على السياسة الخارجية الإيرانية .

المبحث الأول :التطور التاريخي للسياسة الخارجية الإيرانية

شهدت سياسة إيران مراحل تاريخية في فترات زمنية متفاوتة ، فتاريخ إيران السياسي متجذر منذ عشرينات القرن الماضي ، من فترة ما قبل الثورة الإيرانية ، إلى بعد نجاح الثورة منه سوف نقوم بالتطرق إلى الفكرتين المذكورتين في هذا المبحث.

المطلب الأول : السياسة الخارجية الإيرانية في فترة حكم الشاه البهلوي

اتصفت السياسة الخارجية لإيران في عشرينات القرن الماضي ، سياسة الحفاظ على علاقات حسن الجوار مع الاتحاد السوفيتي ، الأمر الذي ساعد في تعزيز الاستقلال إيران السياسي والاقتصادي ، لكن في أواخر الثلاثينات شهدت عداء اتجاه الاتحاد السوفيتي وتخلى محمد رضا البهلوي عام1938 عن توقيع اتفاقيات مع لاتحاد السوفيتي واتصفت السياسة الشاه الخارجية في الحرب العالمية الثانية بالعداء الشديد للإتحاد السوفيتي وبدأت إيران بالاقتراب رويدا رويدا من ألمانيا وهتلر.[1]

لقد وضع الواقع السياسي لما بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، إيران أمام الولايات المتحدة الأمريكية كعنصر فعال في وقف التمدد الشيوعي في منطقة الشرق الأوسط ، لكن

[1] برنارد اوركاد ، **جغرافيا إيران السياسة**، ترجمة :فاطمة الخوجة، (لبنان : جروس برس ، ط1، 2012)، ص58.

التجاذبات الداخلية في بنية النظام الإيراني شكل حالة من الصدام الداخلي وخاصة بعد وصول محمد مصدق *إلى سدة رئاسة الوزراء والذي بدأ بدوره بحزمة إصلاحات احتاجت إلى مقومات إيران الإستراتيجية والاقتصادية الأمر الذي حتم على إيران كدولة ، اعتماد سياسة خاصة في علاقتهما مع بريطانية والولايات المتحدة الأمريكية ، مما دفع الأخيرتين إلى الاعتماد سياسة إثارة البلبلة في الجغرافيا خوفا من فقدان إيران كموقع استراتيجي في منطقة الشرق الأوسط وكموزع أساسي بين المصدرين للنفط العالمي بالإضافة إلى الاعتماد مصدق على الأحزاب الإيرانية كمساعد في تثبيت التوجه السياسي الخارجي لطهران وخاصة حزب تودة المقرب من الاتحاد السوفيتي.[1]

بعد إقصاء مصدق، وقعت إيران تحت التأثير المباشر للهيمنة الأمريكية و خاصة على مستوى السياسات الخارجية، فانتهجت إيران سياسة خارجية تابعة بكل معنى الكلمة الأخيرة بالأجندة والإستراتيجية الأمريكية من الناحيتين الاقتصادية والعسكرية فيما يخص السياسة النفطية والإستراتيجية من حيث مساعدة واشنطن للسيطرة على منطقة الشرق الأوسط ، هذه العلاقة بين واشنطن وطهران تخللتها بعض التفاوتات في أوليات الدولتين ، فكانت الولايات المتحدة تسعى لأن تكون طهران الحارس الفعلي لمنطقة الخليج ، بينما طالبت إيران بثمن هذا الدور تلخص بأن تكون طهران مكتفية من الناحية العسكرية والاقتصادية توازيا مع موقعها الاستراتيجي والدور المنوط بها ، مشكلة واشنطن مع إيران أنها كانت تطمح لأن تكون قوة إقليمية كبرى ، وهذا ما لم تسمح به واشنطن التي وطدت النظام فيها بانقلاب عسكري كي تنفذ خططها وتتبع سياستها وليس لأي أمر آخر ، ومن الأدلة على طموحات الشاه رأس الحكم في طهران التي عدتها واشنطن تطاولا منه ، أنه في يوم 8 أفريل 1974 بلغ السفير الأمريكي في طهران هلمز(Helms) والذي كان مدير الاستخبارات المركزية ،

* محمد مصدق (1880 – 1967)، هو احد قادة إيران السياسيين وكان رئيس للوزراء الإيراني فترة (1951 – 1953) فترة حكم الشاة محمد رضا بهلوي.

[1] برنارد اوركاد ، **مرجع سابق** ، ص 148.

أن طموحه ليس فقط أن تضحى بلاده قوة إقليمية وإنما عالمية أيضا ، لكن واشنطن لم تكن قلقة حقا من قوة طهران العسكرية ، لكن مصدر قلقها الحقيقي استحالة الاعتماد على مصدر طاقة واحد ، في ظل هذا التوجه كان لإيران مشكلا خارجيا آخر ، والذي تلخص في العلاقة الإيرانية الإسرائيلية ، بحيث كانت العلاقة مع تل أبيب تؤسس منهج التوازن مع القوى العربية ، على الضفة الأخرى من الخليج الفارسي ، العلاقة هذه توطدت حتى وصل بها الأمر أن تكون مفتاح التأثير على الولايات المتحدة في قبول توجه السياسة الخارجية الإيرانية تجاه بعض الملفات العربية ، مثل السيطرة على الجزر الإستراتيجية في الخليج الفارسي " طنب الصغرى وطنب الكبرى "[1].

كما توجهت إيران في السياسات النفطية والمحافظة على ارتفاع أسعار النفط العالمية ، لتلبية حاجاتها العسكرية ، كي تبقى في أعلى درجات السيطرة على مركزها كحاكم لمنطقة الشرق الأوسط وتحت مظلة الحلف مع واشنطن .[2]

السياسة الخارجية هذه لم تعطي إيران هدف الوصول إلى طموحها كدولة ذات دور مستقل ولو جزئيا فيما يخص اللعب في الإقليم ، لأهمية دولة إسرائيل في المنظومة الغربية عامة والأمريكية خاصة ، فظلت طهران رهينة الأجندة والمشروع الأمريكي ، ولم تستطع إيران الهروب من دائرة السيطرة الأمريكية المطلقة إلا بعد نجاح الثورة الإسلامية عام 1979 م وانقلاب المشهد السياسي في إيران[3] .

[1] باتريك سيل، **الأسد :الصراع على الشرق الأوسط،** (عمان:المؤسسة العامة للدراسات العامة للنشر والتوزيع، ط2، 2015)، ص 574.

[2] المرجع نفسه ، ص 575.

[3] علي وهب، **الصراع الدولي على الشرق الوسط،** (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع ، ط1 ، 2013) ، ص 43.

المطلب الثاني : السياسة الخارجية الإيرانية بعد نجاح الثورة الإسلامية 1979م

بعد نجاح الثورة الإسلامية في إيران اعتمدت طهران سياسة مختلفة عن السياسة المعتمدة في مرحلة حكم الشاه وعلى منطلقين ، المنطلق الأول كان معاداة للسياسة الأمريكية ، بعدما كانت إيران عاملا يدور في فلك سياسة وأجندة واشنطن في منطقة الشرق الأوسط ، والمنطلق الثاني هو تبني سياسة مختلفة في بعض الملفات ومتباينة في بعضها الآخر مع الاتحاد السوفيتي ، ومن هذا المنطلق كان لابد من أن يقوم النظام الجديد في ايران بثلاث خطوات يستطيع من خلالها أن يحمي نفسه من سقوط المبدأ الحيادية حيال المعسكرين آنذاك الأمريكي والسوفيتي ، وأن لا يكون عنصرا مستفزا منه هدفا لإسقاطه.[1]

ويمكن انجاز هذه الخطوات كالتالي:[2]

الخطوة الأولى : وهي تطهير الجيش الإيراني من العناصر المرتبطة للنظام وذلك من أجل التوازي مع الانقلاب في المشهد السياسي في العام حيث انضم صغار الضباط إلى الثورة الإسلامية وظل لكبار الجنرالات مواليين للنظام السابق والذين اعدموا بعد نجاح الثورة ، هذه الخطوة كانت ضرورية في الإطار العام والجديد .

الخطوة الثانية : كان في رفع مبدأ لا شرقية ولا غربية ، إن اعتمدت سياسة إيران الخارجية على مبدأ الحياد بين الكتلتين أو المعسكرين ومعاداة السياسة الأمريكية خاصة في منطقة الشرق الأوسط ، مما أمس المرحلة جديدة كانت عاملا غير مستقرا لواشنطن لعدم قدرة الاتحاد السوفيتي السابق التقدم إلى الشواطئ الخليج الفارسي ، إلى جانب ارتياح موسكو آنذاك لتحول طهران من موقع الحليف للولايات المتحدة إلى معادي سياساتها .

[1] روجر هاورد ، **نفط ايران**، ترجمة:مروان سعد الدين، (بيروت: الدار العربية للعلوم، ط1، 2007)، ص 36.

[2] المرجع نفسه ، ص 37.

الخطوة الثالثة : كانت ثابتة ومهمة لإعادة إيران إلى موقعها الطبيعي في جوهر الصراع مع إسرائيل ، حيث تم استبدال السفارة الإسرائيلية بالسفارة الفلسطينية بعدما كانت العلاقات مع تل أبيب إستراتيجية تحت المظلة الأمريكية ، مما أسس النظام الجديد في طهران إلى علاقات ذات ثوابت جديدة مع الدول المعادية للسياسات الأمريكية وخاصة سوريا كبلد في المحيط المجاور .

بعد انهيار الاتحاد السوفيتي انتهجت إيران مسلكا جديدا إلا وهو ممانعة السياسات الأمريكية وكان التأسيس لمرحلة دعم العمل المسلح لكل الجماعات الفاعلة من غير الدول ، والتي تقصد بها حركات المقاومة ضد الاحتلال الإسرائيلي في لبنان وفلسطين ، بالإضافة إلى تعميق العلاقة مع سوريا وبعض البلدان العربية الأخرى ، لكن بقيت العلاقة مع العراق غير إيجابية بسبب ثمانية أعوام من الحرب بينهما (1980 – 1988) بالإضافة إلى اتهام العراق لإيران بدعم الحراك الشعبي في جنوبه ونظيره الكردي في شماله.[1]

في هذا الإطار مثلت إيران تحديا لنموذج الأمن الأحادي الأمريكي ، وحضوره في منطقة الشرق الأوسط واسيا الوسطى ، ولهذا الخلاف جذور تاريخيا وجغرافيا وإيديولوجيا ، وكلما زاد الطابع الإيديولوجي للسياسة الخارجية الإيرانية ، كلما زاد الصراع مع الولايات المتحدة الأمريكية وأهدافها الإقليمية ، وارتفعت درجة العداء بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران فالخلاف في جوهره أساسي وجذري ويمس المصالح ويقن الدعم اللامحدود المستمر الذي تقدمه الولايات المتحدة لإسرائيل عقبة رئيسة أمام تخطيه ، خاصة وأن التحالف مع إسرائيل هو الدعامة الأساسية للإستراتيجية الأمريكية في المنطقة والأداة الأولى لتحقيق مصالحها.[2]

[1] علي وهب ، **مرجع سابق** ، ص 44.

[2] المرجع نفسه ، ص 46.

النفوذ داخل المنطقتين ، من حيث احتياطات النفط والغاز ، فمن الناحية الإقليمية توجد إيران في منطقة مخترقة بشدة من الغرب ، ولابد من تحديد نهج السياسة الخارجية الإيرانية لحماية مصالحها وجعلها قادرة لتحقيق أهدافها.[1]

1. Cited in doris Leblond , IEA : $trillion in énergie investîmes needed by 2030 ; oïl and gaz journal , novembre 2003 , p37

المبحث الثاني : محددات السياسة الخارجية الإيرانية

تمثل المحددات مجموعة من النقاط التي تعمل السياسة الخارجية بموجبها ، وتلعب دورا فعالا في إعطاء مجموعة من الخيارات إلى صانع القرار ، أي أن هذه النقاط تحدد وتقيد مجال نشاط السياسات الخارجية للدول .

المطلب الأول: المحددات الداخلية للسياسة الخارجية الإيرانية

إن المحددات الداخلية للسياسة الخارجية هي تلك المتغيرات التي تشملها البيئة الداخلية لكل دولة، والتي تؤثر على السلوك الخارجي وتساهم في تكوينه من خلال ما تقدمه من مقدرات وإمكانيات، أو العراقيل والمعوقات التي تفرضها فتقيد الدور الخارجي للدولة، في هذا قمنا بتقسيم هاته المحددات إلى محددات مادية وتشمل المحدد الجيوبولوتيكي والعسكري ومحددات معنوية تشمل المحدد ألقيمي والمحدد السياسي.

ا. المحدد الجيوبوليتيكي :

فهو محدد يتجمع في جعبته عنصرين هما : الجغرافيا الطبيعية والجغرافيا البشرية ، فهي تعد القيمة الفعلية لهما ، وتلعب دورا التأثير في سياسة الدولة وقوتها ودورها الإقليمي والدولي .

1. الجغرافيا الطبيعية لإيران :

تمتلك إيران موقعا جغرافيا مهما عبر مختلف الأزمنة التاريخية و هو ما يبينه الجدول رقم 1، إذ أنها تمثل حلقة الوصل يبن الشرق والغرب وبمثابة حصر طبيعي للتجارة العالمية بين الشرق الأقصى وحوض البحر المتوسط لذلك أطلق عليها مفتاح الشرق ، وقد ساعد ذلك على إتاحة الفرصة أمامها للاتصال بمختلف الدول لأنها الطريق الحيوي في الاستيراد والتصدير بين المشرق والغرب لكن هذه القيمة سرعان ما تضاءلت ولاسيما بعد افتتاح قناة

السويس عام 1869 م، فهي دولة في الشرق الأوسط تقع في الجنوب الغربي لقارة آسيا تبلغ مساحتها 1,648,195 كيلومتر مكعب تمتد بين دائرتين عرض (25 / 40).[1]

شمال خط الاستواء بين خطي طول (44 / 63) شرق أوسط خط غرينتش لهذا الامتداء أثر في نوع الأقاليم المناخية ، ويحتل الموقع الجغرافي لإيران أهمية كبيرة لدى واضعي النظريات الإستراتيجية ، إذ أنه يقع ضمن نظرية نطاق سبيكمان SPYKMAN مفادها من يحكم سيطرته على منطقة الأطراف بحكم أوراسيا ومن يحكم أوراسيا يتحكم بأقدار العالم ، وتقع إيران ضمن منطقة الهلال الداخلي في نظرية قلب الأرض التي وضعها هالفوردماكندر (HALFORD JOHN MACKINDER) و التي تتلخص بأن من يسيطر على منطقة الهلال الداخلي يسيطر على قلب الأرض ، ويقع جزء من إيران ضمن المنطقة الإستراتيجية التي حددها فير جريف(FIR GRIF) والتي اسماها التصادم والارتطام.[2]

2. الإطلالة البحرية:

تتمتع إيران بإطلالتها البحرية على أهم المحطات المالية ، الخليج العربي في الجنوب الغربي المحيط الهندي والجنوب بحر قزوين في الشمال ، يبلغ مجموع سواحلها البحرية 2524 كيلو متر مكعب من مجموع الحدود الكلية البالغ عددها 5204 كيلومتر مكعب ، على خليج عمان وبحر العرب 700 كيلومتر مكعب على بحر قزوين بـ 644 كيلومتر مكعب تستحوذ على طول السواحل المطلة على الخليج العربي بطول 635 ميلا بحريا كما تحتل هذه السواحل المطلة على خليج عمان العربي قيمة في إعطاء إيران وزن جيوبوليتيكي،

[1] فؤاد عاصف العبادي، **السياسة الخارجية الإيرانية وأثرها على امن الخليج العربي (1991 – 2012)**، مذكرة ماجيستر غير منشورة، (جامعة الشرق الأوسط: كلية الآداب والعلوم، قسم العلوم السياسية، 2012)، ص 24.

[2] وليد عبد الحي، **إيران مستقل المكانة الإقليمية عام 2020**، (الجزائر: مركز الدراسات التطبيقية والاستشراف، 2010)، ص 83.

من جهة مضيق هرمز وثلاث جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى ، أبو موسى ، تسمى جزر هرمز.[1]

3. المناخ والتضاريس:

تلعب التضاريس والمناخ دور مهما في تحديد الموارد الاقتصادية التي تتمتع بها الدولة تحديد إمكانياتها ، فتضاريس إيران تغلب عليها الطابع الهضبي تتميز من حيث تكوين سطحها الجغرافي بوجود هضبة في الوسط بمساحة تقدر بـ 543000 كيلومتر مكعب يصل ارتفاعها إلى 1000 متر فوق سطح البحر ، تمتد من الشمال الغربي إلى الشرق والجنوب الشرقي حتى أفغانستان وباكستان ، يبلغ طول امتدادها 1288 كيلومتر تحيط بها سلاسل جبلية منها سلسلة زاغروس في المرتفعات الغربية يمتد بمساحة 2000 كيلو متر مكعب وسلاسل جبال البرز، المرتفعات تمتد من سرخس شمالا إلى ميناء كواتر في خليج عمان جنوبا ، أما بالنسبة للسهول التي تقع وراء الحزام الجبلي المحيط بالهضبة ، السهول الساحلية قزوين ويبلغ امتدادها 640 كيلومتر مكعب مساحتها تقدر بـ 32000 كيلومتر مكعب مناخها متعدد فهو جاف في الوسط والجنوب وشبه جاف يسود في المنطقة الواقعة بين المناخ الجاف والرطب ، كما يسود في السفوح الجنوبية والسفوح الشرقية لجبال زاغروس ، كما يسود المناخ في كرمان داخل الهضبة الإيرانية وعلى الساحل الشرقي للخليج العربي ، والمناخ الرطب داخل الهضبة الإيرانية وعلى الساحل الشرقي للخليج العربي ، والمناخ الرطب يحتل شمال وغرب إيران.[2]

---

[1] عبد الله حجاب، **السياسة الإقليمية لإيران في أسيا الوسطى والخليج (1979 – 2011) – دراسة في دور المحددات الداخلية–**، مذكرة ماجيستر غير منشورة، (جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية والإعلام ،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، 2012) ، ص ص، 39 – 40.

[2] المرجع نفسه ، ص40 .

جدول رقم 01 : يوضح الموقع الجغرافي لإيران :

القارة	**أسيا**
المنطقة	جنوب غرب أسيا
المساحة	16480000 (المرتبة الثامنة)
الشريط الساحلي	1660 كلم الخليج العربي 800 كم بحر قزوين
الحدود الأرضية	5440 كم
الدول المجاورة وطول حدودها	أفغانستان : 936 كم / العراق : 1,458 كلم اذريجان : 432 كم / تركيا : 499 كلم باكستان : 909 كم تركيستان : 992 كم أرمينيا : 35 كم
أعلى نقطة	دماوند 5671 متر
أدنى نقطة	مستوى البحر
فرق التوقيت	30; 4 توقيت عالمي

المصدر : عمارة فرحاني ، نوال قمادي ، الاتفاق النووي الإيراني وانعكاساته على العلاقات الأمريكية / السعودية ، (مذكرة ماستر) ، قسم العلوم السياسية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة العربي التبسي ، 2016 ، ص 51 .

4. الجغرافية البشرية:

يبلغ تعداد سكان إيران أكثر من 70 مليون نسمة ، يعيش 68 % من إجمالي السكان في المدن منها 13 مليون في طهران ، الذي يجعلها أكثر مدن البلاد كثافة سكانية ، كما تعد إيران من الدول ذات التعددية العرقية ، حيث يشكل الفرس فيها نسبة 51 % من مجموع السكان ، وبإلقاء نظرة سريعة على الخريطة العرقية لإيران حيث نستنتج مفادها أن هذه الأقليات متمركزة على الحدود وهو ما يعني أن لها امتداداتها في الخارج حيث يتواجد الأكراد في المناطق الجبلية الغربية لإيران في جبال زاغروس على الحدود مع العراق وتركيا ، بينما يتواجد اللور (شبه بدو) في المناطق الغربية الجبلية في واسط الجبال زاغروس أما البلوش فيتمركزون على الحدود مع باكستان ، بينما بتمركز العرب في المناطق الوسطى الغربية على الحدود مع العراق وفي المناطق الجنوبية الغربية ومع منطقة الخليج ، ويتركز الأذريون وهم من أصل تركي في أقصى شمال الغربي وهم الأقلية الأكبر بعد الفرنسي بنسبة 24% وقد بدأ بالنزوح إلى إيران منذ القرن الحادي عشر ، ومع القرن العشرين أصبحت مقاطعة أذربيجان تضم 90 %منهم ثم بدأ بعضهم بالنزوح إلى المدن الإيرانية الداخلي مثل طهران التي بلغوا فيها نسبة 25 %.[1]

II. المحدد الاقتصادي

تمتلك وتزخر إيران بالموارد الاقتصادية الكبيرة والمتنوعة مثل: الفحم، الغاز الطبيعي، خام الرصاص، النحاس، الزنك، الكبريت، و تمتلك احتياطات تغطية ضخمة، إلى حضور قوي في الأسواق الطاقوية العالمية إلا أنها لم تصل حتى الآن إلى المكانة التي تتناسب مع إمكانياتها الكبيرة مجالي النفط والغاز الطبيعي، وتأتي في المرتبة الثانية في الخليج العربي من حيث الاحتياطات بعد المملكة العربية السعودية و هو ما يوضحه الجدول رقم 02،

[1] وليد عبد الحي، **مرجع سابق**، ص52.

كذلك أهميتها الإستراتيجية المكتسبة والتي بالمقابل تأتي داخل السياسة الخارجية لإيران وذلك لمكانتها في وسط أكبر تمركز للطاقة أي الخليج العربي ومنطقة بحر قزوين مما جعلها همزة وصل بين المنطقتين والرابط بينهما.[1]

قدر الإنتاج المحلي بحوالي 196 مليار دولار ومتوسط نصيب الفرد من الناتج القومي 3100 دولار ،قد انخفضت المخاطر الاقتصادية في الألفية ، فبعدان كانت تحتل المرتبة 79 عالميا ، من حيث ارتفاع المخاطر المالية ، أصبحت تحتل المرتبة 39 عالميا ومتوسط معدل نمو نحو 5,9 ، لم ارتفع الاحتياطي النقدي بمقدار 30 مليار دولار ، حيث وصل إلى 95 مليار دولار عام 2015 ، وانخفض الديون الخارجية لتصل إلى 16 مليار من نفس السنة ، كما ارتفعت الدوافع البنكية الإيرانية إلى 165 مليار دولار في البنوك ، وارتفع معدل النمو الاقتصادي إلى حوالي 9,5 %.[2]

أما فيما يخص القطاع الزراعي تتوزع المساحات الزراعية في إيران طبقا لإحصائيات 1990 على النحو التالي 11 غابات ، 08 مراعي ، 1 مناطق سكانية ومراكز صناعية ، 14 مناطق زراعية ، جافة ، 16 % مناطق زراعية مروية ، 50 % ، صحاري وجبال صخرية ، وتتركز أخصب المناطق الزراعية شمالا في المناطق القريبة من بحيرة أوربا ، وقرب بحر قزوين ، وهذه المناطق تشكل 20% من الأراضي الإيرانية ولكنها تقدم حوالي 60% من المحاصيل الزراعية .[3]

تحتل إيران المرتبة التاسعة في آسيا من ناحية إنتاج مادة القمح ، وتمكنت من الاكتفاء الذاتي منه والتحول إلى دولة مصدرة له عام 2007 ، كما تحولت من كونها أحد الدول

---

[1] عبد الله حسن النبالي، **قراءات في الجمهورية الاسلامية الإيرانية ، الجمهورية الإسلامية الإيرانية والتحديات العالمية ،** (عمان: د.د.ن، 2005)، ص 23.

[2] المرجع نفسه، ص 25.

[3] لي ريش بلانك، **دور الزراعة في السياسة الاقتصادية الجديدة في إيران في المحنة:** (بغداد: مركز الدراسات العربي، ط1 ،1997)، ص 101.

الأكثر استيرادا للتسعير ، إلى أحد الدول الهامة في تصديره ، حيث بلغ إجمالي صادراتها في هذه المادة حوالي 400 ألف طن سنة 2009 .[1]

الجدول رقم 2 : تطور إنتاج النفط والغاز والاحتياطات الإيرانية

المؤشر	2000	2005	الربع الأول من 2005	2020
إنتاج النفط مليون برميل يوميا	3,818	4,049	4,2	7
صادرات النفط مليون برميل	2,49	2,39	2,4	تباين كبير في التقديرات
إنتاج الغاز مليار م3	60.3	87	/	136
استهلاك الغاز مليار م3 سنويا	62,90	102,4	/	136
احتياطي اللفظ المؤكد مليار برميل	/	130,90	/	/
احتياطي الغاز المؤكد مليار م3	/	29 الف	/	/

المصدر : وليد عبد الحي، ايران ومستقبل المكانة الاقليمية عام 2020 ، ص 96 .

[1] لي ريش بلانك، **مرجع سابق** ، ص 102.

III. المحدد العسكري:

يعتبر العامل العسكري من العوامل المهتمة في تحديد السياسة الخارجية للدولة رغم انه ليس للقوة العسكرية ثبات بل هي في حالة تغير وترتبط هذا المفهوم بمدى إمكانية الدولة في توظيف قواتها لخدمة أهداف سياستها الخارجية ، فالقدرة العسكرية قد تكون تستعمل قصد الدفاع أو الهجوم.[1]

لذلك تعد القوة العسكرية من أبرز المتغيرات المؤثرة في السياسة الخارجية للدول ، لكن نوعية التأثير تتفاوت من دولة إلى أخرى ، فالدول الضعيفة عسكريا هي تلك الدول التي تبحث عن الحماية الخارجية ، وبالقبول بالنتائج المترتبة عن ذلك وهذا على عكس الدول القوية عسكريا هي التي تكون قادرة على التأثير السياسي إقليميا ودوليا.[2]

تتكون قوات إيران المسلحة من عنصرين أساسيتين ألا وهما : الجيش الوطني (أرتش) المكلف بالدفاع عن الوطن ، وحراس الثورة الإسلامية (سيباه سيدران) المكلفة بحماية النظام الإسلامي من العدو الداخلي والخارجي.[3]

1 – الجيش الوطني (أرتش): أنشأ هذا الجيش في عام 1925 من قبل رضا شاه من خلال حملة واسعة قام بها ، حيث كان عبارة عن قوة لحفظ وتعزيز السلطة المركزية من خلال قمع الثورات المحلية .[4]

بعد انتصار الثورة الإسلامية تم تسريح حوالي 60 من تعداد الجيش ، إما بسبب الخوف من الجيش الذي يعتبر امتداد لقوة الشاه ، والذي حاول القيام بعمليات انقلاب في سنة 1983

---

[1] مثنى علي المهداوي، واقع تدرس السياسة الخارجية الإيرانية في كلية العلوم السياسية، **مجلة العلوم السياسية** ، العدد 38 ، (2009)، ص 110.

[2] محمد سالم صالح ، القوة السياسية الخارجية :دراسة نظرية، كلية القانون والعلوم السياسية، **مجلة الفوكة**، العدد 6، (نوفمبر 2010)، ص 154.

[3] برنار أوركاد ، **مرجع سابق** ، ص ص ، 141 – 142 .

[4] المرجع نفسه ، ص 143.

على نظام الخميني وفي 1986 كان الجيش الوطني يقدر بـ حوالي 305000 جندي وفي سنة 2004 بلغ 350000 وهذا دون احتساب قوات الحد من الثوري،[1] و يتألف الجيش الوطني من:

- **القوات البرية:** تتكون من أربع فيالق، بالإضافة إلى أربعة فرق مدعومة و ستة مشاة و حوالي 1600 دبابة و 8196 قطعة مدفعية من مختلف الأنواع و من نافلة جند مدرعة.

الجدول رقم 03 : بعض الإحصاءات للقوات الأسلحة الإيرانية

عدد القوات	الدبابات	صواريخ أرض الجو	طائرات مقاتلة	وحدات بحرية	ميزانية الدفاع
540,600	1565	76 بطارية	306	59 منها 10 هو رونج و40 بوجامر 3 قراصات	9,1 مليار دولار

المصدر: خالد بن سعودبن عبد العزيز،القوات العسكرية لجمهورية إيران الإسلامية ،موسوعة مقاتل من صحراء،2011

http://www.mokatel.com/openshare/behoth/dwal-dn1/iran/sec09.doc-cvi.htm

- **القوات البحرية:** يتحتم على إيران تطوير قدراتها البحرية فهذا راجع إلى الواقع الاستراتيجي البحري الطويل والمهم والثقل الأمني في المنطقة ، إضافة التواجد الدائم العسكري الأمريكي في مياهها. فتعدد القوات البحرية لإيران حوالي 18 ألف في 2008 أهمية هاته القوات بالنسبة لإيران فإيران تعمل على تطويرها وزيادة فاعليتها فقد أعلنت

[1] برنارد أوركاد ، **مرجع سابق**، ص 144.

القوات البحرية في ماي 2004 عن تصنيع مدمرات بحرية كما كشفوا عن تصنيع الفرقاطة الإيرانية"بيكان" بالنسبة للغواصات قد دخلت الخدمة منذ 1993 من نوع " كيلو " جيب" صغيرة ، وقد استحوذت القوات البحرية على نسبة تصل إلى 10 %من مشتريات إيران العسكرية.[1]

- **القوات الجوية:** إن القوات الجوية الإيرانية تعاني من مشكل قطع الغيار والتسليح المتطور بسبب الحصار الأمريكي والغربي ، مع العلم أن 20 من الطائرات هي من صنع أمريكي ، والباقي من صناعة روسية في 2007 أعلنت إيران عن تصنيع مقاتلين من طراز الصاعقة التي تعتبر الجبل الذي طور المقاتلة المعروفة (أزارخش)[2] تملك القوات الجوية الإيرانية شبكة ممتازة تتكون من أكثر من 50 مطار وقاعدة جوية ، وفي المحصلة يعتبر الأسطول الجوي الإيراني غير متجانس وغير كافي من حيث العدد كي يؤمن سلامة وأمن بلد شاسع مثل إيران.[3]

2 – الحرس الثوري (الباسدران): تم تأسيسه مع بداية الثورة ويتمتع بوزارة مستقلة . وتضم كذلك في صفوفها " قوات الباسيج و فيلق القدس " إضافة إلى وحدات برية وجوية وبحرية وأجهزة استخبارات خاصة ، كما أنها تشرف على الصواريخ المتوسطة والبعيدة المدى ، و بشرف كذلك على البرنامج الثوري.[4]

أنشأه "آية الله الخميني" سنة 1979 للدفاع عن الثورة الإسلامية، و تثبيت سلطة المؤسسات الجديدة ، برز الحرس الثوري خلال الحرب مع العراق وزادته قيمته في النظام

---

[1] نبيل العتوم، الجغرافية السياسية كإطار تحليلي لقياس قوة إيران، **مجلة النهضة**، المجلد الثاني عشر، العدد الرابع، (2011)، ص 171 .

[2] محمد صادق إسماعيل ، **إيران من الشاه إلى نجاد** ، (القاهرة : العربي للنشر والتوزيع ، ط1 ،2010) ،ص 47 .

[3] برنار أوركاد ، **مرجع سابق** ، ص 167.

[4] محمد صادق إسماعيل ، **مرجع سابق** ، ص 64 .

الجديد[1] ، حيث أدرج كيانه ومهامه في الدستور (المادة 150) ، ويعتبر هذا الجهاز جهاز مستقل بذاته عن الجيش الوطني رغم النشاط الموازي ويتم التنسيق بينهما من خلال قيادة الأركان العامة وغالب قادتها من الحرس الثوري وله تدريب عالي ومسلح بطريقة جيدة وله تأثير سياسي واقتصادي كبير.

- **قوات الباسيج:** انبثقت هاته القوة من الثورة من توجيه من أية الله الخميني وذلك في 1981 ، ووضعت تحت قيادة الرس الثوري ، وهي قوة احتياطية شعبية مكونة من حوالي 90,000 رجل وقوة تصل إلى 300,000 رجل ، والقدرة على تعبئة أكثر من مليون مقاتل معظمها من الشباب والرجال أتمو الخدمة العسكرية.[2]
- **فيلق القدس:** و هي قوة تابعة للحرس الثوري تم اتساعها خلال الحرب على العراق ، وهي متخصصة في العمل الخارجي ، وجمع المعلومات الاستخبارتية عن الأهداف المحتملة خارج إيران كما أنها مسؤولة عن تقديم والتدريب والتمويل للمنظمات والفصائل المدعومة من إيران كحزب الله والجهاد وحماس والقوى الشيعية في أفغانستان و العراق.

يمتلك فيلق القدس ما بين 5000 إلى 15000 من أعضاء النخبة في الحرس الثوري ومسؤولة عن العمل ،خارج إقليم من خلال دعم أطراف معينة تابعة لإيران وتدبير، شبكة الاستخبارات التي ساهمت وتساهم في توريد التكنولوجيا الخاصة بالبرنامج النووي.[3]

---

[1] برنارد أوركاد ، **مرجع سابق** ، ص 149 .

[2] المرجع نفسه ، ص ص ،164 -166 .

[3] Ben Smith.theQuds Force of the islamic.Revdutionary guard.international affaires and défonce section 30 octobre 2007 p 2.

الجدول رقم 04 : الاتفاق العسكري الإيراني ونسبة من الناتج المحلي

السنة	المبلغ بالمليون دولار بسعر الصرف لسنة 2011	النسبة من الناتج المحلي الإجمالي
2001	10949	%4
2002	8234	%2,5
2003	9635	%2,3
2004	12199	% 3,1
2005	15128	%3,5
2006	16384	%3,5
2007	13636	%2,7
2008	10188	%2,1
2009	9809	%2,2
2010	11122	%2,5

المصدر : الأرقام مستقاة من قاعدة بيانات الاتفاق العسكري سنة 2013 ، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام .(SIPRI)

IV. المحدد القيمي :

في هذا المحدد سوف يتم التطرق إلى عنصرين هامين وهما القومية الفارسية والمذهبية الشيعية وتوضيح كيفية تبنها من طرف إيران .

1. القومية الفارسية:

ترجع بدايات القومية الإيرانية الحديثة المعاصرة لتواجد كانت هذه السلالة قد احتفظت ولمدة طويلة بثقافة بدوية وقبلية قد حفظت خارج الحركات السياسية ، والثقافية وبالطبع

الحركات الاقتصادية التي بدلت العالم في القرن التاسع العشر ، وقد كانت أول مظاهرة قومية ناشئة لرجال دين شيعة ، كما أثارت الثورة المؤسساتية سنة 1906 واكتشاف النفط في سنة 1908 ثم الحرب العالمية الأولى ، رداة فعل وخطابات قومية ، ومع ذلك كان لابد من انتصار عام 1921 وهو تاريخ انقلاب العسكري الذي قام به محمد رضا بهلوي ، حتى تبدأ فارس ببناء نفسها من جديد.[1]

وهناك من يعتبر الفترة التي تلت نجاح الثورة الإسلامية في إيران تعتبر بمثابة " عصر القومية الذهبي " أين بلغ فيها تقديس القومية وتأكيد الولاء الإيراني ذروته ، عندما اجتاح العراق في 20 سبتمبر 1980 مقاطعة " خوزستان " وللمرة الأولى في تاريخ الدولة تتعرض لعدوان أجنبي ، فانطلق الجيش لمواجهة العدو ، كما اجتمعت كل الأطياف السياسية على إدانة العدوان وتحركت للدفاع عن الوطن .[2]

2. المذهبية الشيعية:

المذهب الشيعي هو المذهب السائد في إيران وهناك أقلية بنسبة داخل إيران فهي تتخذ من المذهب الشيعي منهجا لها ، لأن الدستور الإيراني قام بإقصاء الأقليات الدينية والمذهبية في البلاد ، وبالتالي فلا يحق لأي من إتباع غير المذهب الشيعي للوصول إلى المناصب العليا في البلاد سواء كانت تنفيذية او تشريعية أو قضائية ، خالد فالدستور الإيراني في المادة 12 جاء فيها : " الدين الرسمي لإيران هو الإسلام والمذهب الجعفري الإثني عشرية " .[3]

---

[1] توماس هيلانداريكس، **العرقية والقومية : وجهات نظر أنثروبولوجية**، ترجمة:لاهاي عبد الحسين، (الكويت: دار المعرفة ، اكتوبر ، 2012)، ص ص 152 ، 153.

[2] برنار أوركاد، **مرجع سابق**، ص 29.

[3] الجمهورية الإسلامية الإيرانية، دستور جمهورية إيران الإسلامية 1979، المعدل 1989، المادة 12.

ويعتقد الشيعة الإثني عشرية بإمامة إحدى عشرة إماما من ولد الإمام علي . ظاهرا مشهورا أو غائبا مستورا " ولا تكون الإمامة إلا في الأعقاب ، وحجتهم في ذلك قول الإمام جعفر الصادق قوله : لا تجتمع الغمامة في آخرين بعد الحسن والحسين إن هي في الأعقاب وأعقاب الأعقاب ".[1]

3. ولاية الفقيه :

تعود جذورها غلى مقتل الحسين بن علي في كربلاء ، وتعود أصولها إلى محمد بن مكي الجزيني العاملي نسبة إلى جبل عامل في لبنان حيث دعا غلى التوسع في عمل الفقهاء استنادا إلى فكرة نيابة الفقهاء العامة المأخوذة عن " الإمام المهدي المنتظر " أن هاته الفكرة تطورت على بداية الله روح الله الخميني (1902 – 1989) والذي نقل الفكر الشيعي من مرحلة السلبية والانتصار إلى مرحلة الفاعلية والنشاط السياسي والفكري ، بعدما كان الفكر الشيعي الإثني عشرية يقصر الولاية العامة في أشخاص معنيين بأسمائهم وعددهم ، فولاية الفقيه حسب الشيعة الإثني عشرية الجعفرية هي ولاية وحاكميه الفقيه الجامع للشرائط في عصر غيبة الإمام الحجة والتي سميت بالغيبة الكبرى ، جاءت فكرة الغيبة الصغرى حيث ناب الولي الفقيه الإمام المنتظر في قيادة الأمة وإقامة حكم الله على الأرض هذه الفكرة تدور حول قضية من يملك المبرر الشرعي الفلسفي لتولي الإمامة (ممارسة الحكم).[2]

---

[1] محمد بن يعقوب الكليني ، **الكافي في أصول الدين** ، **إيران** ، (طهران : مطبعة طهران الإسلامية ، ج1 ، 1968)، ص 286.

[2] طلال صالح بنان ، "إيران معضلة التعايش بين نظرية ولاية الفقيه الديمقراطية "، **مجلة السياسة الدولية** ، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية ، القاهرة ، العدد 155 ، 2006 ، ص 13.

المطلب الثاني: المحددات الخارجية للسياسة الخارجية الإيرانية

السياسة الخارجية هي سلوك تنتهجه كل دولة تجاه بيئتها الخارجية التي تتفاعل معها وتتحرك في إطارها ، كما تعتني المحددات الخارجية بمحددات مهمة جدا وتساعد على فهم سياسة كل دولة تجاه محيطها الإقليمي و الدولي، ففي البيئة الإقليمية، والدولية وغالبا ما تكون مصالح متضاربة، بحيث يتحتم على صانع القرار التعامل معها بموجب تحقيق أكبر قدر ممكن من المكاسب وأقل قدر من الخسائر.[1]

ويتضمن المحدد الخارجي مجموعة من المتغيرات ونذكر منها :

- **النسق الدولي :**

أن الدول التي تمتلك عناصر القوة الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية، يكون سلوكها الخارجي أكثر قوة ونفوذ مما يعطيها هيبة كبيرة ، ويؤثر عدد كبير من الخصائص في النسق الدولي على سلوك السياسة الخارجية ، فهو يؤثر على الدول دون النظر إلى نضمها الداخلية ، فالقواعد والقوانين تضبط سلوك الدول .[2]

I. البيئة الإقليمية للسياسة الخارجية الإيرانية

بيئة إيران الإقليمية هي المحيط الإقليمي والجغرافي الذي تنطوي بداخله، و له تأثير مباشر بتحولاته لكونها جزء منه ، بسبب ما تتمتع به من مركز مميز ومساحة جغرافية هائلة ، مما يزيد الضغوط على صانع القرار للتعامل مع بيئتها الإقليمية مع مراعاة مصالح الدولة ، ونذكر بعض الدول الإقليمية التي تؤثر في السياسة الخارجية الإيرانية وهي :

---

[1] وليد عبد الحي ، **مرجع سابق** ، ص 263.

[2] لويد جنسن : **تفسير السياسة الخارجية** ، ترجمة: محمد بن أحمد المغني، (الرياض : جامعة الملك سعود ، عمادة شؤون المكتبات ،ط1 ،1989)، ص24.

- **أفغانستان :**

العلاقة بينهما متوترة مع نظام طالبان سابقا ، وجاءت منذ ظهور حركة الطالبان والتي كانت تقول عليها إيران بأنها من صنع أمريكي باكستاني للضغط على الحدود الشرقية الإيرانية ، لذلك دعمت إيران القوى التي كانت تعارض حركة الطالبان .[1]

كما تمثل أفغانستان عبء على إيران بسبب تجارة المحذرات الواسعة الانتشار في أفغانستان إذ يعتبر المهربون إيران طريق رئيسي لتجارتها ، وهو فرض مشكلات أمنية فهناك خسائر كبيرة في صفوف الشرطة والجيش أثناء مكافحتهم للمخدرات وتمر نسبة 80% من المضبوطات العالمية من الهروين الأفيون و المحذرات بجميع أنواعها عبر إيران.[2]

- **باكستان:**

على نقطة الحدود مع الجار باكستان الوضع مضطرب بحيث الجماعات النسبية المسلحة " جند الله " والتي تجد لها ميول إلى المجتمع الباكستاني بسبب الانتماء العرقي الإقليمي ، كما يزيد الوضع الأمني المضطرب في باكستان وقوة الجماعات الإسلامية التي تعادي إيران والشيعة عموما ، تتمثل تحديا كبيرا لإيران من الجانب الأمني ، لكن رقم التوترات المتتالية فإن إيران غالبا ما اعتبرت باكستان حليفا عسكريا فعالا ، خاصة في التعاملات العسكرية وتعزيز التعاون العسكري.

[1] باكينام الشرقاوي ، السياسة الخارجية الإيرانية ، تاريخ الاطلاع ، 10 / 05 / 2020، عنوان الوثيقة :
https://www.aljazeera.net/2004/10/03/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8

[2] برنار أوركاد ، **مرجع سابق** ، ص ص ، 300 ـ 302.

- **تركيا:**

تسعى إيران دوما إلى تقوية العلاقات مع تركيا باعتبارها أكبر الرابط مع دول الغرب ، فالمشاكل الحدودية والمشاكل العقائدية لم تؤثر على علاقتها مع تركيا .[1]

لقد أصبحت تركيا منافسا تقليديا لإيران في منطقة أسيا الوسطى والشرق الأوسط كذلك وقد ظلت هناك مشكلات جوهرية مست علاقات البلدين مثل توتر العلاقات السورية ، التركية ، وهجمات تركيا على العراق ، تحالف تركيا وإسرائيل في المجال العسكري .[2]

- **الدول العربية:**

فهي تلعب دور مهم في سياسة إيران الخارجية ، بل يعتبر أهم مقارنة بالنظم الإقليمية الأخرى ، وذلك لعدة اعتبارات منها التاريخية والإستراتيجية والأمنية والاقتصادية والعقائدية بحيث تعتبر إيران لاعب مهم في المنطقة ومؤثر بشكل مباشر في عديد القضايا المطروحة ، والدور الذي تلعبه في المنطقة .[3]

II. البيئة الدولية للسياسة الخارجية الإيرانية

بيئة إيران الدولية تعتبر في مجملها عبارة عن القضايا التي تتفاعل وتتعامل معها إيران مع الدول الكبرى في النظام الدولي ، وهاته الدول هي الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا وأسيا والصين.

---

[1] فراقد داود سليمان ،" العلاقات التركية الإيرانية "، **مجلة الدراسات الإيرانية** ، العدد 15 ، (مارس 2012)، ص 07.

[2] برنار أوركاد، **مرجع سابق** ، ص304.

[3] عبد الله حجاب ، **مرجع سابق** ، ص ر98.

- **التواجد الأمريكي:**

الحضور الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط فعال، فالخلاف مع الولايات المتحدة الأمريكية جذوره تاريخية إيديولوجية وجغرافية ، فكلما زاد الطابع الإيديولوجي الإيراني كلما زاد الصراع مع الولايات المتحدة الأمريكية وأهدافها الإقليمية التي تتداخل مع مصالح إسرائيل أهم منافس لإيران منطقة الشرق الأوسط واسيا.[1]

لقد حصل نوع من التغيير على مستوى الخطاب الرسمي الإيراني تجاه الولايات المتحدة الأمريكية في عهد الإصلاحيين (فترة الرئيس الإيراني خاتمي) ، من خلال طرح مفهوم حوار الحضارات في محاولة لنفي صفة التطرف على التوجه الإيديولوجي الإيراني في المحيط الإقليمي إلا أن المواجهة الأمريكية تبقى من أهم العوائق الدولية التي تواجه إيران لبلوغ طموحها كدولة مهيمنة تلك المواجهة برزت على مستويين أساسيين ، مستوى المصالح ومستوى القيم.[2]

بعد هجمات 11 سبتمبر 2001 تعرضت العلاقات بين الطرفين إلى تحديات جديدة ، إذ فرغم إدانة الهجمات من قبل كبار المسؤولين الإيرانيين بما فيهم مرشد الثورة الإيرانية علي خامنيئي، فذلك لم ينقص من عزيمة الإدارة الأمريكية عن الاستمرار في سياستها السابقة تجاه إيران ، خاصة وأن الإدارة الأمريكية في فترة حكم بوش الابن كانت قد وضعت إيران في القائمة السوداء للدول الراعية للإرهاب.[3]

---

[1] أسامة مخيمر ، " التطورات في السياسة الإيرانية : إطار التحليل قي ظل هيمنة القطب الواحد" ، **مجلة مختارات إيرانية**، العدد3، (2002)، ص 53.

[2] برنارد اوركاد ،**مرجع سابق** ، ص304.

[3] محمد عبد الرحمان العبيدي ، "النظام السياسي الإيراني ، وتحديات العلاقة مع الغرب "، **مجلة دراسات الإقليمية** ، مركز الدراسات الإقليمية ، جامع الموصل ، العدد 17 ، (2010)، ص 221.

لكن هذا لم يمنع الدولة الفارسية من أحداث مراجعات في علاقتهما وسياساتها لموازنة الموقف الأمريكي بهدف إيجاد بدائل للعلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية، كالعلاقة مع الصين وروسيا وأوروبا ...فالبنظر للخسائر التي تتكبدها إيران على المستويات الإقليمية جراء الحصار الأمريكي، يمكن للنظام الإيراني أن يكون أكثر مرونة، وأقل ممانعة من عودة العلاقات.[1]

- **الاتحاد الأوروبي:**

لقد كانت العلاقات الإيرانية الأوروبية تتسم بلغة الحوار واستمرار العلاقات ، حيث تتبنى الاتحاد الأوروبي سياسة منفصلة ومختلفة عن الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث كان دوما يعمل على تقليص حدة الضغط الأمريكي على إيران ، من خلال عملية التفاوض ، ويدخل ذلك في إطار السعي الأوروبي لتقديم مفهوم مختلف لحل الأزمات الدولية ، والتي لا تخرج عن إطار تحقيق مصالح الدول الأوروبية والتي قد تختلف عن مصالح الولايات المتحدة الأمريكية .[2] ومن بين عوامل التقارب الإيراني الأوروبي .

تعتبر إيران واحدة من ثلاث دول أساسية توفر حاجات الاتحاد الأوروبي النفطية بنسبة بـ 10% ، إضافة إلى الاستثمارات التجارية والصناعات النفطية والغازية بحوالي 80 مليار دولار. إيران أنسب مسار لنقل النفط و الغاز في منطقة قزوين والغاز القطري لأوروبا، فمسار إيران أقصر وأقل إنفاقا. و تترجمت هذه العلاقات على استثمارات في قطاع الطاقة النفطية ، ففي مايو 2003 تم الاتفاق حول الاستثمار في 100 مشروع كبير ، تجاوزت قيمتها 10 مليارات يوريو ، بين إيران وكل من فرنسا وايطاليا وألمانيا . [3]

---

[1] باكينام الشرقاوي ، **مرجع سابق** ، ص 35.

[2] ريتشارد هاص ،ميغان أوسوليفان ، **العسل والخل : الحوافز العقوبات والسياسة الخارجية** ، ترجمة : مركز الأهرام للترجمة والنشر، (مصر: مركز الأهرام للترجمة و النشر، ط1،2002)، ص 33.

[3] ريتشارد هاص ،ميغان أوسوليفان، **مرجع سابق**، ص 34.

- **روسيا :**

روسيا تعتبر دور فاعل في البيئة الدولية ، وكذلك في البيئة الإقليمية لإيران وتجمعها مصالح مشتركة ويفرض التقارب الجغرافي تنافس إقليمي بين روسيا وإيران. فبعد انهيار القطب السوفيتي تخلصت إيران من مشكلة اسمها جار قوي وحررها النظام من أحد الهواجس الأمنية ، وبروز قطب وحيد ألا وهو أمريكا ، وهذا ما زاد من العلاقات الروسية الإيرانية الرافضة للهيمنة الأمريكية .[1]

ذهب الطرفان إلى دعم التعاون في المجال الاقتصادي والعسكري من خلال عدة اتفاقيات وقعت فيما يخص إمداد إيران بالأسلحة الدفاعية ، والاتفاق الأهم كان التوصل إلى اتفاق حول النظام القانوني لاستخدام موارد مياه بحر قزوين ، واتفق الجانبان كذلك على معارضة تواجد قوات أجنبية في هذه المنطقة أي بحر قزوين .[2]

أما التعاون النووي، فيعود إلى تاريخ التفاوض الإيراني مع روسيا ، لإكمال محطة الطاقة النووية في وبوشهر، التي تم استعادة النشاط فيها في 08 – 10 – 1995 ، بتوقيع عقد مع الحكومة الروسية بقيمة 800 مليون دولار للوصول بالمفاعل إلى درجة إنتاج 1000 ميجاوات ، أي نحو 18 من الخطة الإيرانية لإنتاج الطاقة النووية لحلول 2020 ، وعلى أن يلحق مفاعل بوشهر بمفاعلات أخرى في البلاد بالتعاون من الجانب الروسي .[3]

---

[1] باكتنام الشرقاوي ، **مرجع سابق** ، ص37.

[2] المرجع نفسه، ص 40 .

[3] خضر عباس عطوان، سياسة روسيا العربية والاستقرار في النظام الدولي، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد 20 ، (2001)، ص 49.

لقد مرت إيران في علاقتها بروسيا بخمس مراحل هي: [1]

المرحلة الأولى: تمتد من 1979 إلى 1981، وقد عرفت نوع من الحرص على العلاقة، نتيجة الحظر الاقتصادي المفروض إيران .

المرحلة الثانية: من عام 1981 إلى 1983 تتميز بدعم روسيا العسكري لإيران، ألا أن العلاقة بينهما عرفت نوعا من التوتر ، جراء مساندة وتدعيم روسيا للعراف في درجة من إيران.

المرحلة الثالثة: من عام 1983 إلى 1988 تأزم الوضع بين البلدين، وبعدها سحب الخبراء من إيران بحجة التخوف من القصف العراقي للمنشآت الإيرانية.

المرحلة الرابعة: من عام 1988 إلى 1991 تهدئة الوضع بعد انسحاب الروس من أفغانستان.

المرحلة الخامسة: بدأت منذ التسعينات ، بسقوط الاتحاد السوفيتي ، حيث وجدت ايران نفسها أمام التطورات الجيويوليتكية، وذلك بظهور فضاء جديد تتمثل في الجمهوريات الجديدة.

- **الصين:**

تعتبر الصين إيران مجال حيوي لها في إطار الانفتاح على الشرق الأوسط ، خاصة من الناحية العسكرية الاقتصادية والنفطية .

يعتبر التعاون الاقتصادي بين البلدين ضخما للغابة ، في المجال العسكري والاقتصادي ، فقد عقدت الصين مع إيران في أكتوبر منم عام 2004 صفقة ضخمة جدا ، تراوحت

[1] الكسندر مارسيوف ، "مصالح روسيا في إيران ، الاقتصاد الإيراني "، **مجلة الاقتصاد الإيراني** ، العدد23 ،2001،ص10.

قيمتها بين 70 و 100 مليار دولار ، ويقوم إيران بموجبها بشراء. النفط والغاز الإيراني ، وتتولد تطوير حقل (باداوان) النفطي الذي يحتوي على 118 مليون برميل و 85,5 مليار متر مكعب من الغاز ، الموجود قرب الحدود العراقية وزاد الاستثمار حتى بلغ حوالي 100 مشروع في المجال الطاقوي مما أثار قلق من طرف الدول الكبرى ، كالولايات المتحدة الأمريكية التي تريد أحكام العقوبات الاقتصادية المفروضة من قبلها على إيران واليابان التي تعتبر المستورد الأول للنفط ومشتقات الطاقة الإيرانية والتي رأت أن الدخول القوى للصين إلى الساحة الإيرانية منافسة قوية لهاته الأخيرة.[1]

وهناك من يرى أن الصين رغم علاقتها مع إيران أنها مستعدة لاستخدام الفيتو في مجلس الأمن لحماية مصالحها مع إيران ، إلا أنه منا من يستبعد هذا ،صحيح أن مصالح الصين مع إيران ضخمة كما شاهدنا ، لكن مصالح الصين مع أمريكا أضخم ، فهي غير مستعدة في الفترة الحالية لا سياسيا ولا عسكرية لخوض مناوشات مع أمريكا.[2]

[1] شاهد عبيد ، الصين إيران ، أبجديات ماو الخميني الثورية وواقعية النفط السياسية ، تاريخ الاطلاع ، 01 – 03 – 2020، على الرابط::

http://www.annaharkw.com/Annahar/Article.aspx?id=168911&date=2009.74

[2] بارتاب الصدي ، هل يصبح منافس أمريكا حليفا استراتيجيا لإيران ، قراءة لثمانين عام عن العلاقات بين طهران وبكين ، تاريخ التصفح ، 01 – 03 – 2020، على الرابط:

http://albainah.net/Index.aspx?function=Printable&id=4667&lang= .

المبحث الثالث: مؤسسات صنع السياسة الخارجية الإيرانية وآلياتها

أي سياسة خارجية لأي دولة هو سلوك تساهم فيه قوى و مؤسسات عديدة سواء كانت رسمية أو غير رسمية ،عن طريق اتخاذ القرارات والتأثيرعليها، و تتفاعل مؤسسات الدولة فيما بينها لتتمخض من خلال اعتماد خيارات معينة، و لذلك نحاول في هذا المبحث الحديث على صنع القرار في السياسة الخارجية الإيرانية، قصد توضيح الرؤية على المؤسسات التي تؤثر في هذا القرار، مع محاولة التكلم على الآليات التي تعتمدها السياسة الخارجية لتجسيد إستراتيجيتها وأنواع هاته الآليات، و يتضمن المبحث على مطلبين هما:

المطلب الأول: مؤسسات صنع السياسة الخارجية الإيرانية

لكي تفهم أي سياسة خارجية لأي دولة كانت يجب فهم صنع القرار فيها ،وذلك بالتعرف على المؤسسات والقوى التي تؤثر فيها سواء رسمية أو غير رسمية ،من خلال فهم بنية مؤسساتها وكيفية تأثيرها على صنع القرار.

لكن عند دراسة هذا النظام يجب تقسيم المؤسسات التشريعية وتنفيذية قضائية ،وهذا التقسيم المعروف لا يتناسب مع طبيعة النظام الإيراني ،الذي تترابط فيه السلطات ،فالنظام الإيراني شديد الخصوصية ،ومنها ازدواجية السلطة بين المؤسسات.[1]

I. المرشد الأعلى:

[1]– صراح أحمد الحباشنة، محددات السياسة الخارجية السورية تجاه إيران للحقبة 1979–2009، **المجلة الأردنية في القانون والعلوم السياسية:** جامعة مؤتة ،المجلد (4) العدد (1) ، (صفر 1433 ،2012)،ص05.

يعتبر المرشد الأعلى أو كما يدعي كذلك بالولي الفقيه أعلى هرم السلطة في إيران، إذ يجعل الدستور الإيراني الإيمان بولاية الفقيه من الركائز الأساسية الجمهورية الإسلامية، و بناء عليه فإن المرشد يتمتع بوضع شديد التميز والتمدد أيضا ،لأنه يدخل في عمل سلطات الدولة ،هو ما جاء في المادة 57 من الدستور المعدل وفيها "السلطات الحاكمة في جمهورية إيران الإسلامية هي: السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية وتمارس صلاحياتها بإشراف ولي الأمر "المطلق" وإمام الأمة وذلك وفقا للمواد اللاحقة في الدستور ولعمل هذه السلطات المستقلة عن بعضها البعض"[1] ،والملاحظ أن التعديل نص على أمرين وهو بإضافة صفة "المطلق" لإشراف ولي الأمر ،وحذف بأن التنسيق بين السلطات الثلاث يتحقق بواسطة رئيس الجمهورية.[2]

ويقوم الفكر الخميني بخصوص السياسة الخارجية على مفهومين متباينين والمستضعفين ومن هذا المنطلق فإن هدف السياسة الخارجية الإيرانية لا ينحصر في حماية الدولة الإسلامية فقط ،ولكن الهدف الأكبر من ذلك ليشمل المساهمة في توحيد صفوف جميع المناوئين للظلم والهيمنة العالمية في الدول الإسلامية وغير الإسلامية ،مع إعطاء أولوية خاصة للمسلمين ،وبعد نجاح الثورة الإيرانية رأى الإمام الخميني أن هناك مسؤولية أساسية لإيران في مساندة الدول والحركات التحريرية ضد النفوذ الأجنبي ،بخاصة في مجال التحرر من الهيمنة الثقافية ،بعد أن انتهى الاستعمار بشكله التقليدي.[3]

II. السلطة التنفيذية :

---

[1]– الجمهورية الإيرانية الإسلامية، دستور جمهورية إيران الإسلامية 1979 المعدل 1989 ،المادة 57.

[2]– نيفين مسعد ،"السياسيات الخارجية العربية تجاه إيران "،**مجلة المستقبل العربي** ،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت العدد 279 ، (2002)، ص78.

[3]– منصر حسين العتيبي :**السياسة الإيرانية جاه دول مجلس التعاون الخليجي ،1979–2000** ، (الإمارات: مركز الخليج للأبحاث ،ط1، 2008) ،ص206.

تتكون السلطة التنفيذية من رئاسة الجمهورية ومجلس الوزراء ،ولقد أعطاها الدستور الإيراني بعض من الصلاحيات المباشرة في السياسة الخارجية الإيرانية التي نص في مضمونها على أن من المبدأ حكومة جمهورية إيران الإسلامية مكلفة بطرد الاستعمار وتنظيم السياسة الخارجية للبلاد طبقا للمعايير الإسلامية.[1]

III. مجلس الأمن القومي:

تم تأسيسه من طرف رئاسة الجمهورية بهدف تأمين المصالح الوطنية وحراسة الثورة الإسلامية ووحدة أراضي البلاد والسيادة الوطنية ويقوم بالمهام التالية: [2]

– تعيين السياسات الدفاعية الأمنية للبلاد في إطار السياسات العامة التي يحددها القائد.

– التنسيق بين الأنشطة السياسية والاجتماعية،الثقافية ،الاقتصادية ذات العلاقة بالخطط الدفاعية والأمنية العامة.

– الاستغلال الأمثل للإمكانيات المادية والمعنوية للبلاد لمجابهة التهديدات الداخلية والخارجية.

IV. مجلس الشورى الإسلامي (البرلمان) :

مجلس الشورى أو "البرلمان"يشرف عليه القائد بحكم منصبه ويؤثر المجلس على السياسة الخارجية من خلال القرارات البرلمانية أو مواقف ،تجدر الإشارة هنا إلى أن لجنة الشؤون الخارجية بالمجلس تقوم في الأوقات اللازمة يطرح الأسئلة وطلبات الإحاطة حول أي تحرك حكومي ونصوصا وزارة الخارجية ،ويضم كذلك مجلس صيانة الدستور شريكه في

[1]– خالد وليد محمود ،صنع القرار في السياسة الخارجية في جمهورية إيران الإسلامية ،تاريخ الإطلاع: 2020/05/03، على الرابط:www.polpit.alwatanvoice.com

[2]– المرجع نفسه ، ص 08 .

السلطة التشريعية وهو القادر على إبطال مشروعاته المصادق عليها لاصطدامها مع الشرع والدستور.

٧. وزارة الخارجية :

وفقا للدستور الإيراني فإن السياسة الخارجية الإيرانية تقوم على الاستقلال الكامل ووحدة أراضيها ،والدفاع عن حقوق جميع المسلمين ،وعدم الانحياز مقابل القوى المتسلطة (المادة 152) وكذا يمنع عقد أيه معاهدة قد تؤدي إلى السيطرة الأجنبية على الثروات الطبيعية والشؤون الأخرى لإيران (المادة153) ،كما تستطيع حكومة إيران منح اللجوء السياسي إلى الذين يطلبون ذلك باستثناء الذين تعتبرون وفقا قوانين إيران مجرمين وخونة (المادة 155) [1] وهكذا لم تتضمن نصوص الدستور ولا لوائح مجلس الشورى على قيام وزارة الخارجية بتحديد توجهات السياسة الخارجية الإيرانية ،فهناك وزارات ومؤسسات أخرى لكل حسب نطاق صلاحياته في تنفيذ السياسة الخارجية ،مثل وزير التجارة يقوم بالتبادل التجاري الخارجي ،كل حسب وظائفه وصلاحياته.

ويمكن رصد مهام وزارة الخارجية الإيرانية في النقاط التالية:[2]

– المتابعة والمراقبة الدائمة للأحداث الدولية والأوضاع الخارجية ، وإعداد التقارير الخاصة بذلك.

– إجراء المباحثات مع الدول الخارجية والمنظمات الدولية.

– إقامة وتطوير العلاقات الخارجية مع الدول الخارجية.

---

[1] الجمهورية الإيرانية الإسلامية ، دستور جمهورية إيران الإسلامية لسنة 1979 والمعدل 1989 ،المادة 152 ،153 ،155.

[2] محمد حسين علي صوفي ، "السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية "،**مجلة مختارات إيرانية** ،مركز الأهرام دراسات معاصرة ،العدد 86 ،2007.

– مراقبة وتقسيم أداء السفارات الإيرانية في الخارج.

المطلب الثاني: آليات تنفيذ السياسة الخارجية الإيرانية

تقوم الدول باستخدام أفضل الحلول من أجل أن تترجم قراراتها في السياسة الخارجية، والتي تراها أنها قادرة على تنفيذ قراراتها ،وهي أدوات تستعمل لغاية معينة من قبل صانع القرار للظروف المحيطة بالموقف المتخذ ،وإعطاء القادة القدرة على استخدام الوسيلة المناسبة لذلك.[1]

وقد حاولت إيران استغلال كل الصادر القوة الناعمة وأدواتها ،التي تتمتع بها ،ضمن سياسة واضحة لتوظيف القوة الناعمة ،ليكون أكثر فعالية في خدمة المصالح الإيرانية والسياسة الخارجية ،وذلك وفق عدة أدوات وآليات[2] وهي التي سوف نتطرق إليها في هذا المطلب اخترنا ثلاث آليات وهي الآلية الدبلوماسية وهي احد أهم الآليات التي يساعد على الوصول إلى الأهداف المسطرة للسياسة الخارجية ،وكذلك الآلية الدينية وهذه الآلية تعتمد عليها إيران في سياستها الخارجية وهذا راجع لعناصر الهوية والذي ساعدها في أن تصبح سياستها الخارجية فعالة وأكثر تأثير ،وإضافة إلى هذين العنصرين هناك عنصر أولية أخرى وهي الآلية الدعائية والمعلوم أن هذه الآلية تلجأ إليها معظم الدول من أجل تنفيذ سياستها الخارجية.

---

[1]– محمد سالم صالح ، "القوة السياسية الخارجية دراسة نظرية "،**مجلة الكوفة** ، كلية القانون والسياسة ، جامعة الكوفة العدد 06، (2010)، ص98.

[2]– موسوعة مقاتل من الصحراء تنامي الدور الإيراني وتأثيره على الأمن القومي العربي ،تاريخ الإطلاع: 2020/05/10، على الرابط:

http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia2/DoorIrani/index.htm

I. الآلية الدبلوماسية:

الدبلوماسية هي أداة القيام بالتنفيذ والتطبيق للبرنامج المحدد من طرف الدبلوماسيين عن طريق المفاوضات أو المحادثات أو بين الدبلوماسيين وزارة الخارجية.[1]

و هي عنصر من مجموعة من الأدوات والوسائل التي تستعملها الدولة في إنجاز أهداف سياستها الخارجية، فهي عبارة عن مجموعة من القنوات والمؤسسات والطرق والآليات التي توظفها، الدولة مباشرة أو بواسطة ممثليها الدبلوماسيين من اجل تحقيق أهداف السياسة الخارجية.[2]

وشهدت مرحلة التسعينات سياسة إيرانية منفتحة مع جيرانها بل حتى مع تركيا والغرب ومع دول العالم الثالث ،وحرصت إيران في عهد الرئيس خاتمي على إنتهاج سياسة الانفتاح على عواصم الخليج العربي ،وعلى الدول العربية للتخفيف من حدة العزلة الأمريكية المفروضة عليها ،حين بدأت في جهود التعاون والتنسيق مع دول المنطقة في مختلف القضايا فظهر خطاب خاتمي السياسي ،حيث توجه نحو إدانة ورفض التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى واحترام سيادتها.[3]

تقوم إيران بإعطاء البعد الثوري والشعبي لدبلوماسيتها من خلال تبنيها مجموعة من القضايا التي تلقى قبولا من طرف الرأي العام ،وهذا نجده يتجلى في الدستور الإيراني ،تنص المادة 152 ،من الدستور "تقوم السياسة الخارجية الإيرانية على أساس الامتناع عن أي نوع

---

[1]–أحمد نوري النعيمي ،**مرجع سابق** ،ص519.

[2]– حسين بوقارة: **السياسة الخارجية دراسة : دراسة في عناصر التشخيص والاتجاهات النظرية للتحليل**، (الجزائر: دار هومة ،2013)،ص98.

[3]–منصور حسن العتيبي، **مرجع سابق**، ص123.

من أنواع التسلط أو الخضوع والمحافظة على الاستقلال الكامل ووحدة أراضي البلاد والدفاع عن حقوق جميع المسلمين وعدم الانحياز مقابل القوى المتسلطة وتبادل العلاقة السلمية مع الدول غير المحاربة".[1]

II. الآلية الدينية:

تهدف الأدوات الإيديولوجية بكل أصنافها بنشر تصور مثالي ينبغي أن يكون عليه المجتمع، وهي تحاول التأثير في أحكام الآخرين ،فتعتمد على غرار الآلية الثقافية في التأثير على الوحدات الدولية الأخرى.[2]

رغم أن الدستور الإيراني ينص على أن الأمة الإسلامية أمة واحدة وعلى الحكومة الإيرانية العمل من أجل ذلك ، فتعتمد إيران في سياستها الخارجية على عناصر الهوية الإسلامية عموما والشيعة خصوصا ،وهو ما جعل مصالحا تلتقي مع الكثير من الحركات والكيانات التي تتبنى الخطاب الديني وخاصة الحركات الشيعية، و استفادت إيران من توظيف هذا التقارب في جعل سياستها الخارجية أكثر فعالية وتأثير.[3]

لقد كان في طليعة أهداف الجمهورية الإسلامية منذ قيام الثورة ،جعل إيديولوجيتها الرسمية تحتل الصدارة خاصة داخل المجتمعات الشيعية في مختلف أنحاء العالم ،وربما إيران متحفزة إلا أن لتحقيق هذا الهدف ،بعد أن ساندت رجال دين إيرانيين مدربين ومتشبعين بالإيديولوجيا الرسمية المعنية بالحكم الديني.[4]

---

[1]– الجمهورية الإيرانية الإسلامية، دستور جمهورية إيران الإسلامية 1979المعدل 1989 المادة 152.

[2]– محمد السيد سليم، **مرجع سابق**، ص93.

[3]– وليد عبد الحي، **مرجع سابق**، ص268.

[4]– مايكل إيزنشات، مايكل نايتسن، النفوذ الإيراني في العراق الرد على المقاربة الحكومية الشاملة التي تنتهجها طهران، ترجمة: أحمد علة، **المستقبل العربي**، مركز الدراسات الوحدة العربية، العدد ،388 ، (2011)، ص148.

كما تستغل إيران المكونات الشيعية في دول المنطقة من اجل تحويلهم إلى أوراق ضغط في مواجهة خصومها ،ويشكل الشيعة في العالم باختلاف فرقهم مابين 7.6% إلى 13% كحد أقصى من مجموع المسلمين ،ويتمركز أكثر من ثلث هؤلاء في إيران، و عليه فإن تشكل مركز جذب لهؤلاء ليس على المستوى المذهبي فقط ،وإنما على المستوى السياسي أيضا ،على اعتبارات السياسة والدين متمثلان في الولي والفقيه ،الذي يملك قوة داعمة هائلة يحكم الموقعين لدى إتباعه المنتشرين داخل وخارج إيران ،والذين يقومون بشكل طوعي وزاري يقدمه مصالح الدولة الإيرانية ،نظرا لطبيعة العلاقة الدينية بتبعية الولي الفقيه ،الذي يعتبر قائد سياسي ومرجع ديني[1] ،و الجدول رقم03 يبين نسب تواجد الشيعة في بعض الدول.

[1]– علي حسين بكير، **اكتشاف القوة الناعمة الإيرانية ،القدرات وحدود التأثير**، مركز الجزيرة للدراسات تاريخ الإطلاع 05/14/ 2020 ، على الرابط:

- http://studies.aljazeera.net/ar/files/iranandstrengthfactors/2013/04/2013411102151266414.html%20%5BAccessed%206%20Jan.%202014%5D

الجدول رقم 05: نسبة الشيعة في بعض الدول العربية سنة 2009.

الدولة	العدد	النسبة من السكان المسلمين	النسبة من شيعة العالم
إيران	70 مليون	%90	%40
العراق	20 مليون	%60	%11
اليمن	08مليون	%35	%05
سوريا	03 مليون	%15	%02
السعودية	04مليون	%10	%02
لبنان	01مليون	%45	أقل من 01%
الكويت	600.000	%25	//
البحرين	500.000	%65	//
الإمارات	400.000	%10	//
عمان	100.000	%05	//
قطر	100.000	%10	//

المصدر: Mapping the global muslim population a reportons the size and distribution of the worlds muslim population october 2009.washington.D.C

III. الآلية الدعائية:

تعتبر هذه الآلية من الوسائل الهامة التي تلجأ وتذهب إليها الدول من أجل تنفيذ السياسة الخارجية ، ونتيجة تأثير وسائل الاتصال وأساليب مما زاد من أهمية هذه الوسيلة لزيادة

التفاعل بين الدول نتيجة هذا التأثير ،والدعاية تعني في معناها أي محاولة منظمة للتأثير على العقول والعواطف وسلوك جماعة معينة لتحقيق هدف معين ،وتشترك مع الدبلوماسية في أنها نشاط كلامي غير أنها توجه مباشرة إلى الشعوب ليس إلى الحكومات.[1]

قد تلجأ أجهزة الدعاية في كل الدول إلى توظيف القيم والمعتقدات والمبادئ الأخلاقية، والأطر القانونية لبلوغ غاياتها في السياسة الدولية ،غير أن القدرة الإقناعية ومجال توظيف هذه القيم ،يختلف من نسق فكري لآخر ،بحيث تميل الدول الصغيرة والمتوسطة إلى التشبث بمكوناتها الفكرية والعقائدية دون أن تكون لها رغبة في فرضها على الآخرين ،عكس الدول الكبرى تسعى إلى محاولة استكمال هذه القيم والعقائد للضغط على الآخرين وتقسيم سلوكياتها.[2]

تملك إيران إمبراطورية إعلامية هي الأكبر على مستوى المنطقة ،وواحدة من أكبر الإمبراطوريات الإعلامية إقليميا ودوليا ،وتسيطر وكالة بث الجمهورية الإسلامية الإيرانية (iRiB) وهي مؤسسة حكومية يشرف عليها المرشد شخصيا وترتبط الحكومة الوكالة بعدد من الوزارات كوزارة الثقافة والخارجية ،ويتم استخدامها لخدمة الرسائل التي تصدر من طرفهم بخصوص الترويج للثورة الإسلامية والثقافية الإيرانية والدبلوماسية العامة.[3]

استخدمت الآلة الدعائية في الترويج إلى السياسة الإيرانية خاصة يعد الحراك العربي لكنها لم تفلح في التقليل من الضرر الذي ألم بصورة السياسة الخارجية الإيرانية لدى الرأي العام العربي بسبب الدور الإيراني في الأزمة السورية ،إضافة إلى حالة عدم الاستقلال في الحالة العراقية والتي تعتبر إيران لاعبا أساسيا على ساحتها السياسية ،وتقوت الدعاية معتمدة

[1]–محمد سالم صالح ، **مرجع سابق** ،ص163.

[2]– حسين بوقارة :**مرجع سابق** ،ص111.

[3]– علي حسين باكير :**مرجع سابق**.

على تعاظم قوة إيران ونفوذها في العالم العربي ،لكن سرعان ما تلاشت هاته القوة مع اندلاع الثورة العربية نهاية عام 2010.[1]

[1] علي حسين باكير **:مرجع سابق.**

المبحث الرابع: البعد الديني في السياسة الخارجية الإيرانية

إذا كان البعد الديني له دور في صياغة أهداف السياسة الخارجية ، فإن هذا الدور بالنسبة إلى الحالة الإيرانية مثله البعد الطائفي الذي كان حاسما في الترويج إلى الإيديولوجية في الخارج واتخذ وسائل التحقيق ذلك ،ومنها الدعاية، أو تشجيع الأقليات الشعبية ،ومساندة التنظيمات، ويبرز هذا التأثير للبعد الديني على السياسة الخارجية والأهمية الكبرى وذلك بالتطرق في هذا المبحث إلى هذا البعد الذي يمكن أن نفسر به السياسة الخارجية الإيرانية وذلك من خلال مطلبين الأول يتمثل في أثر الدين في السياسة الخارجية الإيرانية من خلاله يمكن التعرف على تأثير وأثر هذا البعد في السياسة الخارجية الإيرانية وهل هذا البعد يمكن توظيفه لتفسير السياسة الخارجية الإيرانية من الناحية الدينية ،التي تزيد من الكشف عن الغموض في فهم هذا البعد أكثر وكيفية تفسيره في الفكر الإيراني.[1]

المطلب الأول: أثر البعد الديني في الفكر السياسي الإيراني

تتنوع قضايا السياسة الخارجية وفق المنظور التقليدي ،حيث تتضمن هذه القضايا سواء كانت أمهنية أو عسكرية أو سياسية أو دبلوماسية وأرى اقتصادية وثقافية في هذا الإطار يؤثر البعد الديني في أي سياسة الدول ورسم أهداف هاته السياسات [2].

يتصف النظام السياسي الإيراني بسمته الدينية ،فهو قائم على مبدأين أساسيين ،الأول هو الحكومة الإسلامية ،أما الثاني فهو ولاية الفقيه ،ويتضح ذلك في الدستور الإيراني ،في إطار المذهب الرسمي للبلاد إلا وهو المذهب الإثنى عشري ،حيث نصت (المادة04) على أن :"الموازين الإسلامية يجب أن تكون الأساس الذي تبنى عليه كافة القوانين والتشريعات

[1]– سعيد قاسمي، النزعة المذهبية في السياسة الخارجية الإيرانية وتداعياتها على الأمن القومي الجزائري، **مجلة الدراسات الإيرانية**، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية ،جامعة البصرة ،العدد السادس، (مارس 2018)، ص93.

[2]– المرجع نفسه.

والنظم في البلاد ،وفي مختلف مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية بما في ذلك السياسة الخارجية.[1]

لقد اختار الخميني الحكومة الإسلامية، و يرجع تفضيله لذلك إلى ثلاثة اعتبارات أساسية حددها في كتابه الذي يحمل العنوان ذاته أي الحكومة الإسلامية ،أولها يتعلق بتطبيق أحكام الإسلام في ظل استمرار غيبة الإمام الثاني عشر محمد بن الحسن العسكري الذي دخل غيبته الكبرى منذ 256 هجري الموافق ل874 ميلادي ،لاحت أفكار في رأس الخميني وتساؤلات عدة منها:هل يطول الغياب مما يعطل أحكام الإسلام وكذلك وهل يعمل الناس ما يشاءون؟ وذهب إلى الاعتبار الذي يتعلق بتوحيد المسلمين وتحريرهم من الاستعمار وأذنابه ،وحول بهذا المعنى يقول الخميني ،نحن لا نملك الوسيلة إلى توحيد الأمة الإسلامية وتحرير أراضيها من يد المستعمرين وإسقاط الحكومات العميلة لهم ،إلا أن نسعى إلى إقامة حكومتنا الإسلامية ،فهي تكتسب معنى خاص بقوله:"هي دستورية ،لكن لا بالمعنى الدستوري المتعارف عليه الذي يتمثل في النظام البرلماني أو المجالس الشعبية وإنما هي دستورية بمعنى أن القائمين بالأمر يتقيدون بمجموعة الشروط والقواعد المبنية في القرآن والسنة.[2]

بناء على هذا يفترض تصدير النموذج الإيراني بإضفاء صفة الشمولية والكونية والشعبية على أفكار آية الله الخميني ،فلقد كانت سياسة إيران تتوجه إلى انتهاج سياسة خارجية منفتحة على الخارج وتقديم الدعم الكامل للحركات الإسلامية.[3]

---

[1]– محمد عبد الرحمان يونس ألعبيدي ، "تركيبة نظام السياسي في الجمهورية الإسلامية الإيرانية "،**مجلة الدراسات الإقليمية** ،العدد 9، (2008)، ص ص 157–181.

[2]– ستار جبار علاي، دور المرشد الأعلى في تحديد توجهات السياسة الإيرانية، **المجلة السياسية الدولية**، العدد 24 (2014)، ص ص 104–149.

[3]– أنغام عبد الرضا سلطان ، **المتغير الأمريكي في السياسية الخارجية الإيرانية تجاه منطقة الخليج العربي :فترة ما بعد الحرب الباردة** ،رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة صدام بغداد: كلية العلوم السياسية،2001)، ص49.

المطلب الثاني: النظريات الدينية المفسرة للسياسة الخارجية الإيرانية

تعد النظريات التي يمكن أن نفسر بها أي سلوك خارجي لأي دولة، والإطار المستخدم للتفسير وفهم أي أفكار أو ظواهر، و على هذا الأساس يوجد مجموعة من المقاربات الفكرية والنظرية الدينية التي لها دور في تفسير السياسة الخارجية الإيرانية.

I. المقاربة البرغماتية:

تقوم على مبدأ توظيف الإسلام لبناء إمبراطورية إيران تكون ذات طابع قومي ومذهبي، و هي في سبيل تحقيقها لذلك تعمل على تحقيق نمو داخلي معتمدة في ذلك على كل الإمكانيات المتاحة والممكنة، لأنها تنطلق من الداخل إلى الخارج ،وذلك عبر تدعيم قوة إيران التي ترى بأنها تتم من خلال التماسك الداخلي والذي لن يتحقق إلا من خلال الدين الإسلامي، و لذلك فيجب عليها أن تقوم بمهمة تصدير للثورة الإسلامية وكذلك تدعيم الحركات التحررية ذات الطابع الإسلامي حتى تتمكن من قوتها الإيديولوجية عبر غزوها الفكري لأنها تعتمد في ذلك لمحاولة نشرها ،المبادئ الإيديولوجية الإيرانية حتى تصبح تيارا عالميا يتمتع بالهيمنة والقوة على المستوى الخارجي.[1]

II. نظرية تصدير الثورة:

يرى الخميني أن شرعية الثورة الإسلامية الإيرانية تتمثل في منطق الحدود المفتوحة، فولاية الفقيه لا تعترف بالحدود والأطر الجغرافية ،وأنها ليست محدودة بل تشمل عدد كبير من السكان، ولذلك ينبغي لهذه الثورة التي تنتقل إلى عموم البلدان الإسلامية وكذلك العالمية، والذي ينظر إلى الأنظمة الملكية الدستورية نظرة رفض وشك، في إمكان تحقيق الوحدة الإسلامية ،أو الحكومة الإسلامية العالمية ،بناء على تصدير أفكار الثورة ،ولقد نوه الدستور

[1]– دلال بحري، التفكير الإستراتيجي الإيراني – بين المصلحة الوطنية الإيديولوجية –، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية** العدد 11 ، (2017)، ص62.

الإيراني في مقدمته تحت عنوان "الجيش العقائدي" ودعا إلى النظال من أجل بسط حاكميه القانون الإلهي في العالم ،وقانون الله الذي تقصد الثورة الإيرانية فرضه على العالم ،هو المذهب الجعفري الإثني عشر الذي فرضته على الشعب الإيراني بمختلف طوائفه بالقوة والقهر ،وقد سعى "الخميني" خلال فترة حكمه (1979-1989) إلى الإعلان عن تصدير ثورته إلى كل العالم لكي يعلم الجميع لماذا قام بالثورة ،ويجب بذل قصارى الجهد لتصديرها إلى العالم ،والتي هي واجبات الجمهورية الإسلامية الإيرانية[1] ،ولقد أدان الخميني وبشدة فكرة التفرقة بين السينين والشيعة ،ورأى أن الإيمان الإسلامي كنوع من أ،واع الاستقطاب السياسي الشعبي ،بالإضافة لذلك هناك الفهم الإيراني لرسالة الإسلام العالمية وللنظام الدولي القائم مما جعل من تصدير الثورة ما يلي "ومع الاتفاقيات لمحتوى الثورة الإسلامية في إيران التي كانت تستهدف تحقيق النصر لجمع المستضعفين على المستكبرين ،فإن الدستور سيعد الظروف لاستمرارية هذه الثورة داخل البلاد وخارجها ،خصوصا بالنسبة لتوسيع العلاقات الدولية مع سائر الحكومات الإسلامية والشعبية لبناء الأمة الواحدة.[2]

III. نظرية أم القرى:

وهي نظرية تقوم على الافتراض الذي يذهب إلى تحويل جمهورية إيران إلا مركز الإسلام العالمي ،تحت قيادة زعيم تكون له السلطة والصلاحية والولاية على الأمة الإسلامية ،باعتبار أن الدين والعقلانية والوجدانية تقتضي تشكيل أمة إسلامية واحدة ،واختيار حكومة لتمثيل هذه الأمة ،وهدفت هذه النظرية حسب المفهوم السياسي والديني الإيراني إلى جعل "قم وطهران" هما أم القرى بدلا من "مكة المكرمة" ،أي مركز للعالم الإسلامي ،وعاصمة لكل

[1]- شحادة مهدي، بشارة جواد، **إيران : تحديات العقيدة والثورة**، (لندن: مركز الدراسات العربي الأوروبي ، ط1، 1999)،ص101.

[2]- الجمهورية الإيرانية الإسلامية ، دستور جمهورية إيران الإسلامية 1979 المعدل 1989.

المسلمين ،تتزعمها الأمة الإيرانية بزعامة ولاية الفقيد،[1] و كذلك تهدف إلى نشر التشيع الصفوي في العالم الإسلامي ،والسعي لإقامة حكومات صفوية تدين لإيران بالولاء التام واستعمال كافة الوسائل لتحقيق ذلك ،ولقد حققت نجاحا في السياسة الإيرانية.

و حسب نظرية أم القرى فإن إيران هي الدولة الوحيدة التي تستوفي كل الشروط التي تكون أم القرى والدولة المركزية للعالم الشيعي الذي يرى فيه الإسلام الصحيح، لذلك فهي تمثل القلب المذهبي، و كل من يمتلك القلب المذهبي عليه أن يسعى لتحقيق هدفه المذهبي النهائي المتمثل في السعي لبناء الإمبراطورية الشيعية الموعودة، التي تمثل نواة لدولة المهدي الشيعي المنتظر الذي سيقوم بإنقاذ العالم. [2]

[1] عادل عبد الله علي، **محركات السياسة الإيرانية في منطقة الخليج العربي** (دبي: دار مدارك للنشر، ط2، 2012)، ص230.

[2] دلال بحري، **مرجع سابق**، ص63.

خلاصة الفصل:

استنتاجا لما عالجناه في هذا الفصل نستنتج ما يلي:

– السياسة الخارجية الإيرانية مرت بفترتين مختلفتين ،متفاوتتين من حيث الأهداف مما ساعد في إعادة ورسم سياسة خارجية جديدة.

– المحددات الداخلية المتمثلة في الموقع الجغرافي ،المحدد العسكري ،و القيمي والسياسي لعبوا دورا هام في بلورة سياسة إيران ،منها التأثير الأمريكي والضغط على إيران بفعل تطور الملف النووي.

– البيئة الإقليمية لإيران تؤثر على سياستها الخارجية ،لأن جل هاته البيئة مضطربة ،والعلاقات غير جيدة مع جيرانها.

– دور البعد الديني في السياسة الخارجية الإيرانية عنصر هام وذلك عن طريق تصدير الثورة الإسلامية الإيرانية خارج حدود إيران ،وتمدد النفوذ الشيعي.

الفصل الثالث :

العلاقات الإيرانية اللبنانية في ظل التوجهات الدينية

(2019 – 2011)

إن العلاقات بين الدول تكون مبنية على أسس ومبادئ وفق عدة توجهات وأبعاد تنتهجها الدول لربط العلاقات ورسم أهداف تساعد إلى الوصول إلى علاقات تكون متينة ، تتسم بروابط سواء كانت تاريخية أو ثقافية أو عقائدية ، بالحديث عن هذا فإن العلاقات الإيرانية اللبنانية لها كذلك توجهات وأبعاد مختلفة يمكن أن تؤثر في تلك العلاقات ، وفي هذا الفصل نسعى إلى الوصول لمعرفة هذه العلاقات التي تربط دولة لبنان بالدولة الفارسية والتي تحمل في طياتها أسباب مختلفة ولقد قسمنا الفصل إلى ثلاثة مباحث الأول يدور حول العلاقات الإيرانية اللبنانية في تباع المسار التاريخي لتلك العلاقة وأسباب الاهتمام الإيراني بدولة لبنان والثاني يتكلم عن تطور النفوذ الإيراني في لبنان حيث مر بعدة فترات مختلفة .

المبحث الأول: العلاقات الإيرانية اللبنانية

تحظى العلاقات الإيرانية تجاه الدول شرق أوسطية بأهمية كبيرة وتجاه لبنان خاصة، حيث تربطهما علاقات لها أصول وامتداد تاريخي يمثل عدة عوامل ، من هذا المنطلق سنسعى في هذا المبحث إلى المرور عبر المسار التاريخي لهاته العلاقات مع الحديث على الأسباب والدوائر التي جعلت إيران تعطي اهتمام كبير لبنان ، كذلك امتداد النفوذ الإيراني للبنان .

المطلب الأول: الجذور التاريخية للعلاقات الإيرانية اللبنانية

قبل الخوض في علاقات الدولتين فيما بينها، يجب تسليط الضوء والتطرق إلى الجذور التاريخية لهاته العلاقات ، لأنها ستساعدنا في فهم أصل هذه العلاقات وبدايتها ، فحديثنا في هذا المطلب سيكون حول العلاقات الإيرانية اللبنانية ، ومنها منطلق في سردنا للمراحل التاريخية التي نتجت عنها هذه العلاقة .

ففي العهد ألصفوي *قام عدد كبير من رجال الدين أو العلماء المسلمين بالهجرة من لبنان إلى إيران، بالمقابل قام عدد كبير من العائلات الإيرانية بالهجرة إلى لبنان ،ولقد استبقت لبنان بفتح سفارة لها في 16 أفريل 1945 بعد سنوات من حضور دبلوماسي اختصر على قنصلية ، وبعد أقل من سنة 23 فيفري 1946 ، أعاد لبنن فتح سفارته بطهران ، لكن الحضور الأول انبثق من علاقة شخصية بين كميل تمتعون رئيس لبنان (1952 – 1958) والشاة محمد رضا بها ولي يتبادلهما لزيارات رسمية.[1]

بدأت العلاقات الإيرانية اللبنانية بصفة رسمية في عهد الرئيس اللبناني الراحل (كميل شمعون) (1952 – 1958)، والتي توافقت مع إنشاء خلف بغداد " ، والذي كانت إيران جزء منه ، والذي أريد له أن يكون قوة في وجه امتداد نفوذ الرئيس جمال عبد الناصر ، فقد ساهم هذا الخلف في التقارب اللبناني والإيراني ، وقد ازداد وتنامي هذا التقارب بزيارة شاه إيران إلى لبنان سنة 1957 ، تبعها زيارة الإمام موسى الصدر إلى لبنان بالتنسيق والاتفاق مع الشاه ، هذه الزيارة أدت إلى إنشاء أسس علاقة مع الجمعية العالمية الشعبية ، ومن تم قام الشاه كذلك ببناء مسجد الصفاء في محله رأس النبع في بيروت بتمويل منه ، وقد تولى الصدر إمامه هذا المسجد ، حيث تمكن الصدد بذلك من خلال شخصيته ومكانته العلمية وامتداده الإيراني ، وعن موقعه الديني أن يقف في وجه معارضيه ، بإنشاء حركة شعبية عرفت بـ (حركة المحرومين) لتواجه القوة الشعبية التقليدية المتمثلة في كامل الأسعد خصوصا أن الجانب ، الشعبي كان جنها يميل نحو الحركات التحررية [2].

* العهد الصفوي أو الدولة الصفوية أسسها إسماعيل الصفوي على الأراضي الإيرانية وهي دولة شيعية على المذهب أثنا عشري الجعفري ظهرت هذه الدولة نتيجة تفتت الإمبراطورية التيمورية حيث كانت إيران تعاني الفوضى والانقسام ، و اعتلت العرش السلالة الصفوية بداية القرن السادس عشر (1501).

[1] ناصيف نقولا، إيران و لبنان من التاج إلى العمامة سوء تفاهم دائم، **جريدة الأخبار بيروت**، 02 أفريل 2007، ص10 .

[2] المرجع نفسه ، ص 12.

فالثورة الإيرانية استطاعت أن تزيد عن العلاقات التي تربط الطرفين وذلك من باب العلاقة مع شيعة لبنان ، فبعد نجاح الثورة الفارسية سنة 1979 لم يكن كثير من شيعة لبنان متحمسين لهاته الثورة ، والسبب الوحيد هوان الخميني بعد انتصاره في ثورته ، كان يركز على العلاقة مع الفلسطينيين المتواجدين بدولة لبنان بالتحديد حركة " فتح " يرأسها ياسر عرفات ، ومنذ 1979 حتى 1980 ، بدء الحرب العراقية الإيرانية، بداية هذه الحرب كان في 1980 وانتهت 1988 ، كانت إيران اقرب دائما للفلسطينيين منها إلى الشيعة في لبنان لكن بعد اندلاع (حرب الخليج الأولى) ، بدأت إيران تسارع في خلق دوائر شيعية لبنانية وبدأت في التقارب والتجاذب مع شخصيات شيعية مثل السيد محمد حسين فضل الله ، والشيخ محمد مهدي شمس الدين ، وغيرهما ، وبعد الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام 1982 ، بدأ التفكير في إعداد قوة عسكرية تكون في الجنوب اللبناني لمواجهة إسرائيل والتي كانت متمثلة في حزب الله الذي أنشأ لهذا الغرض[1] .

في سنة 1983 دخل الحرس الثوري الإيراني إلى الضاحية ، وكان رئيس الجمهورية يومها أمين جميل ، فبدأ يلتمس الحركة الإيرانية في الضاحية الجنوبية وخارجها وحصلت مواجهات بين الإيرانيين واللبنانيين ، أدت إلى قطع العلاقات الدبلوماسية وإخراج السفير الإيراني من لبنان ، وبعد سنة كاملة عادت العلاقات بينهما لكن بالرعاية.[2]

حيث تعززت العلاقات بينهما بعد تعزز دور المقاومة الإسلامية لحزب الله في الحياة السياسية اللبنانية وذلك برعاية سورية في عهد الرئيس بشار الأسد أي العلاقات كانت برعاية سورية ، بعد الانسحاب السوري من الأراضي اللبنانية أصبح لإيران دور كبير في لبنان وهذا

[1] محمد السيد سليم ، **مرجع سابق** ، ص 25 .

[2] خالد عبد الحميد مسعود، **الثورة الإيرانية وشرعية النظم السياسية العربية**، رسالة ماجيستر غير منشورة، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، 1992)، ص 115.

ما أعطى دفع كبير لبناء العلاقات المباشرة مع لبنان دون رعاية ، وأصبحت إيران هي الراعي بسبب العلاقة المميزة بشيعة لبنان.

المطلب الثاني: أسباب الاهتمام الإيراني بلبنان

لقد تعددت الأسباب والدوافع للدولة الفارسية للاهتمام بالدولة اللبنانية، وهذا الاهتمام ينبع بالأساس في الرغبة الإيرانية الملحة في تعظيم نفوذها في المنطقة، والتي ارتبطت أساسا بقيام الثورة الإيرانية، و عليه سوف يكون هناك سببين لذلك وهما:

ا. الأسباب الداخلية:

وتمثل هذه الأسباب في الحاجة إلى تقوية الجبهة الداخلية الإيرانية والتوحد والالتفاف حول هدف واحد ، والمتعلق بمناصرة ومساندة الجمعيات الشعبية المضطهدة على حسب تعبيرهم في المنطقة ، ويكمن وراء ذلك الهدف رغبة خفية تتعلق بالحفاظ على الهيكل العام للنظام السياسي الذي وضعته الثورة الإسلامية الإيرانية ، والذي يأتي على قمته المرشد الأعلى [1].

تبنت الثورة الإيرانية بعض الشعارات الدينية من أجل كسب تعاطف الشعوب العربية بالمنطقة ومن هاته الشعارات " الصرخة " وهو " الله أكبر " الموت لأمريكا ..الموت لإسرائيل ...اللعنة على اليهود ..النصر للإسلام "،وكذلك جعل النموذج الإيراني " الثورة " هو النموذج الأمثل الذي يتطلع لنصرة الإسلام وبالتالي تقوية بوتقة الأمان له ، ولقد حققت تلك الشعارات رواجا ونجاحا كبيرا ، واكتسبت إيران قاعدة شعبية بين شعوب المنطقة في بادئ الأمر ، واعتبروها قدوة يجب على الدول العربية الاحتذاء بها ، وبعد أن أوجدت إيران لنفسها الأرضية الخصبة للتحرك من خلال الشعارات السابق ذكرها ، وعملت على إنشاء مجموعة

[1] إبراهيم منشناوي ،**الأبعاد والتداعيات النفوذ الإيراني في لبنان**، المركز العربي للدراسات و الأبحاث ط 2 ، 03 / 06 / 2016 ، تاريخ الاطلاع ، 05 / 05/ 2020)، على الرابط:http://www.acrseg.org/40010

من الحركات المؤيدة لها في العالم العربي فأنشأت حزب الله في لبنان والحركة الحوثية في اليمن .[1]

من بين هذه الأسباب نذكر أحد الأسباب أو المحددات ألا وهي السياسية ،حيث أقدمت إيران بناء على ذلك على أثر الاجتياح الإسرائيلي للبنان ، بتشجيع هاته الأخيرة وبتدخل مباشر من طرف قائد الثورة بإصدار فتوى إلا وهي تشكيل مقاومة ضد الاحتلال الإسرائيلي ومن ثم بعد عام 1982 ، ارتكز بعلاقات إيران في المجال السياسي مع القوى الغير رسمية في لبنان (أي القوى المناهضة للاحتلال الإسرائيلي) بداية من حزب الله إلى أحزاب أخرى، و التي قامت إيران باستقالتهم في زيارات عدة ،أما عن الجانب أثر المحددات الأخرى كالمحدد الجيوبوليتيكي فكان الاهتمام الإيراني من هذا الجانب هو بغية النفوذ للمحددات الاقتصادية و العسكرية ، فتغلب عليها طابع عدم الاهتمام من الجانب الإيراني لأنه هذا الأخير هو من يقوم بالدعم الكامل في هذا الجانب بتمويل كامل وهذا ما تطرقنا إليه في أحد النقاط في موضوع دراستنا. [2]

II. الأسباب الخارجية :

هذا الشق يتعلق في الأساس بتقوية وتوسيع النفوذ الإيراني في منطقة الشرق الأوسط وهو يتعلق ببعد بن أساسين وهما: [3]

- **تصدير الثورة إلى دول الإقليم:**

من أجل تعزيز وتقوية النفوذ الإيراني في العالم العربي ومحاصرة المشروعات الأخرى التي تسعى لاحتواء الدور الإيراني.

---

[1] إبراهيم منشاوي، **مرجع سابق** ، ص 06.

[2] خالد عبد الحميد مسعود، **مرجع سابق**، ص 115.

[3] ناصيف نقولا، **مرجع سابق**، ص10 .

- **نشر التشيع :**

والتي كانت لبنتها الأساسية تتمثل في الاعتماد على الطوائف الشيعية الموجودة في العالم العربي من أجل تحقيق ذلك الهدف ، وهذا البعد يستهدف تكوين كيانات شيعية قوته في الدول العربية لمساندة السياسات الإيرانية في المنطقة .

وخير دليل على ذلك حالة حزب الله اللبناني الذي ينخرط بقوة في الحرب الدائرة في سوريا بأمر مباشر من نظام ولاية الفقيه في ظهران ، بل إذا أردنا مزيدا من الدقة يمكن القول أن حزب الله يتمثل الذراع العسكري الأول للدولة الإيرانية في الوطن العربي ، وهذا يظهر بوضوح من خلالا لدور الإيراني في تأسيس لنشأة الحزب الذي انبثق عن حركة أمل اللبنانية ، وفي البيان التأسيسي لنشأة الحزب الذي يعكس الهوية الإيرانية لحزب الله والتماهي بين الحزب والنظام الإسلامي في طهران وليس قمة الشك في الإطارات الدولة الإيرانية نجحت وبشدة في تحقيق أهدافها المتعلقة بإنشاء كيانات قوية مساندة لها في المنطقة ، على شاكلة حزب الله في لبنان ، والحركة الحوثية في اليمن ، والسيطرة التامة على العراق بالإضافة إلى تأجيج الكيانات والطوائف الشعبية على حكامها في عدد من الدول الأخرى مثل البحرين والكويت والسعودية. [1]

المطلب الثالث: تطور النفوذ الإيراني في لبنان

أن تطور النفوذ الإيراني في لبنان مر بعدة مراحل ، ويمكن رصد هذا النفوذ من خال هاته المراحل وهي لها جذور تاريخية حيث تمتد من اندلاع الثورة الإسلامية الإيرانية 1979 إلى يومنا ويمكن تقسيمها إلى:

[1] خالد عبد الحميد مسعود، **مرجع سابق**، ص 115.

I. قبل اتفاق الطائف :

لقد قامت الثورة الإيرانية ولبنان يعاني من حرب أهلية ضروس اندلعت عام 1975م، و دامت لأكثر من عام، و بعد أن نجحت الثورة وتشكلت ملامح النظام السياسي، تحولت طهران نحو دول الإقليم ومن بينها دولة لبنان، والتي كانت لها طائفة شيعية كبيرة في ذلك الوقت تتركز في الجنوب اللبناني، و قد استغلت طهران الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام 1982 فقامت بإرسال مجموعة كبيرة من الحرس الثوري إلى وادي البقاع في لبنان، وقامت بالاتصال بالتيار الموالي لطهران داخل حركة أمل اللبنانية وتم الاتفاق على تشكيل حزبا أو حركة جديدة موالية لنظام ولاية الفقيه و هو ما عرف باتفاق الطائف وهو وضع بين الإطراف المتنازعة بلبنان بوساطة سعودي في 03 / 09 / 1989في مدينة الطائف وتم إقراره بقانون 22 / 10 / 1989 منهيا الحرب الأهلية اللبنانية التي دامت لأكثر من 15 سنة. [1]

فكان انشقاق حزب الله عن حركة أمل والإعلان عن تأسيسه عام 1985 حيث لم تعتمد إيران على حركة أمل الشعبية التي أسسها موسى الصدر ، لأن الحركة لم تكن على درجة كبيرة من التوافق مع مشروع تصديره الثورة الإسلامية الإيرانية ، ومنذ طلك التاريخ وحزب الله يتقلى الدعم الإيراني على كل المستويات.[2]

II. ما بعد اتفاق الطائف:

تطور النفوذ الإيراني بعد اتفاق الطائف عام 1989م، والذي نتج عنه انتهاء الحرب الأهلية ونزع السلاح من كل الميليشيات عدا حزب الله ، حيث لم ينزع منه السلاح تحت دعوى أنه حركة مقاومة ، ومن هنا اشتغلت هذه الحالة لتقديم مزيد من الدعم للحزب ، ولكن

[1] خالد عبد الحميد مسعود، **مرجع سابق**، ص 115.

[2] عبد الله الدقماسة ، **السياسة الخارجية الإيرانية باتجاه مجلس التعاون الخليجي**، رسالة ماجيستر غير منشورة، (جامعة أل البيت، معهد بيت الحكمة، 2000)، ص 82.

اصطدم الطموح الإيراني في تلك الفقرة بالنفوذ السوري في لبنان والذي كان يدعم حركة أمل ذات الموقف المعارض للسياسات الإيرانية في لبنان يمكن القول أن النفوذ الإيراني في لبنان قد تعثر بعض الشيء في تلك الفترة نتيجة للصدمات التي قامت بين حركة أمل وحزب الله والتي استمرت لفترة دامت لـ 10 سنوات وانتهت لصالح حزب الله.[1]

III. عقب الانسحاب السوري من لبنان:

لقد تعمق الدور البنائي في لبنان عقب اتفاق الطائف والاتفاقات التي جرت مع النظام السوري خاصة بعدما تولى بشار الأسد سدة الحكم عام 2000م، و لذلك فقد واجه النفوذ الإيراني في لبنان مأزق كبير عقب الخروج السوري من لبنان على خليفة تفجير موكب رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري لأنها كانت تعتمد بصورة مباشرة على الحليف السوري لتقوية نفوذها في الداخل اللبناني ، لذلك حاولت طهران ملء ذلك الفراغ من خلال الدعم القوي لحزب الله ضد العدوان الإسرائيلي عام 2006 على المستوى المالي ، والإعلامي وكذلك المشاركة في جهود إعمار ما دمرته الحرب ، ومحاولة التنسيق مع المسؤولين اللبنانيين لبحث كيفية مساعدة طهران للشعب اللبناني. [2]

IV. الفترة الحالية

هي تعبير من أكثر الفترات التي تعكس تطور النفوذ الإيراني في الداخل اللبناني وقد ارتبط هذا بالطابع بحالة عدم الاستقرار السياسي التي تعاني منها الدول العربية ، حيث وجدت الجماعات الإرهابية بعد موجة الثورات التي شهدتها جل الدول العربية ، حيث وجدت إيران الفرصة أمامها لإنجاح ترتيباتها في المنطقة ، واستغلت في ذلك حزب الله و أدواته الإعلامية و الثقافية و العسكرية لدعم السياسات الإيرانية ، فعلى سبيل المثال لا للحصر فقد

[1] عبد الله الدقماسة ، **مرجع سابق** ، ص 83.

[2] خالد عبد الحميد مسعود، **مرجع سابق**، ص 115.

نجحت إيران في إشراك حزب الله في الحرب السورية للحفاظ على نظام بشار الأسد ، حليفها الأول في المنطقة و قد نجحت في ذلك ، كما جعلت ايضا حزب الله يكرس أدواته الإعلامية للدفاع عن كل الطوائف الشيعية في العالم العربي ، وقد ارتبط هذا بعامل أخر و هو التوصل لاتفاق نووي مع مجموعة (5+1) والذي فتح المجال أمام طهران لتعضيهم نفوذها وتقويته في الشرق الأوسط.[1]

[1] Clawson , « iran's challenge to the west : how.when and why ? » washing ton dc , policy.paper no 33 , washington . Insttiute for near , East policy , 1993 .

المبحث الثاني: التوجه الديني للسياسة الخارجية الإيرانية في لبنان

تعتبر لبنان في فكر وذهنية صانعي القرار الإيراني بمثابة أول محطة لتحديد الثورة الإيرانية وعنصر هام في الأجندة السياسية ، لتحقيق مشروعها المتمثل نر المذهب الشيعي بالمنطقة وهذه النقطة تعتبر نقطة مفصلية في البعد الديني ، بحيث يستعمل أن صح القول كأداة السياسة الخارجية الإيرانية تجاه لبنان ، ومن هذا يمكن أن يتناول في هذا المبحث موضوع التوجه الديني بتقسيم المبحث إلى مطلبين الأول : الآليات الناجمة التي تستخدمها إيران في سلوكها الخارجي إزاء لبنان والثاني حول ما تقدم إيران من دعم إلى لبنان متمثلة في حزب الله .

المطلب الأول: الآليات الناعمة لتنفيذ السلوك الخارجي الإيراني تجاه لبنان

تعد لبنان امتدادا ثقافيا ودينيا وسياسيا..لإيران ، حين أن الطائفة الشيعية التي تتواجد بالمناطق الجنوبية اللبنانية ، والتي ينشر فيها المذهب الشيعي الإثني عشري ، ويعتبر امتدادا للمشروع الإيراني الداعي لنشر المذهب الشيعي وجذب الطوائف الشيعية فعهدت إيران على تحركات ناعمة لتنفيذ هذا المشروع واستخدمت حزب الله كأداة لذلك.

لقد لعب المنطلق الديني في السياسة الخارجية الإيرانية دورا بارزا باعتباره أبرز أدوات الآليات الناعمة في السياسة الخارجية الإيرانية، أصبح للدين دورا واضحا وهاما في توجيه السياسة الخارجية الإيرانية إقليميا ودوليا فعلى الصعيد الإقليمي والمتمثل في دولة لبنان عملت إيران على هذا العامل ربما يعتبر الموطئ الحقيقي لتشكيل العلاقات بين إيران ولبنان فالرابط الذي يربط إيران ولبنان هو رابط ديني مذهبي، على اعتبار وجود مكانة دينية للبنان عند الإيرانيين، و التي استمدتها من العديد من الاعتبارات أبرزها المذهب الشيعي أو الطائفة الشيعية والحاضنة له داخليا، ولقد ذهبت إيران لهذا البعد باعتباره مصدرا هاما لنشر المشروع.

تعد الرسالة الفارسية داخل المجتمع اللبناني بطوائفه والطائفة الشيعية خاصة، بمثابة متغير متزايد في الاهتمام ، وكركيزة في سياساتها التوسعية المنتهجة اتجاه لبنان ، ولعبت هذا الدور المرتبط بالقيم الإسلامية على وتر نشر المذهب الشيعي بالمنطقة وكيفية استخدامه وتوظيفه خدمة لمصالحها.

لقد عملت إيران على نشر المذهب الشيعي الإثني عشري وتخطط لنشر هذا المذهب بكل ما تستطيع من قوة ، وتدافع عن الطوائف الشيعية في كل بلدان وتتواصل معها وتعمل على رسم المخططات لهاته الطوائف التي تعزز مكانة إيران وبسط نفوذها وأكبر مثال على هذا هو في المشهد اللبناني حيث كانت لبنته الأولى والأساسية هي الاعتماد على الطوائف الشيعية الموجودة في لبنان ، والذين يشكلون حوالي ثلث السكان ويتواجدون في مناطق مختلفة بلبنان ، كالجنوب والبقاع والعاصمة بيروت وضاحيتها الجنوبية وبعض قرى جبيل وكسروان وشمال لبنان بالرجوع إلى التاريخ نرى أن التشيع ظهر في لبنان أولا ثم أنتقل إلى غيران حيث كانت دولة نسبية وبعد صعود الصوفيين اعتمدت على التجربة الشيعية وساعدها في ذلك علماء وأئمة من جبل عامل الجنوب التي نشأت عام 1501 ميلادية ، وبتأسيسهم الدورة الفقهية في أصفهان والعمل على تأسيس الدولة الشيعية.[1]

في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ، ضعفت العلاقة بين شيعة لبنان وإيران و هذه الأخيرة بنت علاقات مع القيادات المسيحية الكبرى في العالم وبعد انتصار الثورة الإسلامية عام 1979 ، عادت وتوطدت هذه العلاقة بين الطرفين من جديد ، وفي ثمانينيات القرن الماضي كان الإيرانيون يعمدون إلى نشر وتصدير المذهب الشيعي إلى لبنان ، وقد عملت إيران في تلك الفترة على الاستفادة من المواطنين الشيعة على تجنيد المواطنين الآخرين في تنظيم حزبي (حزب الله) والعمل على وتر غياب التأطير السياسي

[1] كريم عبد المجيد ، **كيف تحولت إيران من التسنن إلى التشيع**، الجزيرة ، نت ، 6 / 5 / 2017 تاريخ الاطلاع : 21 – 05 – 2020 على الرابط: https://www.aljazeera.net/blogs/blogs/2017/5

والاجتماعي الشيعة في لجان والمستوى المعيشي لهم في لبنان كل هذه النقاط اعتمدت عليها إيران وساعدتها على وضع اللبنة والنواة الأولى لنشر التشيع في لبنان.[1]

ازداد جذب وانجذاب شيعة لبنان للدراسة في الحوزة الدينية في قمم الإيرانية ، وشكلت الدولة الفارسية قوة دفع للكيان الشيعي اللبناني عبر الدعم المعنوي والنادي فإيران لم تبدأ من الصفر في رسم معالم الواقع الشيعي الجديد في لبنان وإنما بدأت في كيان شبه مكون وإنشاء حزب الله سنة 1982 ككيان لمقاومة الاحتلال الإسرائيلي للبنان مستغلة في لبنان هذا الولاء بغية التمدد ونشر المذهب الشيعي ليكون منتجا للسياسة الإيرانية في لبنان وذلك بفضل المرشد الروحي لحزب الله محمد حسين فضل الله ، الملقب " خميني لبنان " ولذلك لضمان تصدير الثورة فدمن الدعم السياسي والإعلامي والعسكري كي يصبح هذا الحزب الرقم الذي لا يمكن تجاوزه في المعادلة اللبنانية .[2]

المطلب الثاني : الدعم الإيراني لحزب الله

أن الدعم الإيراني لحركات المقاومة ، بجانب كونه يخدم المصالح الإيرانية ، فإنه يزيد من شيعية إيران وقيادتها على الدور العربي المتراجع ، فحزب الله اللبناني لعبت أبرز دورا أساسيا في ولادته ونشأته ونموه ، وتبعية للثورة الإيرانية دمر شدها زاد من ارتباطه أكثر بإيران .

I. علاقة إيران بحزب الله اللبناني

يرتبط حزب الله إيديولوجيا وتنظيميا بإيران نظرا للرابطة القوية الدينية والشيعية وكذلك بسبب ظروف النشأة التي كان الدور الأساسي فيها لإيران ، حتى كان حزب الله جزء من

[1] شادى خليل ، أجندة ايران التوسعية ، يهلك اقتصادها ...وتزعزع استقرار السوق الاوسط وحدة الدراسات الاقتصادية ، تاريخ الاطلاع 20 / 05 / 2020 https://rawabetcenter.com/archives/38480/.

[2] المرجع نفسه.

حركة أمل اللبنانية ث انفصل على الحركة بسبب الخلاف عن المرجعية السياسية فقد كانت المرجعية السياسية لحركة أمل عربية تدين بالولاء لسوريا ، لكن حزب الله كانت له علاقة أقوى بإيران بعد هذه الأحداث كان حزب الله مجرد فكرة إلى أن أصبح حقيقة على الواقع وبدأت العلاقة للبنان والذي تزامن مع التواصل والتعرف على أركان الدولة الجديدة في إيران قوى الاهتمام بتشكيل فصيل إسلامي موحد،[1] يتمحور حول ثلاث أهداف مركزية:[2]

- الإسلام هو المنهج الكامل الشامل الصالح لحياة أفضل و هو القاعدة الفكرية و العقائدي و الإيمانية والعملية التي يبنى عليها هذا لتشكيل.
- مقاومة الاحتلال الإسرائيلي.
- القيادة الشرعية للولي الفقيه ، فهو الذي يرسم الخطوط العريضة للأمة وأمره ونهيه نافذان .

وفي تأكيد الرابطة القوية لحزب الله بإيران جاء في البيان التأسيسي لحزب والذي جاء بعنوان " من نحن ؟ وما هي هويتنا ؟ " في 16 فيفري 1985عرف الحزب نفسه فقال " إننا أبناء أمة حزب الله التي نصر الله طليعتها في إيران وأسست من جديد نواة دولة الإسلام المركزية في العالم ...نلتزم بأوامر قيادة واحدة حكيمة عادلة تتمثل بالولي الفقيه الجامع للشرائط.[3]

يضيف الشيخ نعيم قاسم نائب الأمين العام لحزب الله " من الواضح حجم صلاحيات المنوطة بالولي الفقيه ...فهو الذي يملك قرار السلم والحرب ويتحمل مسؤولية أمن الناس وأموالهم ...وهذا ما يستدعي تفويض الصلاحيات لأفراد أوجهات، فالارتباط

---

[1] نعيم قاسم ، **حزب الله ، المنهج التجربة المستقبلة**، (لبنان: دار الهدى للطباعة و النشر ،ط1 ، 2002)، ص 25 .

[2] المرجع نفسه، ص 26.

[3] علي حسن باكير ، حزب الله والمشروع الاقليمي الايراني في العلاقة والدور ، تاريخ الاطلاع : 20 / 5 / 2020 ، على الرابط: http://www.albayan.co.uk/fileslib/articleimages/takrir/4-2-4.pdf

بالولاية تكليف والتزام.. أن التزام حزب الله لولاية الفقيه حلقة من هذه السلسلة أنه عمل في دائرة السلام وتطبيق أحكامه وهو سلوك في إطار التوجهات والقواعد التي رسمهما الولي الفقيه... أن كون إيران ملتزمة بأوامر الولي الفقيه قد سهل التقاطع بينها وبين رؤية حزب الله لقضايا المنطقة وأهدافه الثورية".[1]

و من كل هذا تتضح أن العلاقة تعتبر قوية بين الطرفين فأصبح حزب الله جزء من الإستراتيجية الإيرانية في الشرق الأوسط ، فالعلاقة تتخطى علاقة التقارب الإيديولوجي ليصبح مثالا واضحا للنجاح الإيراني في تطبيق مبدأ تصدير الثورة من خلال هذا النموذج للعلاقة بينهما ، ولقد ساهمت بشكل كبير في دعم الحزب الله في مراحل مختلفة .

II. أنماط وأشكال الدعم الإيراني لحزب الله

أن العلاقة بين إيران وحزب الله ذهبت إلى أبعد الحدود ن فلقد أصبحت إيران تقدم المساعدات بكل أنواعها سواء كانت مادية أو عسكرية..ألأخ حيث بلغت المساعدات المالية حوالي 700 مليون دولار وتمثلت تلك المساعدات في أربعة محاور رئيسية صيانة الطرق الجسور إعادة إعمار المدارس ودور العيادة والمراكز الدينية إعمار المراكز الاستشفائية ، إصلاح إيصال الطاقة الكهربائية لأماكن التي تم تدميرها.[2]

[1] نعيم قاسم ، **مرجع السابق** ، ص ص ، 74 – 78 .

[2] المرجع نفسه، ص 79.

1.الدعم السياسي:

يعتبر الدعم السياسي الإيراني من أهم نقاط الدعم لحزب الله حيث الانسحاب السوري من لبنان بعد اغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري. نقطة تحول في السياسة الإيرانية نحو لبنان حيث قامت بدعم نفوذ وقوة حزب الله على الساحة السياسية الداخلية ودعم حلفائه داخليا ، والوقوف غلى جانب الحزب حتى يصبح له دور فعال في المعادلة السياسية اللبنانية وهذا ما ساعد الحزب في حيازة النفوذ السياسي وذلك سنة 2005 عندما حصل على 10 من المقاعد البرلمانية في الانتخابات.[1]

2. الدعم العسكري:

عملت إيران على تسليح حزب الله وتدريب مقاتليه وفي سنة 2005 أرسلت إيران لحزب اله شحنة من صواريخ عقاب وفي سنة 2006 حصل على نظم أسلحة متطورة جدا متمثل في صواريخ فجر وقامت عناصر من الحرس الثوري في الجنوب اللبناني بتدريب عناصر من حزب الله بتقنيات جد متطورة والعمل وفق مخطط الإستراتيجية العسكرية الإيرانية .[2]

3. الدعم الاقتصادي:

كذلك إيران إلى حزب الله دعما اقتصاديا مهما يساعد الحزب في تعزيز الشق الاجتماعي الذي يديره إذ أنه يمتلك مؤسسات أهلية متمثلة في : مؤسسات تعليمية ، مؤسسات دينية ، مؤسسات اجتماعية ، ومؤسسات إعلامية ، فيدعم الحزب المدارس الدينية

---

[1] Abbas willian . abattable satructre on shirting sand ; Assessing the hezbollah Iran Syrie Relationship . middle eastjournal . vol62. no 1 Winter 2008 . p 48.

[2] انتوني كورد سمان، إيران الولايات المتحدة ، قضايا هامة في منظور أمريكي، ترجمة: حامد محمد السعيد، **مجلة الترجمات، القاهرة** ، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية ، (ماي 2008)، ص 10.

، ويقوم على إنشاء المستشفيات ومراكز صحية مختلفة في مناطق الصاحبة والجنوب والبقاع.[1]

[1] عبد الإله بلقزيز، **حزب الله من التحرير إلى الروح 1982 – 2006**، (المغرب: مركز الدراسات الوحدة العربية ، ط1 ،2011)، ص 98.

المبحث الثالث : مؤثرات العامل الديني على العلاقات الايرانية اللبنانية.

يتضح جليا أن العلاقات بين الدولة الفارسية ودولة لبنان وصلت إلى أعلى مستوى في العلاقات بين دولتين ويطلق عليها أهل الاختصاص في مدرية العلوم السياسية علاقات خاصة وفق منهج مذهبي " كما وصلت الدولتين إلى أعلى درجة من التنسيق في كافة القضايا ، وأصبح كل طرف يتكلم باسم الآخر، فإيران أصبحت تتحدث باسم حزب الله وتدعمه كما ذكرنا سابقا وأصبح ذلك مؤثر على لبنان بشكل واضح،[1]

المطلب الأول: المؤثرات الداخلية

لقد أثر توظيف البعد الديني من طرف السياسة الخارجية الإيرانية تجاه لبنان على هذه الأخيرة داخليا من خلال:

ا. الانقسام الداخلي في لبنان

ظلت لبنان تعاني من انقسام سياسي بسبب دعم إيران وسيطرة حزب الله على مفاصل الدولة السياسية و الاقتصادية والعسكرية إذ أصبح المسيطر على الثقافة الدينية والمسؤول الأول على الطائفة الشيعية ، مما زاد النفوذ الإيراني انتشار وقوة في لبنان خاصة في البقاع وضواحي الجنوبية في بيروت وكذلك لعبت إيران دور في الاستثمار بمشاكل لبنان إلي لم تحل بعد وهي توجه الجمعات السياسية إلى وضع قانون جديد للانتخابات ومشكلة استقلالية الجيش ومشكلة اللاجئين السوريين ..وكل هذا بواسطة ورقة حزب الله الذي يمتلك كما نعلم نفوذ قوى على الساحة السياسية ويؤثر فيها وأصبحت كذلك أسلحة حزب الله أداة ابتزاز داخلي بعد أن كانت تستعمل كأداة للدفاع على مصالح إيران ومبادئ ثورتها خارجيا ، وأدى

[1] جلال أهقاني " الشرق الأوسط الكبير والأمن الإيراني " **مختارات إيرانية** ، العدد56 ، 2005.

كل هذا الانقسام إلى عدم الاستقرار الأمني وذلك بعجز الدولة اللبنانية من انتخاب رئيس الجمهورية 25 / 05 / 2015 .

حيث كان يجب أن تعقد جلسة البرلمان لانتخاب ريس الجهورية وكان مجلس النواب تتنازعه قوتان أساسيتان وهما قوى 14 مارس التي يتزعمها حزب المستقبل والمناهضة لحزب الله ، وقوى 8 مارس التي تتزعمها حزب الله المدعومة من إيران وسوريا .[1]

ظلت أزمة اختيار الرئيس غير محسومة بسبب مقاطعة النواب من حزب الله من حضور جلسة الانتخاب ، إلى أن تم انتخاب الرئيس ميشال عون " بتاريخ 31 / 10 / 2016 ، فقد كانت لبنان أمامها مشكلة أمنية كبيرة تمثلت في تورط " حزب الله " في حرب سوريا والذي أفقده بعض الشعبية داخليا وخارجيا وكذلك هذا لتورط تسبب في أزمة ميشيليات إرهابية (كداعش والنصرة) التي كانت تقف في وجهة لبنان.[2]

II. تقوية البعد الطائفي :

لبنان تمتلك التعدد الطائفي والمتمثلة في (السنة والشيعة ، والمسيح والد رز) فهناك المشكل تعاني منه لبنان ألا وهو تسييس مكونات الدولة فتقوم إيران بهذا الدور على أكمل وجه وبكل جدارة واستحقاق فهي تدعم وتنشر التشيع وتقوم بإنشاء المؤسسات ذات البعد الطائفي ، ذلك الذي يسبب الحروب الأهلية وإنهاك قوى الدولة لصالح فيصل طائفي معين

[1] فرح الزمان أبو شعير ،" السينما الدينية لايران ، القوى العالمية " مركز الجزيرة للدراسات ، ديسمبر 2014"، تاريخ الاطلاع : 2020/05/20 ، على الرابط:

http// www.aljazeera.net/news/pages/662ee516

[2] كريم سيجادور ، " ايران وتسريبات ويكلكس ، إعادة النظر في صورة إيران في العالم" ، مؤسسة كارينجي السلام الدولي ، نوفمبر 2011 ، تاريخ الاطلاع : 2020/05/23 ، عنوان الوثيقة : https://carnegie-mec.org/2010/11/30/ar-pub-42057.

يسعى لأحكام سيطرته سياسيا واقتصاديا في البلاد وتنفيذ أخبره من يدعمه هذا ما يفعله ويقوم به حزب الله في لبنان لصالح الدولة الفارسية.[1]

III. عدم الاستقرار الأمني

إن امتلاك الأسلحة من قبل المنظمات غير دولاتية من أخطر القضايا التي يمكن أن تواجهها أي دولة كانت ،والتي تلحق بها المخاطر وتسبب لها حالة من الاضطرابات والفوضى وتزعزع الأمن ، وأكبر مثال على ذلك حزب الله والذي يمتنع عن تسليم أسلحته للدولة المسؤولية عن إدارة شؤون البلاد والدفاع عنها ، وهذا من منطلق قوة لأن الدولة اللبنانية ضعيفة نوعا ما وهو المدعوم من الطرف الإيراني الذي يساعده ويدعمه في ذلك الطرح ، والأكثر من ذلك لأنه أصبح يستخدم هاته الأسلحة داخليا للتأثير وتخويف الدولة بعد أن كان الدول أهم والأسمى للجانب العسكري لحزب الله هو محاربة إسرائيل وفقط.[2]

IV. تأثير الثقافة الشيعية على المجتمع الإيراني

لم تتوانى إيران في تقديم ونشر مشروعها الثقافي في المجتمع اللبناني والشيعة لبنان خاصة وذلك بالتنسيق مع حزب الله حيث يحرص النظام اللبناني على نشر الكتب التي تدعو إلى التشيع وإنشاء مكتبات ومراكز ثقافية ودور نشر متخصصة إنشاء مراكز ثقافية داخل لبنان وإنشاء فعاليات وأنشطة ثقافية كالاحتفال بيوم القدس العالم كما تنشط عدد من المؤسسات الثقافية الإيرانية داخل لبنان مثل جمعية مراكز الخميني الثقافية والتي لها فروع في بيروت وضواحيها وفي الجنوب والبقاع يصل عدد إلى 15فرع تقريبا وأنشأت كذلك مراكز تعليمية مثل جامعة إزاء التعليمة الإسلامية ومعهد الرسول الأكرم والسيدة الزهراء والمراكز البحثية

[1] كريم سيجادور ، **مرجع سابق.**

[2] Kenneth Katzman irna foregin and defense pocices ; specialist ; in ,iddle eastern affairs 2017.

والثقافية التي يشرف عنها حزب الله وكل هذا كان موجه لضرب المجتمع اللبناني في معتقداته وثقافته بواسطة الأقلية الشيعية.[1]

المطلب الثاني: المؤثرات الخارجية

كما أثر التوجه الديني الإيراني على الحياة السياسية اللبنانية كان له تأثيره في تحديد علاقاتها الخارجية و ذلك من خلال مايلي:

I. ضعف العلاقات العربية اللبنانية

لقد توترت العلاقات اللبنانية العربية نتيجة تصويت لبنان على قرارات الجامعة العربية ، بحيث امتنعت عن التصويت على قرار وزراء الخارجية العرب وتخفضها عن ذلك ،في مارس 2006 والمتضمن اعتبار حزب الله منظمة إرهابية .[2]

كما سبقت توتر العلاقات أيضا الاعتداء على السفارة السعودية في إيران ، حيث تنتج امتناع لبنان كذلك عن التصويت على قرارات وزراء الخارجية العرب ، نهوض للأفعال العدائية والاستفزازية الإيرانية في المنطقة داخل الجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي فأوقفت السعودية مساعداتها للبنان وطالبت مواطنيها بعدم السفر إلى لبنان.[3]

---

[1] رضوي أحمد عبد الجليل ، **الإستراتيجية الإيرانية اتجاه المنطقة العربية ، دراسة حالة العراق – لبنان**، المركز العربي الديمقراطي ، تاريخ الاطلاع : 2020/05/21، على الرابط: https://democraticac.de/?p=41389

[2] سلطان محمد ألنعيمي ، **الفكر السياسي الإيراني من قيام الثورة الإيرانية وحتى عام 2000**، رسالة دكتوراه غير منشورة، (جامعة عين شمس: كلية الاداب ، القاهرة ، 2007) ، ص ص ، 54 – 55 .

[3] سماح عبد الصبور ، **القوة الذكية في السياسة الخارجية ،دراسة في أدوات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه لبنان 2005-2013** ،(القاهرة: دار البشير للثقافة و العلوم ، ط1، 2014)، ص 211.

II. تدخل حزب الله في سوريا

لقد لعب تدل حزب الله العسكري في سوريا بإيعاز إيراني إلى خلق معارضة في المجتمع العربي والطوائف اللبنانية وهذا التدخل ساعد على ظهور بعض التنظيمات المسلحة داخل سوريا مثل تنظيم " داعش والنصرة " وأثر الحصار الذي كان على هاته التنظيمات داخل سوريا من طرف قوات التحالف فكانت لبنان هي الملاذ الأمن لهاته التنظيمات وأهمها تنظيم داعش وأصبح مسيطر على المناطق القريبة من الحدود اللبنانية السورية وقد تمت فيها عدة معارك ، الدامية بين التنظيم المذكور والجيش اللبناني وحزب الله .[1]

ومازال تنظيم داعش يقوم بإختطاف الجنوب اللبنانيين ، وينفذ العمليات الإرهابية بلبنان ، وقد اعتبر الكثيران حزب الله كان له الدور الكبير في أضرار التنظيم وامتلاكه السلاح والقتال في سوريا ، وهذا أدى إلى تفجيرات عديدة داخل لبنان وعمليات الاختطاف والاغتيال .[2]

و هذا المشرع أو المشكل ينتج عنه ما يسمى الاقتتال الطائفي " ، والدخول في حرب أهلية على غرار ما وقع في لبنان سنة 1999 وهي في غناً عنها والانقسام المجتمعي ، وأنهاك قوى الدولة لصالح فرقة طائفية تسعى لإحكام السيطرة على المعادلة السياسية والاقتصادية في البلاد لتنفيذ أجندة إيران والصورة تكمن في حزب الله.[3]

---

[1] فراس أبو هلال ، "إيران والثورات العربية : المواقف والتداعيات "، **دراسة السياسات** ،المركز العربي للأبحاث السياسات ، (2011)، ص 45.

[2] خالد جويعد العبادي ، تأثير النفوذ الإيراني على الدول العربية : لبنان ، سوريا (1979 – 2007) ، رسالة ماجيستر (جامعة مؤتة : عمادة الدراسات العليا ، ، الأردن ، 2008) ، ص 101.

[3] المرجع نفسه ، ص 115.

خلاصة الفصل :

واستنتاجا لما تطرقنا إليه في هذا الفصل نستنتج ما يلي:

ـ العلاقات الإيرانية اللبنانية لها روابط تاريخية ودينية مبنية على مبادئ تحكمها مصلحة البلدين باختلاف مجالاتها وأهدافها .

ـ تعود أسباب الاهتمام الإيراني بلبنان إلى الرغبة الفارسية في تعظيم نفوذها وتنفيذ مشروعها في المنطقة باعتبار لبنان النواة الأولى لذلك .

ـ لقد مر النفوذ الإيراني في لبنان بمراحل عدة ساعدتها على تقوية نفوذها داخل المنطقة ورسم مخططها الرامي لبسط نفوذها وتصدير الثورة .

ـ لقد استخدمت إيران في سياستها الخارجية اتجاه لبنان آليات ناعمة في ذلك والتي ساعدتها على رسم وتنفيذ أهدافها .

ـ يعتبر العامل الديني أحد الأدوات البارزة للقوة الناعمة في السياسة الخارجية الإيرانية تجاه لبنان وهذا راجع إلى الرابط الذي يربطهم وهو الدين الإسلامي حسبهم والمحاولة لنشر المذهب الشيعي وهذا هو المبدأ الأول للسياسة الإيرانية والثورة السلامية وذلك باستعمال ورقة حزب الله.

ـ باستعمال حزب الله في المشروع الإيراني وجدب تقديم الدعم لهذا الأخير في جميع مجالان سواء كان سياسيا أو اقتصاديا أو عسكريا لتنفيذ المشروع الإيراني وزيادة قوته نفوذها يف منطقة الشرق الأوسط واعتباره هو ممثل إيران في المنطقة.

ـ تأثير العامل الديني على العلاقات الإيرانية اللبناني نجم عنه بعض المؤثرات التي أثرت بشكل مباشر أو غير مباشر في السياسة الخارجية الإيرانية وبشكل واضح على لبنان .

خاتمة

من خلال دراستنا لموضوع "**دور المتغير الديني في توجيه السياسة الخارجية الإيرانية تجاه لبنان (2011-2019)** "، توصلنا إلى أن للبعد الديني دور في رسم السياسة الخارجية الإيرانية والسعي لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية والأمنية مع التركيز على الأسس المنصوص عليها في الدستور وحمايه مصالحها.

لقد كان للمبادئ والمعايير الإيديولوجية دور في توجيه السياسة الخارجية الإيرانية وهي ترتبط بالإرث الديني والثقافي والحضاري لإيران الذي تمتلكه والذي كلن لها دورا بارزا مؤثر على نظام الحكم، فمنذ نجاح الثورة الإسلامية اعتمد صناع القرار على هذه المبادئ والمعايير وتقديس الثورة الإسلامية و المراجع الشيعية والاعتزاز والافتخار بالثقافة الفارسية الموروثة قبل كل شيء .

كما كان للبعد الديني دورا بارزا في تحديد السياسة الخارجية الإيرانية وهذا لما تلعبه المؤسسة الدينية من دور وهيمنة في عملية صنع القرار الخارجي بالاعتماد على العامل الديني أو المذهبي أن صح القول المتمثل في المذهب الشيعي، باستغلال الطائفة الشيعية الموجودة في لبنان والتي من خلالها يستطيع مشروعها الكبير الرامي لبسط النفوذ الواسع تصدير الثورة .

النتائج:

- العامل الديني له أهمية وليس العنصر الأهم في السياسة الخارجية الإيرانية بحيث تقوم إيران بنشر المذهبي الشيعي بنسبة الوسائل وتدعو للتشيع ونشر أفكارهم بالاعتماد على الجماعات غير الدولاتية.

- يظهر التاريخ الإيراني منذ نشأة الدولة الفارسية وبناء سياستها الخارجية حتى العصر الحاضر على سلسلة من الحلقات التوسعية في الشرق الأوسط واستهدفت تحقيق المصلحة القومية العليا والمتمثلة في القيم والمعتقدات والقوة " إلى جانب المتغير الديني من خلال

الشعارات " أولوية الفقيه " تصدير الثورة نصرة المستضعفين ، ومحاربة الاستكبار، ونظرية أم القرى، وأن كل هذه المتغيرات أثرت في دور صانع القرار الإيراني بضرورة التوسع الخارجي.

– تتعدد مستويات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه لبنان و أخطر هذه المستويات المستوى الديني و المتثمل في المذهبية لوجود الطائفة الشيعية في لبنان.

– مستقبل العلاقات بين إيران ولبنان يتسم بشيء من الغموض نظرا لتوسع النفوذ الإيراني و تناميه داخل لبنان وهذا ما يشكل الخطر الحقيقي على لبنان.

– أن زيادة القدرة العسكرية والمشروع النووي يزيد من نفوذها وقوتها في تحديد أهدافها المرسومة في المنطقة.

– تفرض البيئة الإقليمية المضطربة وخاصة الوضع في لبنان تحديات أمنية و سياسية على إيران لكنها تمكنها من امتلاك وسائل التأثير.

– فشل المشروع الإيراني الذي تسعى إيران لتصديره في المنطقة و تراجعه خاصة بفعل الحراك العربي وكان هذا التراجع لصالح مشاريع أخرى أبرزها المشروع التركي.

– مثل خروج سوريا من لبنان إلى إيران فرصة كبيرة مكنتها من بسط نفوذها وزيادة تمددها.

بناء ا على كل ما تقدم نقول أن هذه الدراسة قد حاولت الإلمام بالحجج والبراهين الكافية لتدعيم حجة مدى تأثير البعد الديني في السياسة الخارجية الإيرانية وأثره على السياسة الخارجية تجاه لبنان والسؤال المطروح هو هل الأبعاد الإيديولوجية الأخرى لها نفس التأثير في السياسة الخارجية الإيرانية ؟

قـــــــــائمـــــــــة

المصـــــــادر

والمـــــــــــراجـــــــ

ـــــــع

قائمة المصادر والمراجع :

1 – الكتب :

- النعيمي ، أحمد نوري . **السياسة الخارجية** . عمان، دار زهران للنشر والتوزيع ، ط1 ، 2012.

- جراد ، عبد العزيز . **العلاقات الدولية** . الجزائر:موقم النشر، ط1 ، 1992 .

- إسماعيل ، محمد صادق ، **إيران من الشاه إلى نجاد** . القاهرة : العربي للنشر والتوزيع ، ط1 ،2010.

- السواح ، فراس . **دين الإنسان** . دمشق: دار علاء الدين للنشر والتوزيع ، ط 04 ، 2002 .

- السيد سليم، محمد . **تحليل السياسة الخارجية**.القاهرة: مكتبة النهضة العربية، ط2، 1998 .

- الطائي ، صالح عباس . **المدخل إلى السياسة الخارجية : دراسة في السلوك السياسي الخارجي** . بغداد : مطبعة الكتاب ، ط1 ، 2014 .

- العتيبي ، منصر حسين:**السياسة الإيرانية جاه دول مجلس التعاون الخليجي ،1979-2000** ،الإمارات : مركز الخليج للأبحاث ،ط1 ، 2008.

- القرضاوي ، يوسف . **الدين والسياسة**. دبلن: المجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث ، 2007.

- الكليني ، محمد بن يعقوب . **الكافي في أصول الدين** ، **إيران** . طهران : مطبعة طهران الإسلامية ، ج1 ، 1968.

. النبالي ،عبد الله حسن. **قراءات في الجمهورية الإسلامية الإيرانية ، الجمهورية الإسلامية الإيرانية والتحديات العالمية** . دون ناشر،عمان ، 2005.

- بلانك ، لي ريش . **دور الزراعة في السياسة الاقتصادية الجديدة في ايران في المحنة** . بغداد :مركز الدراسات العربي ،ط1 ،1997.

- بلقزيز ، عبد الإله . **حزب الله من التحرير إلى الروح 1982 – 2006** . المغرب : مركز الدراسات الوحدة العربية ط1 ،2011.

- بوقاره ، حسين. **السياسة الخارجية دراسة : دراسة في عناصر التشخيص والاتجاهات النظرية للتحليل** . الجزائر :دار هومة ،2013.

- رنارد، اوركاد.**جغرافيا إيران السياسة** .(ترجمة :فاطمة الخوجة) . طرابلس ، لبنان : جروس برس ، ط1، 2012 .

- ريتشارد هاص ،ميغان أوسوليفان ، **العسل والخل : الحوافز العقوبات والسياسة الخارجية** ، (ترجمة : مركز الأهرام الترجمة والنشر ، ط2002،1.

- سيل ، باتريك . **الأسد :الصراع على الشرق الأوسط** . المؤسسة العامة للدراسات العامة للنشر والتوزيع ، ط2، 2015.

- عبد الحي ، وليد . **إيران مستقل المكانة الإقليمية عام 2020** . الجزائر : مركز الدراسات التطبيقية والاستشراف ، 2010.

- عبد الشافي ، عصام . **البعد الديني في العلاقات الدولية الماهية والتأثير** .الاسكندرية ،مصر : وحدة الدراسات المستقبلية : 2014.

- علي عبد الله ، عادل . **محركات السياسة الإيرانية في منطقة الخليج العربي** . دبي: دار مدارك للنشر ، ط2 ،2012.

- قاسم ، نعيم . **حزب الله ، المنهج التجربة المستقبلة** . لبنان: دار الهادي للطباعة والنشر ط1 ، 2002 .

- لويد ، جنسن : **تفسير السياسة الخارجية** ، (ترجمة:محمد بن أحمد المغني) ، (الرياض : عمادة شؤون المكتبات ، جامعة الملك سعود ، ط1 ،1989.

- لويد، جنسن.**نظرية السياسة الخارجية** .(ترجمة وليد عبد الحي). السعودية : عمادة شؤون المكتبات ، 1989.

- محمد فهمي، عبد القادر. **المدخل إلى الدراسة الإستراتيجية** . عمان : دار المجدلاوي للنشر والتوزيع ، 2006 .

- مصباح ، زايد عبد الله . **القوة الخفية في السياسة الخارجية ، دراسة تحليلية في أهمية الاستخبارات** .بيروت : دار الرواد ، ط1 ،2009.

- مهدي ، شحادة و جواد ، بشارة ،**إيران : تحديات العقيدة والثورة** ،(مركز الدراسات العربي الأوروبي ،ط1 ، 1999.

- هيلانداريكس ، توماس .**العرقية والقومية : وجهات نظر أنثروبولوجية** . (ترجمة:لاهاي عبد الحسين). الكويت : دار المعرفة ، اكتوبر ، 2012.

- وهب ، علي . **الصراع الدولي على الشرق الاوسط** . بيروت ، لبنان، شركة المطبوعات للتوزيع ، ط1 ، 2013.

- السيد حسين ، عدنان . **نظرية العلاقات الدولية** . بيروت:الجامعة اللبنانية، دار امواج للطباعة والنشر،2003.

- بيومي، محمد أحمد . **علم الاجتماع الديني ومشكلات العالم الإسلامي** . الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ط2 ، 1985.

- عبد الصبور ، سماح . **القوة الذكية في السياسة الخارجية : دراسة في أدوات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه لبنان 2005-2013** . القاهرة: دار البشير للثقافة و العلوم ، ط1، 2014.

- هاورد ، روجر ، **نفط ايران** .(ترجمة:مروان سعد الدين). بيروت ، لبنان : الدار العربية للعلوم، ط1، 2007.

2 – الدوريات:

ـ الحباشنة ، صراح أحمد ،"محددات السياسة الخارجية السورية تجاه إيران للحقبة 1979–2009 "**المجلة الأردنية في القانون والعلوم السياسية:** جامعة مؤتة ،المجلد .4. العدد .1. صفر 1433 .2012.

ـ ألعبيدي يونس ، محمد عبد الرحمان ، "تركيبة نظام السياسي في الجمهورية الإسلامية الإيرانية "،**مجلة الدراسات الإقليمية** ،العدد . 9 2008.

ـ الكسندر مارسيوف ، "مصالح روسيا في إيران ، الاقتصاد الإيراني "، **مجلة الاقتصاد الإيراني** ، العدد .23 .2001.

ـ انتوني ، كورد سمان " إيران الولايات المتحدة ، قضايا هامة في منظور أمريكي " ترجمة حامد محمد السعيد، **مجلة الترجمات، القاهرة** ، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية ، ماي 2008.

ـ أهقاني ، جلال " الشرق الأوسط الكبير والأمن الإيراني " **مختارات ايرانية** ، العدد . 56 .2005.

ـ بحري ، دلال ، "التفكير الإستراتيجي الإيراني ، بين المصلحة الوطنية الإيديولوجية " **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية** ،العدد . 11 .2017 .

ـ سعيد قاسمي ،"النزعة المذهبية في السياسة الخارجية الإيرانية وتداعياتها على الأمن القومي الجزائري"،**مجلة الدراسات الإيرانية** ،المعهد الدولي للدراسات الإيرانية ،جامعة البصرة ،العدد السادس . مارس 2018.[1]

ـ صالح ، محمد سالم ، "القوة السياسية الخارجية دراسة نظرية "، **مجلة الكوفة** ، كلية القانون والسياسة ،جامعة الكوفة ،العدد . 06 .2010.

ـ صوفي علي ، محمد حسين ، "السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية "، **مجلة مختارات إيرانية** ، مركز الأهرام دراسات معاصرة ،العدد . 86 .2007.

ـ علاي ، ستار جبار ، "دور المرشد الأعلى في تحديد توجهات السياسة الإيرانية "،**المجلة السياسية الدولية** ، العدد . 24 . 2014.

ـ مايكل إيزنشات ، مايكل نايتسن ، "النفوذ الإيراني في العراق الرد على المقاربة الحكومية الشاملة التي تنتهجها طهران "، ترجمة أحمد علة ، **المستقبل العربي** ، مركز الدراسات الوحدة العربية ، العدد . 388 .2011 .

ـ مسعد ، نيفين ،"السياسيات الخارجية العربية تجاه إيران "، **مجلة المستقبل العربي** ،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ،العدد . 279 .2002.

ـ أبو هلال ، فراس ، "إيران والثورات العربية : المواقف والتداعيات "، **دراسة السياسات** ،المركز العربي للأبحاث السياسات ،2011.

ـ أسامة مخيمر ، " التطورات في السياسة الإيرانية : إطار التحليل قي ظل هيمنة القطب الواحد" ، **مجلة مختارات إيرانية** ، العدد.3 .2002.

ـ بنان ، طلال صالح ، "إيران معضلة التعايش بين نظرية ولاية الفقيه الديمقراطية " **مجلة السياسة الدولية** ، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية ، القاهرة ، العدد . 155 . 2006.

ـ خضر عباس عطوان " سياسة روسيا العربية والاستقرار في النظام الدولي " ، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد . 20 . 2001.

ـ سليمان ، فراقد داود ،" العلاقات التركية الإيرانية "، **مجلة الدراسات الإيرانية** العدد. 15 مارس 2012 .

ـ صالح ، محمد سالم ، "القوة السياسية الخارجية :دراسة نظرية "، كلية القانون والعلوم السياسية ، **مجلة الفوكة** ، العدد . 6 . تشرين الثاني 2010.

ـ عبد الشافي، عصام،" البعد الديني في السياسة الخارجية : جدالات الفكر والحركة " ، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد . 191. (يناير 2013) .

ـ العبيدي ، محمد عبد الرحمان ، "النظام السياسي الإيراني ، وتحديات العلاقة مع الغرب " **مجلة دراسات الإقليمية** ، مركز الدراسات الإقليمية ، جامع الموصل ، العدد . 17 ، 2010.

ـ العتوم ، نبيل ، "الجغرافية السياسية كإطار تحليلي لقياس قوة إيران" ، **مجلة النهضة** ، المجلد الثاني عشر ، العدد الرابع . 2011.

ـ المهداوي ، مثنى علي ، "واقع تدرس السياسة الخارجية الإيرانية في كلية العلوم السياسية "، **مجلة العلوم السياسية** ، العدد . 38 . 2009.

3- الجرائد :

ـ ـ نقولا ، ناصيف ، "إيران و لبنان من التاج إلى العمامة سوء تفاهم دائم" ، **جريدة الأخبار بيروت** ، 02 أفريل 2007 .

4 - المذكرات و الرسائل الجامعية :

ـ العبادي ، جويعد خالد . **تأثير النفوذ الإيراني على الدول العربية : لبنان ، سوريا (1979 – 2007)** ، رسالة ماجيستر (جامعة مؤتة : عمادة الدراسات العليا ، ، الأردن ، 2008).

ـ الدقماسة ، عبد الله ، **السياسة الخارجية الإيرانية باتجاه مجلس التعاون الخليجي.** رسالة ماجيستر . جامعة أل البيت ، معهد بيت الحكمة ، 2000 .

ـ العبادي ، فؤاد عاصف . **السياسة الخارجية الإيرانية وأثرها على امن الخليج العربي (1991 – 2012)** . مذكرة ماجيستر . جامعة الشرق الأوسط : كلية الآداب والعلوم، قسم العلوم السياسية ، مصر ، 2012.

ـ النعيمي ، محمد سلطان . **الفكر السياسي الإيراني من قيام الثورة الإيرانية وحتى عام 2000.** رسالة دكتوراه. جامعة عين شمس: كلية الآداب ، القاهرة ، 2007 .

ـ حجاب ، عبد الله . **السياسة الإقليمية لإيران في آسيا الوسطى والخليج (1979 – 2011) ، دراسة في دور المحددات الداخلية** . مذكرة ماجيستر .جامعة الجزائر 3 : كلية العلوم السياسية والإعلام ،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، الجزائر ، 2012.

ـ زعيمي ، مراد . **النظرية العلم اجتماعية برؤية إسلامية** . رسالة دكتوراه . جامعة قسنطينة :معهد علم الاجتماع 1997.

ـ سلطان ، عبد الرضا أنغام . **المتغير الأمريكي في السياسية الخارجية الإيرانية تجاه منطقة الخليج العربي : فترة ما بعد الحرب الباردة** . رسالة ماجستير . جامعة صدام بغداد :كلية العلوم السياسية ،2001 .

ـ شيباني ، ايناس . **تحليل السياسة الخارجية: النماذج النظرية بين ضرورات التعدد ومساعي التكامل.** أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه. جامعة باتنة: قسم العلوم السياسية ، 2019 .

ـ مسعود ، عبد الحميد خالد ، **الثورة الإيرانية وشرعية النظم السياسية العربية** . رسالة ماجيستر . جامعة القاهرة :كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، 1992.

5 – المحاضرات :

ـ جندلي ، عبد الناصر . **الاطار المفهوماتي والنظري للسياسة الخارجية** . محاضرات غير منشورة مقدمة لطلبة العلوم السياسية . قسم الماجستر . جامعة باتنة ، 2006.

6– القواميس و المعاجم :

ـ جميل صليبا، **المعجم الفلسفي** . بيروت: دار الكتاب اللبناني ، المجلد الأول ،1978.

مجمع اللغة العربية، **المعجم الوجيز** . القاهرة :الهيئة العامة لشؤون المطابع ، طبعة 2009.

7- المواقع الإلكترونية

ـ الشرقاوي ، باكينام ." السياسة الخارجية الإيرانية "، تاريخ الاطلاع : 10 / 05 / 2020، عنوان الوثيقة :

https://www.aljazeera.net/2004/10/03/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8

ـ عبيد ، شاهد ." الصين إيران ، أبجديات ماو الخميني الثورية وواقعية النفط و السياسية ، تاريخ الاطلاع : 01 – 03 – 2020، عنوان الوثيقة:

http://www.annaharkw.com/Annahar/Article.aspx?id=168911&date=2009.74

ـ الصدي ، بارتاب ."هل يصبح منافس أمريكا حليفا استراتيجيا لإيران ، قراءة لثمانين عام عن العلاقات بين طهران وبكين ، تاريخ الاطلاع :01 – 03 – 2020 ، عنوان الوثيقة: http://albainah.net/Index.aspx?function=Printable&id=4667&lang= .

ـ محمود، وليد خالد ." صنع القرار في السياسة الخارجية في جمهورية إيران الإسلامية" تاريخ الإطلاع: 2020/05/03، عنوان الوثيقة:www.polpit.alwatanvoice.com

ـ موسوعة مقاتل من الصحراء ." تنامي الدور الإيراني وتأثيره على الأمن القومي العربي "، تاريخ الإطلاع: 2020/05/10 ، عنوان الوثيقة:

http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia2/DoorIrani/index.htm

ـ بكير ، حسين علي ." اكتشاف القوة الناعمة الإيرانية ، القدرات وحدود التأثير "، مركز الجزيرة للدراسات ، تاريخ الإطلاع : 2020 /05/14 ، عنوان الوثيقة:

- http://studies.aljazeera.net/ar/files/iranandstrengthfactors/2013/04/

ـ منشاوي ، إبراهيم . "الأبعاد والتداعيات النفوذ الإيراني في لبنان " ، المركز العربي للدراسات و الأبحاث ، 03 / 06 / 2016 " ، تاريخ الاطلاع : 05 / 05/ 2020 ، عنوان الوثيقة :http://www.acrseg.org/40010

ـ عبد المجيد ، كريم . "كيف تحولت إيران من التسنن إلى التشيع "، الجزيرة نت ، 6 / 5 /2017 تاريخ الاطلاع : 21 05 2020، عنوان الوثيقة:

https://www.aljazeera.net/blogs/blogs/2017/5

ـ خليل ، شادى . "أجندة ايران التوسعية ، يهلك اقتصادها ...وتزعزع استقرار السوق الاوسط وحدة الدراسات الاقتصادية " ، تاريخ الاطلاع 20 / 05 / 2020 ، عنوان الوثيقة : https://rawabetcenter.com/archives/38480/.

ـ باكير ، حسن علي ." حزب الله والمشروع الإقليمي الإيراني في العلاقة والدور" ، تاريخ الاطلاع : 20 / 5 / 2020 ، عنوان الوثيقة :

http://www.albayan.co.uk/fileslib/articleimages/takrir/4-2-4.pdf

ـ أبو شعير ، فرح الزمان " السينما الدينية لإيران ، القوى العالمية " ، مركز الجزيرة للدراسات ، ديسمبر 2014، تاريخ الاطلاع :2020/05/20 ، عنوان الوثيقة : http//www.aljazeera.net/news/pages/662ee516

ـ سيجادور ، كريم ."ايران وتسريبات ويكلكس ، إعادة النظر في صورة ايران في العالم "، مؤسسة كارينجي السلام الدولي ، نوفمبر 2011 ، تاريخ الاطلاع :2020/05/23 ، عنوان الوثيقة :

https://carnegie-mec.org/2010/11/30/ar-pub-42057

ـ عبد الجليل ، رضوي أحمد." الإستراتيجية الإيرانية اتجاه المنطقة العربية ، دراسة حالة العراق لبنان "، المركز العربي الديمقراطي، تاريخ الاطلاع : 2020/05/21 ، عنوان الوثيقة : https ://democraticac.de/?p=41389

8 – الوثائق الرسمية :

ـ الجمهورية الإيرانية الإسلامية ، دستور جمهورية إيران الإسلامية 1979 المعدل 1989.

9– المراجع باللغة الأجنبية:

ـ Abbas willian . abattable satructre on shirting sand ; Assessing the hezbollah Iran Syrie Relationship . middle eastjournal . vol62. no 1 Winter 2008 . p 48.

– Batiestilla Ravio . Les Théories Des Relation .Internationales .Paris .1998 . P10.

– Ben Smith. The Quds Force of the islamic.Revdutionary guard.international affaires and défonce section 30 octobre 2007 p 2.

– Cited in doris Leblond , IEA : $trillion in énergie investîmes needed by 2030 ; oïl and gaz journal , novembre 2003 , p37

– Clawson , « iran's challenge to the west : how.when and why ? » washing ton dc , policy.paper no 33 , washington . Insttiute for near , East policy , 1993 .